



دولة ليبيا

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

إدارة الدّراسات العليا والتّدريب

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

"أثر تطبيق نظام الرّقابة الدّاخلية وفق إطار (COBIT 5) على فعالية المراجعة

الدّاخلية: دراسة ميدانية على المصارف التّجارية الليبية"

رسالة مقدّمة لاستكمال الإجازة العالية (الماجستير)

مقدّمة من الطّالب:

أحمد إبراهيم البشير عثمان

(بكالوريوس محاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية)

رقم القيد: 5213028026

إشراف الدّكتور:

يوسف شعبان المبروك

(أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية)

ربيع 2026/2025

قرار لجنة البحث للإجازة (العالية (I) الدقيقة ()

عملاً بقرار السيد: رئيس الجامعة رقم (475)م لسنة (2026) الصادر بتاريخ 5-7-2026 م قامت اللجنة المشكلة بمناقشة الرسالة المقدمة من الطالب: أحمد إبراهيم البشير عثمان، لنيل درجة الإجازة العالية "الماجستير" في (المحاسبة).

عنوانها: (أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية"دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية ")

وتكون اللجنة من الأساتذة :

- 1.د.يوسف شعبان المبروك مشرفاً ومقرراً جامعة الزاوية .
- 2.د.مروة محمد الزروق عضواً جامعة الزاوية .
- 3.د.محمد الطيب الشريف عضواً جامعة صبراتة.

وبعد مناقشة الرسالة على تمام الساعة (الحادية عشر صباحاً) من يوم الثلاثاء الموافق 2026/5/19م بقاعة المناقشات بكلية الاقتصاد - جامعة الزاوية ، وتقويم مستواه العلمي والمنهج الذي اتبعه الباحث والمصادر والمراجع التي استخدمها في دراسته قررت اللجنة ما يلي :-

القياسات

بعد إتمام الطالب: أحمد إبراهيم البشير عثمان ، لمتطلبات الدراسات العليا وامتحانه ومناقشة الرسالة وتقويمها تقرر: (يتم التعليم بأحد المستطيلات فقط لتحديد نوع القرار)

- 1.إجازتها بدون تعديلات
 - 2.إجازتها بتعديلات
 - 3.عدم إجازتها
- ويمنح الطالب فرصة لأخذ بالملاحظات خلال..... أشهر من تاريخ المناقشة)
ويمنح الطالب فرصة أخرى للمناقشة خلال..... أشهر (أشهر)
- أسماء أعضاء اللجنة : التوقيع بتاريخ المناقشة التوقيع بعد الأخذ بالملاحظات - التاريخ
- 1.د. يوسف شعبان المبروك التوقيع / التوقيع /
2.د. مروة محمد الزروق التوقيع / التوقيع /
3.د. محمد الطيب الشريف التوقيع / التوقيع /

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب
د.حمزة الهادي كشلاف
التوقيع: /

مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية
أ.د. الصديق خليفة الكيلاني
التوقيع: /

منسق التخصص
د. خليفة إبراهيم
التوقيع: /

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب
م.م. زينة زينة
التوقيع: /
5/2026 .zainab

الآية القرآنية

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا
وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ۖ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾

سورة الأحزاب - الآية (72)

الإهداء

إلى من رحل عن الدنيا في لحظة كنتُ فيها بأمسِّ الحاجة إلى حضوره، إلى من غادرنا وهو يحمل بين يديه تعب السنين، وسعي الأيام، وعناء الحياة، ليؤمن لي مستقبلًا كريمًا... إلى روح والدي الطاهرة، رحمك الله بقدر ما أحببتنا، وبقدر ما ضحيت من أجلنا، وجعل مثواك الجنة، وجمعنا بك في دار لا فراق فيها.

إلى من كانت نبض قلبي وسندي الأول، إلى من سهرت الليالي لرعايتي، وذرفت دموعها من أجلي، وتحملت بصبر لا يُضاهى مشاق الحياة، فكنْتُ في قلبها ووجدانها قبل أن أكون في حضنها...

إلى أمي الغالية، أطل الله في عمرك، وبارك فيك، وجزاك عني خير الجزاء، فأنتِ نبع الحنان ومعنى الحياة.

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا لي نبضًا لا ينقطع، وسندًا لا يميل، كنتم لي دائمًا العون في الشدائد والرفقة في المسير، فلكم كل الحب والتقدير.

إلى زوجتي الغالية، رفيقة دربي التي كانت ولا تزال سندًا لي في دروب الحياة، وطمأنينةً لي في كل حين.

إلى زملائي في الدراسة، إلى من شاركوني مراحل التعلم والتعب والنجاح، فبكم كانت الحياة الجامعية أجمل.

إلى كل من ترك بصمة في حياتي، من الأهل والأصدقاء، إلى من وقف بجانبني بكلمة، أو بدعاء، أو بموقف لا يُنسى...

لكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي، وعبق امتناني، ودعائي لكم بالخير والبركة ما حييت.

أهدي هذا العمل...

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم ووقف إلى جانبي وقدم لي الدعم والمساندة خلال مراحل إعداد هذه الرسالة، سواء من أفراد أو جهات، فكان لدعمهم وتشجيعهم الدائم الأثر البالغ في تحفيزي ومساعدتي على إتمام هذا العمل بنجاح، وإن كلمات الشكر لا تفيهم حقهم، فهم الذين شاركوا معي الأفكار، وقدموا النصح، وساهموا في تخطي الصعوبات، وكانوا خير معين لي في كل خطوة من خطوات البحث.

وأخصّ بعظيم الشكر ووافر الامتنان كل من كان له دورٌ، مباشرٌ أو غير مباشر، في إثراء هذه الرسالة؛ سواءً عبر الدعم المعنوي، أو العلمي، أو المادي، فأنتم جزءٌ أصيل من هذه الرحلة العلمية التي أتوجّها اليوم بهذا الإنجاز، وأتمنى لكم دوام التوفيق والسداد في حياتكم العملية، كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي الفاضل

"الدكتور يوسف شعبان المبروك"

الذي تكرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة في مراحلها المتقدمة، لقد كان نعم السند والداعم، إذ لم يتوان لحظةً عن بذل خبرته وجهده وتوجيهاته القيمة. وقد كانت علاقتي به تتجاوز إطار الأستاذية إلى آفاق الصداقة الحقيقية والنبيل الإنساني، قبل أن تكون علاقة أكاديمية بحتة؛ فله مني كلُّ التقدير والعرفان.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام، الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة ومناقشتها، فقد كان لتوجيهاتهم السديدة وملاحظاتهم البناءة أثرٌ بالغ في إثراء هذا العمل وتحسينه، وإنني أعترز بهذه الفرصة العلمية التي أتاحوا لي من خلالها الاستفادة من آرائهم القيمة، فجزاهم الله عني خير الجزاء، ووفقهم لما فيه الخير والسداد.

(1) الدكتورة: مروة محمد الزروق.

(2) الدكتور: محمد الطيب الشريف.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين، والحمد لله رب العالمين.

الباحث

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، من خلال دراسة ميدانية شملت عددًا من العاملين في إدارات المراجعة الداخلية، المخاطر، الامتثال، وتقنية المعلومات في المصارف التجارية بالمنطقة الغربية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم جمع البيانات باستخدام استبانة مكونة من (33) فقرة، موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسية، إلى جانب إجراء بعض المقابلات، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS).

وأظهرت نتائج الدراسة تمتع أداة القياس بدرجة عالية من الصدق والثبات، إذ أثبتت اختبارات الصدق (الظاهري، التمييزي، والاتساق الداخلي) صلاحية الأداة، كما أوضحت معاملات الثبات باستخدام ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية مستوى مرتفعًا من الاتساق الداخلي، مما يعزز من موثوقية النتائج، كما بينت النتائج الوصفية وجود مستوى مرتفع جدًا من الاتفاق بين أفراد العينة حول أثر تطبيق إطار (COBIT 5) في تحسين إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية، وتطوير سياسات وخطط المراجعة، بالإضافة إلى تنمية مهارات موظفي المراجعة الداخلية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية لجميع الأبعاد مستويات مرتفعة.

وأكدت نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT 5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وذلك على مستوى جميع الأبعاد الفرعية، بما في ذلك إجراءات وأساليب المراجعة، وسياسات وخطط المراجعة، ومهارات الموظفين، وكذلك على مستوى الفرضية الرئيسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق إطار (COBIT 5) يسهم بشكل فعال في تعزيز كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية، من خلال تحسين جودة الإجراءات الرقابية، ودعم منهجية المراجعة القائمة على المخاطر، وتطوير الكفاءات المهنية للمراجعين الداخليين، مما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير الرقابية وتحسين الأداء المؤسسي، وأوصت الدراسة بضرورة تبني المصارف التجارية الليبية لإطار (COBIT 5) بشكل أوسع، وتكثيف البرامج التدريبية للعاملين، وتطوير السياسات والإجراءات بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، إضافة إلى تعزيز استخدام التقنيات الحديثة في أعمال المراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: إطار COBIT 5، الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، المصارف التجارية الليبية.

Abstract:

This study aimed to examine the impact of implementing an internal control system based on the COBIT 5 framework on the effectiveness of internal auditing in Libyan commercial banks. A field study was conducted targeting employees working in internal audit, risk management, compliance, and information technology departments in commercial banks operating in the western region of Libya. The study adopted a descriptive-analytical approach, and data were collected using a structured questionnaire consisting of 33 items distributed across three main dimensions, in addition to conducting interviews. The data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The results indicated that the measurement tool demonstrated high levels of validity and reliability. Validity tests (face validity, discriminant validity, and internal consistency) confirmed the suitability of the instrument, while reliability tests using Cronbach's alpha and split-half methods showed a high level of internal consistency, enhancing the credibility of the findings.

Descriptive results revealed a very high level of agreement among respondents regarding the positive impact of COBIT 5 implementation on improving internal audit procedures and methods, developing internal audit policies and plans, and enhancing the skills of internal audit staff, with high mean scores across all dimensions.

Furthermore, the results of hypothesis testing using the one-sample t-test indicated a statistically significant impact of implementing an internal control system based on COBIT 5 on the effectiveness of internal auditing in Libyan commercial banks. This effect was confirmed across all sub-dimensions, including audit procedures and methods, audit policies and plans, and staff skills, as well as for the main hypothesis.

The study concluded that the adoption of the COBIT 5 framework significantly enhances the efficiency and effectiveness of internal auditing by improving control procedures, supporting risk-based auditing approaches, and developing auditors' professional competencies, which positively reflects on the quality of audit reports and institutional performance.

The study recommends that Libyan commercial banks should expand the adoption of the COBIT 5 framework, intensify training programs for employees, develop internal policies and procedures in line with international best practices, and promote the use of modern technologies in internal auditing processes.

Keywords: COBIT 5, Internal Control, Internal Auditing, Libyan Commercial Banks.

قائمة المحتويات:

رقم الصفحة	العنوان
أ	قرار لجنة البحث للإجازة العالية.....
ب	الآية القرآنية.....
ج	الإهداء.....
د	الشكر والتقدير.....
هـ	الملخص.....
و	Abstract.....
ز	قائمة المحتويات.....
ي	قائمة الجداول.....
ك	قائمة الأشكال.....
ك	قائمة الملاحق.....

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

2	1-1 مقدمة.....
3	2-1 الدراسات السابقة.....
16	3-1 مشكلة الدراسة.....
16	4-1 أهداف الدراسة.....
19	5-1 أهمية الدراسة.....
19	6-1 فرضيات الدراسة.....
19	7-1 منهجية الدراسة.....
20	8-1 حدود الدراسة.....
21	9-1 متغيرات الدراسة.....
22	10-1 المكونات الرئيسية لإطار COBIT5 لحوكمة وإدارة تقنية المعلومات.....
23	11-1 مصطلحات الدراسة.....

الفصل الثاني:
الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5

25 1-2 مقدمة

المبحث الأول:

نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية

26 2-2 مفهوم الرقابة الداخلية

27 3-2 أهمية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية

28 4-2 أهداف الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية

29 5-2 مرتكزات تطبيق الرقابة الداخلية وعوامل نجاحها

30 6-2 معوقات نظام الرقابة الداخلية

31 7-2 أدوات ومكونات نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثاني:

مدخل لإطار COBIT 5

40 8-2 مفهوم إطار COBIT

41 9-2 عمل إطار COBIT5 ودوره في تعزيز الرقابة الداخلية

42 10-2 مزايا تطبيق المنشآت لإطار عمل COBIT 5

43 11-2 مبادئ عمل إطار COBIT 5

43 12-2 نماذج تطبيق COBIT 5 في المصارف التجارية

45 13-2 التحديات التي تواجه تطبيق COBIT5 في المصارف التجارية

48 14-2 خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث:

المراجعة الداخلية

51 1-3 مقدمة

المبحث الأول:

فعالية للمراجعة الداخلية

52 2-3 مفهوم فعالية المراجعة الداخلية

53 3-3 معايير قياس فعالية المراجعة الداخلية

55 4-3 أهمية فعالية المراجعة الداخلية في تحسين أداء المصارف التجارية

57 5-3 المعوقات التي تؤثر على فعالية المراجعة الداخلية

58 6-3 أساليب وإجراءات المراجعة الداخلية

59 7-3 سياسات وخطط المراجعة الداخلية

رقم الصفحة	العنوان
59	3-8 تطوير مهارات المراجعة الداخلية.....
المبحث الثاني:	
فعالية المراجعة الداخلية وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5	
61	3-9 العلاقة النظرية بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 وفعالية المراجعة الداخلية.....
61	3-10 العلاقة النظرية بين نظام الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 وفعالية المراجعة الداخلية.....
63	3-11 مخرجات العلاقة النظرية.....
64	3-12 خلاصة الفصل الثالث.....
الفصل الرابع:	
الدراسة الميدانية	
67	4-1 مقدمة.....
المبحث الأول:	
منهج وإجراءات الدراسة	
68	4-2 صدق وثبات أداة الدراسة.....
74	4-3 أساليب تحليل البيانات.....
المبحث الثاني:	
عرض ومناقشة النتائج	
75	4-4 وصف خصائص العينة.....
81	4-5 اختبار مقياس الاستبانة.....
90	4-6 اختبار فرضيات الدراسة.....
96	4-7 ملخص النتائج.....
97	الاستنتاجات.....
97	التوصيات.....
99	قائمة المصادر والمراجع.....

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	العنوان	الجدول
33 مكونات الرقابة الإدارية.	1
68 نتائج اختبار t لاختبار الفرق بين المجموعتين.	2
70 معاملات الارتباط لفقرات المقياس مع الدرجة الكلية للبعد ومع الدرجة الكلية للمقياس.	3
71 علاقة الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس.	4
72 نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا).	5
73 نتائج اختبار الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية.	6
75 توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي.	7
76 توزيع عينة الدراسة وفق التخصص.	8
77 توزيع عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي.	9
78 توزيع عينة الدراسة وفق الإدارة التابع لها.	10
79 توزيع عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة في المراجعة/الرقابة الداخلية.	11
80 توزيع عينة الدراسة وفق الدورات التدريبية المتحصل عليها في إطار COBIT5.	12
81 قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة.	13
81 مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي.	14
81 مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي.	15
82 إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية.	16
84 إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية.	17
90 نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov.	18
91 نتائج اختبار t لاختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.	19
92 نتائج اختبار t لاختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.	20

الجدول	العنوان	رقم الصفحة
21	نتائج اختبار t لاختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية....	93
22	نتائج اختبار t لاختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.....	95

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	المخطط الفرضي للدراسة.....	21
2	المكونات الرئيسية لإطار COBIT5 لحوكمة وإدارة تقنية المعلومات.....	23
3	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.....	75
4	توزيع العينة حسب التخصص.....	76
5	توزيع العينة حسب المركز الوظيفي.....	77
6	توزيع العينة حسب الإدارة التابع لها.....	78
7	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.....	79
8	توزيع العينة حسب الدورات التدريبية.....	80

قائمة الملاحق:

الملحق	العنوان	رقم الصفحة
1	أسماء لجنة تحكيم الاستبيان.....	108
2	الاستبيان في صورته الأولى.....	110
3	الاستبيان في صورته النهائية.....	118
4	المراسلات.....	126

الفصل الأوّل
الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

تُعدّ المصارف التجارية الليبية من أبرز المؤسسات المالية التي تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد الوطني، إذ تقدّم مجموعة من الخدمات المصرفية الأساسية مثل: الإيداع، والإقراض، والتحويلات المالية، بالإضافة إلى خدمات أخرى ترتبط بتطوير القطاع الخاص وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومع تطور البيئة المالية والتحديات الاقتصادية، أصبحت المصارف الليبية تواجه ضغوطات متزايدة لضمان استدامة عملياتها وحمايتها من المخاطر المالية والتشغيلية، ولذلك أصبحت الحاجة إلى تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعّالة أمراً بالغ الأهمية؛ لتقوية الأداء المؤسسي، وضمان الامتثال للأنظمة المحلية والدولية.

والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية تُعد من الأدوات الرقابية المهمة التي تسهم في حماية أصول المصرف والحفاظ على أموال المودعين، فهي تعمل على التأكد من دقة السجلات المالية وصحة العمليات المصرفية، إضافة إلى متابعة التزام الإدارات المختلفة بالسياسات، والإجراءات المعتمدة، والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، كما تساعد المراجعة الداخلية في الكشف المبكر عن الأخطاء والتجاوزات، وتقديم التوصيات التي تعزز من كفاءة الأداء وتقلل من المخاطر المالية والتشغيلية، فضلاً عن دورها في تعزيز مبدأ الشفافية والحوكمة داخل المصرف.

وتلعب أنظمة الرقابة الداخلية دوراً حيوياً في ضمان سلامة العمليات المالية والإدارية داخل المنظمات والهيئات والمؤسسات الاقتصادية، والذي بدوره يسهم في تحسين جودة وفاعلية المراجعة الداخلية، ونظراً لتزايد التعقيدات المالية والتشريعية، أصبح من الضروري على المؤسسات والهيئات المالية والمنظمات الاقتصادية، أن تتبنى نظام رقابي فعال وقوي لضمان نظام رقابة فعّال يستجيب للتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، ومن الأطر التي تعزز أنظمة الرقابة الداخلية إطار (COBIT)؛ اختصاراً لـ (Control Objectives for Information and Related Technologies)، وهو أحد الأدوات الرائدة في إدارة وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات. (Albattat, Nejad, Elsallabi, 2021)

وبالنظر لما حققه (COBIT1) من نجاح، فقد أدركت (جمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات) أهمية وجود إطار فعّال شامل يضم ودمج جميع معايير الرقابة والأمن والحماية والدقة والاكتمال؛ فكان (COBIT5) آخر ما توصلت إليه في العام 2012، ويتعامل هذا

الإطار مع احتياجات المساهمين بخلق القيمة لهم من خلال استثمار الموارد، وتقليل المخاطر وتحقيق المنافع، ويربط الأهداف التكنولوجية مع الأهداف المؤسسية واحتياجات المساهمين، إذ يعمل هذا الإطار على الموازنة بين الأهداف التنظيمية والأهداف الرقابية، ويتم ذلك من خلال توفير منهجية تستهدف تحسين العمليات الرقابية داخل المؤسسة، عن طريق طرحه لمجموعة من المعايير التي بدورها تعزز الامتثال للقوانين واللوائح المنظمة لعمل إدارة الرقابة الداخلية (منوخ وآخرون، 2021 ؛ Ashour, 2015)

وهذا بدوره يمكّن المؤسسات المالية من مواجهة التّحديات الحالية والمستقبلية بأكثر كفاءة وفعالية، كذلك يساعدها في إدارة مخاطرها بصورة فعّالة تضمن استمراريّتها، إذ يوجّه إطار (COBIT5) الأنشطة الرقابية لتشمل تكنولوجيا المعلومات التي من خلالها يمكن للمراجعين الداخليين من تقديم توصيات أكثر فاعلية لتعزيز كفاءتها التشغيلية، والحدّ من المخاطر المتعلّقة بأمن البيانات. (ISACA, 2012)

لذا جاءت هذه الدراسة؛ للتعرف على أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار

(COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

1-2 الدراسات السابقة:

1- دراسة (العبيدي، 2019)، بعنوان: "أثر حوكمة المعلومات وفق إطار COBIT5 على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة تقنية المعلومات في البنوك التجارية العاملة في الأردن وفقاً لإطار عمل (COBIT5) على جودة التدقيق الداخلي، أما عيّنة الدراسة فقد تمثلت في مدققي الحسابات الداخليين العاملين في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، والبالغ عددها (13) بنكاً، وقد قام الباحث بتوزيع (78) استبانة بواقع (6) استبانات على كل بنك، واتبعت الدراسة الطريقة القصدية في توزيع الاستبانات، واستخدم أسلوب التحليل الإحصائي بواسطة برنامج (SPSS). توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة تقنية المعلومات، وفقاً لإطار عمل (COBIT 5)، على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، وكان هناك أثر لبعدي: (تغطية المصرف من البداية إلى النهاية، وتمكين أسلوب كلي)، أما الأبعاد: (تلبية احتياجات أصحاب المصالح، وتطبيق إطار عمل متكامل، وفصل الحوكمة عن الإدارة) فلم يظهر لها أي تأثير على جودة

التدقيق الداخلي، واتضح أن البنوك التجارية الأردنية تهتم بحوكمة تقنية المعلومات وفقاً لإطار (COBIT5) بمستوى متوسط، وتوصي الدراسة بأن تقوم البنوك التجارية الأردنية بتطبيق حوكمة تقنية المعلومات وفق إطار عمل (COBIT5) كونها حصلت على مستوى متوسط من التطبيق ونسبة تأثير مقدارها (49.9%) على جودة التدقيق الداخلي، وكانت اتجاهات المجتمع أقل موافقة بالنسبة لبعض الأبعاد المتعلقة بحوكمة تقنيات المعلومات.

2- دراسة (القصار، 2019)، بعنوان: "تقييم البنى التقنية لدى المصارف السورية بالاعتماد على إطار عمل COBIT5"

تهدف الدراسة إلى تقييم كفاءة البنى التقنية لدى المصارف السورية ومدى توافقها مع متطلبات تطبيق حوكمة تقانة المعلومات؛ وذلك انطلاقاً من دور الحوكمة في تقويم الأنشطة التشغيلية، وأنظمة الرقابة الداخلية، وتعزيز الاستخدام الفعال لتقانة المعلومات، كما سعت الدراسة إلى تحليل الفجوة بين إمكانية تطبيق إطار COBIT5 في هذه المصارف، والصعوبات التي تحول دون ذلك، بالإضافة إلى قياس وعي الإدارات العليا بأهمية تبني هذا الإطار الشامل.

واعتمدت الباحثة على المقابلات المباشرة مع المعنيين في إدارات تقانة المعلومات، والرقابة، والتدقيق الداخلي، لدى عينة من المصارف السورية الحكومية والخاصة. وتم استخدام نموذج تقييم الإجراءات (Process Assessment Model - PAM) المستند إلى دليل COBIT5، الذي يُقيم تنفيذ الإجراءات وفق ست درجات (من 0 إلى 5).

وأظهرت النتائج أن درجة كفاءة البنى التقنية بلغت (1.43) ضمن تقييم (1 - مطبق)، أي أن الإجراءات موجودة جزئياً لكن دون فعالية كافية أو ضوابط رقابية ملائمة، أما درجة تطبيق إدارة تقانة المعلومات فقد بلغت (3.23) ضمن تقييم (3 - معرّف)، أي أن الإجراءات تطبق بشكل مقبول لكن دون وجود مؤشرات أداء لقياس الامتثال.

واختتمت الدراسة بمجموعة من المقترحات، أبرزها: ضرورة تعزيز دور حوكمة تقانة المعلومات في جميع المصارف السورية، وتبني تطبيق إطار COBIT5، مع ضرورة تقديم الدعم الحكومي للمصارف الحكومية لضمان فعالية التطبيق وتحقيق الأثر الاقتصادي الإيجابي.

3- دراسة (زبلح وآخرون، 2020)، بعنوان: "فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراتة".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية لدى المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراتة، ولقد تم تجميع البيانات من عينة تتكون من موظفين يعملون في إدارات وأقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة، إذ تم الحصول على عدد (57) استبانة صالحة للتّحليل، تم إجراء التّحليل الإحصائي عليها باعتماد البرامج الإحصائية (SPSS, Var.21 & Smart PLS3) لاختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن الثقافة التنظيمية تربطها علاقة إيجابية مع فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأن الهيكل التنظيمي لا يرتبط بعلاقة ذات أهمية مع فاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما اتّضح أيضاً أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط يرتبط بعلاقة إيجابية مع كفاءة المراجعة الداخلية.

4- دراسة (الزيني، 2020)، بعنوان: "العمليات الملائمة لاستخدام إطار COBIT5 في مجال المراجعة الداخلية: دراسة تحليلية لآليات إطار COBIT5 لتحسين جودة المراجعة الداخلية في منظمات الأعمال".

ظهرت أهمية الدراسة من خلال تحديد إطار آلية التدقيق الداخلي كأداة أساسية لتنفيذ عمليات التدقيق ضمن حوكمة الشركات، وقد تم اعتماد إطار COBIT منذ الإصدار الأول استناداً إلى مكون التدقيق، وتمّ تحديثه على مرّ الزمن إلى الإصدار الخامس ليتماشى مع عالم تكنولوجيا المعلومات المتغير باستمرار؛ ليصبح بذلك الإطار الأساسي لتنفيذ عمليات التدقيق وتقييم المخاطر وغيرها من الأغراض، إذ يتضمن هذا الإصدار أساليب متعدّدة لعملية التدقيق. بالإضافة إلى ذلك، أخذ بعين الاعتبار دور آلية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر كأحد أهم الأدوار في المؤسسة، إذ تُعدّ خط الدفاع الأول وتوفّر تغطية شاملة لجميع المخاطر المحتملة، وتوثق عملية التدقيق تحت إشراف الإدارة التنفيذية؛ لأنّ الفشل في تصميم أو إدارة أو مراجعة وظائف إدارة المخاطر قد يؤدي إلى التّعرض لمخاطر مادية في الأعمال وزيادة تكلفة معالجتها والقضاء على أثارها.

لذا تُعد المراجعات الداخليّة المنتظمة لإدارة المخاطر عنصراً دفاعياً رئيساً وتمنع تقلبات النموذج، كما أن المدققين المكلفين بتقييم إدارة المخاطر يواجهون عقبات متزايدة نتيجة تطور التكنولوجيا، مما يجعل من الضروري الاستفادة من أفضل الممارسات أثناء تنفيذ عملية التدقيق باستخدام إطار COBIT 5 لأن المخاطر قد تكون سلبية أو فرصة تمثل له عواقب إيجابية.

5- دراسة (محمد، 2021)، بعنوان: "تأثير تطبيق إطار عمل COBIT5 في تقنيات الصيرفة الحديثة: دراسة تطبيقية في المصارف العراقية المساهمة الخاصة".

تمحورت مشكلة البحث حول زيادة المخاطر وفرص الفشل التي تواجهها إدارة المصارف نتيجة اعتمادها التقنيات الحديثة، لذلك يهدف البحث إلى بيان استخدام مستوى تأثير إطار عمل (COBIT5) في تقنيات الصيرفة الحديثة في المصارف العراقية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد صيغت للبحث فرضيتان رئيسيتان، وطُبقت على مجتمع يبلغ (37) مصرفاً، وتم الاعتماد على عينة بلغت (25) مصرفاً، والأداة المستخدمة لجمع بيانات البحث (قائمة فحص)، وللقيام بتحليلها إحصائياً تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-19)، وتم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية: (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الأهمية النسبية، اختبار (T)، اختبار (F)، معامل التحديد (R^2))، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإطار عمل (COBIT5) في تقنيات الصيرفة الحديثة، إضافة إلى أن تطبيق إطار عمل (COBIT5) كأداة رقابة ساعدت المصارف لإنشاء قيمة من خلال تحسين الفوائد، تخفيض وتحسين المخاطر، والاستخدام الأمثل للموارد، والشفافية والإفصاح لأصحاب المصلحة، ومن أبرز توصيات البحث: ضرورة اهتمام إدارة المصارف في متابعة وإشراف تطبيق إطار عمل (COBIT5) بالشكل السليم، وتحديد مجالات إطار عمل (COBIT5) التي بحاجة إلى التحسين والعناية بما يتواءم مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

6- دراسة (بني أحمد وآخرون، 2021)، بعنوان: "أثر نظام الرقابة الداخلي وفق إطار COBIT5 على فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظام الرقابة الداخلي وفق لجنة COBIT5 على فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من الشركات

الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (57) شركة، وقد تم اختيار عينة تضم (50) شركة وتشمل (87.7%) من حجم المجتمع، وتمثلت وحدة التحليل من الأفراد العاملين في المستويات الإدارية العليا (المدرء العامين ونائبهم)، والمستويات الإدارية الوسطى (مدرء دوائر ورؤساء أقسام الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي وتكنولوجيا المعلومات والمخاطر) بالإضافة إلى المدققين في الشركات الصناعية الأردنية، وقد قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على العينة، إذ تم توزيع (350) استبانة وتم استرداد (322) استبانة كان منها (32) استبانة غير قابلة للتحليل، في حين كان عدد الاستبانات القابلة للتحليل (290) أي بنسبة (82.9%)، ولغرض تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليلات الإحصائية المختلفة؛ وهي الإحصاء الوصفي، ومعامل الارتباط الداخلي (ألفا كرونباخ)، كما تم استخدام اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام معامل الارتباط بيرسون ومعامل تضخم التباين، وأيضاً تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: وجود أثر معنوي لجميع أبعاد أنظمة الرقابة الداخلية وفق لجنة (COBIT5) على فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية، وذلك عند دراسة كل أثر بشكل منفرد، وهذا يشير إلى الدور الذي تؤديه أنظمة الرقابة الداخلية وفق لجنة (COBIT5)، في تحقيق الفاعلية في التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات كان أهمها: ضرورة اهتمام إدارة الشركات الصناعية الأردنية بأنظمة الرقابة الداخلية وفق لجنة (COBIT5)، والعمل على رفع مستوى عملها، وصياغة الخطط المناسبة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يعزز من قدرتها على مراقبة ومتابعة الإجراءات والتوجيهات المستقبلية، وتوفير إدارة الشركات لكافة البرمجيات والتقنيات الخاصة التي تساعد على الاستجابة لأي تغييرات، وتوفير الدعم الكافي لأقسام التدقيق الداخلي في الشركات.

7- دراسة (والي وآخرون، 2021)، بعنوان: "أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار (COBIT5) على جودة المراجعة".

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في استكشاف أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار (COBIT5) على جودة المراجعة، ولأغراض تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم استقرار

الجهود البحثية المتعلقة بالبحث، وتم إجراء دراسة ميدانية تستهدف كل من (المراجعين الخارجين بمكاتب المراجعة المصرية، ومسؤول إدارة تكنولوجيا المعلومات، ومسؤول إدارة المخاطر، ومسؤول إدارة الحوكمة، ومراجع داخلي، ومسؤول لجنة مراجعة، وأخيرا الأكاديميين بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية)، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين آراء المستقضي منهم حول العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار (COBIT5) وجودة المراجعة، كما توصلت إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار (COBIT5) وجودة المراجعة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار (COBIT5) على جودة المراجعة، ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو زيادة توعية المنشآت بتطبيق القواعد والإجراءات والمبادئ الواردة في معيار (COBIT5)؛ وذلك لإدارة المخاطر وحماية أمن المعلومات على نحو فعال.

8- دراسة (البصري، ومحمد، 2021)، بعنوان: "تأثير تطبيق إطار عمل COBIT5 في

تقنيات الصيرفة الحديثة: دراسة تطبيقية في المصارف العراقية المساهمة الخاصة"

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير تطبيق إطار عمل COBIT5 في تقنيات الصيرفة الحديثة في المصارف العراقية المساهمة الخاصة، وذلك نظراً لما تشهده البيئة المصرفية من تحديات تتعلق بالمخاطر والالتزامات التشغيلية الناتجة عن تبني التقنيات الحديثة.

واعتمدت الدراسة على صياغة فرضيتين رئيسيتين، وتم تطبيقها على مجتمع يتكون من (37) مصرفاً، باستخدام عينة مكونة من (25) مصرفاً، أداة جمع البيانات كانت قائمة فحص، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS-19، مع الاستعانة بعدد من الأدوات الإحصائية مثل: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الأهمية النسبية، اختبار T، اختبار F، ومعامل التحديد R2.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإطار عم COBIT5 في تقنيات الصيرفة الحديثة، كما بينت أن تطبيق هذا الإطار كأداة رقابة ساعد المصارف في تحسين الفوائد، وتقليل المخاطر، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز الشفافية والإفصاح، ومن أبرز التوصيات: ضرورة اهتمام إدارة المصارف بمتابعة تطبيق إطار عمل COBIT5، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

9- دراسة (ربيع، 2022)، بعنوان: "الأثر الرقابي لنظامي COSO و COBIT 5 على جودة التدقيق الداخلي لدى شركات التأمين الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأثر الرقابي لنظامي COSO بدلالة مقررات لجنة COSO البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة، و COBIT5 بدلالة مقررات لجنة COBIT5 التخطيط والتنظيم، الامتلاك والتنفيذ، الدعم والتوصيل، المتابعة والتقييم، التوجيه والمراقبة على جودة التدقيق الداخلي لدى شركات التأمين الأردنية، وتكون مجتمع وعينة الدراسة من شركات التأمين الأردنية والبالغ عددها (24) شركة حتى نهاية عام 2019م، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، وقد قامت الباحثة بتطوير وتوزيع (216) استبانة على عينة الدراسة في دوائر وأقسام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وتكنولوجيا المعلومات لدى شركات التأمين الأردنية وبمختلف المستويات الإدارية، وتم استرداد (191) استبانة في حين تم استبعاد (14) استبانة لعدم ملاءمتها للتحليل الإحصائي نتيجة وجود فقرات غير مكتملة الإجابة عليها، ليتوفر (177) استبانة صالحة للتحليل، وقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة، وأظهرت نتائج تحليل أداة الدراسة ارتفاع الأهمية النسبية للغالبية العظمى من فقراتها، وهذا يدل على ارتفاع اهتمام شركات التأمين الأردنية بتوفير كافة المتطلبات اللازمة لتطبيق مقررات لجنتي COSO و COBIT5، وتبني كافة الأساليب والإجراءات التي تساهم في تحقيق الجودة في التدقيق الداخلي لديها وتحسينها، واستناداً إلى هذه النتائج أوصت الدراسة إلى ضرورة تبني إدارات شركات التأمين الأردنية الممارسات الهادفة إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في أنشطة وبرامج التدقيق الداخلي لديها، وإجراء إدارات شركات التأمين الأردنية عملية تحديث وتطوير للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لزيادة كفاءة أنظمة المعلومات المستخدمة لديها.

10- دراسة (النعمي، 2022)، بعنوان: "أثر فاعلية التدقيق الداخلي في العلاقة بين تطبيق نموذج (COBIT5) واتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر فاعلية التدقيق الداخلي في العلاقة بين تطبيق نموذج (COBIT5) لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، إذ تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية والبالغ

عددها (13 بنك تجاري) خلال عام 2022، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير الاستبانة كأداة للدراسة إذ تم توزيع (107 استبانة) على وحدة المعاينة المكوّنة من: (المدراء الماليين، مدراء الرقابة الداخلية، مدراء التدقيق الداخلي، مدراء لجان التدقيق، المدققين الرئيسيين، أعضاء لجان التدقيق)، وتم استرجاعها في حين كان صالح منها للتحليل (100 استبانة)، ولغاية اختبار الفرضيات تم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية وتحليل المسار (Path Analysis)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لمتغير فاعلية التدقيق الداخلي في العلاقة بين تطبيق نموذج (COBIT5) لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، وبناءً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بعدة توصيات كان أهمها: على إدارات البنوك التجارية الأردنية ضرورة تعزيز تطبيق نموذج (COBIT5) لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من أثره الإيجابي المرتفع في التحسين من فاعلية التدقيق الداخلي ودوره في المساعدة على اتخاذ القرارات.

11- دراسة (السجيني، وآخرون، 2023)، بعنوان: "دور إطار COBIT 2019 في إدارة مخاطر عمليات تكنولوجيا المعلومات في المصارف العراقية: دراسة ميدانية".

تمحورت مشكلة البحث حول تزايد التّحديات والمخاطر المرتبطة بعمليات تكنولوجيا المعلومات في المصارف العراقية، ما استدعى البحث عن أطر رقابية وإدارية فعّالة تضمن تحقيق الحوكمة التقنية وتحسين أداء وحدات تكنولوجيا المعلومات، وتهدف الدراسة إلى بيان الدور الذي يؤديه إطار عمل (COBIT2019) في تحسين إدارة هذه المخاطر، من خلال توفير أدوات ومعايير تسهم في مواءمة الأهداف التقنية مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المصرفية.

اعتمدت الدراسة على منهج البحث الميداني، إذ تمّ توزيع (170) استبانة على العاملين في أقسام التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وأمن المعلومات، بالإضافة إلى الإدارات العليا في ستة مصارف عراقية، وتم استرجاع (123) استبانة صالحة للتحليل.

واستخدمت الدراسة التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وخلصت النتائج إلى وجود تأثير معنوي لإطار (COBIT2019) على تحسين إدارة

المخاطر في عمليات تكنولوجيا المعلومات، إذ بلغ معامل التأثير (1.10)، مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى (0.05).

ومن أبرز توصيات الدراسة: ضرورة تبني المصارف العراقية لاستراتيجيات واضحة ومتكاملة لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، تركز على تطبيق إطار COBIT2019 بشكل فعال، بما يضمن تحقيق التوازن بين المخاطر والفوائد، وتوجيه الموارد بشكل يتوافق مع الأهداف التنظيمية، كما أوصت الدراسة بإشراك جميع الأطراف المعنية في مراحل تطبيق الإطار لضمان الاستفادة القصوى منه وتحقيق الشفافية والحوكمة التقنية الفعالة.

12- دراسة (التميمي والتميمي، 2025)، بعنوان: "دور إطار عمل COBIT 2019 في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية: بحث تطبيقي في الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية".

يهدف هذا البحث إلى بيان دور إطار COBIT2019 في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية من خلال أبعاده الخمسة، وهي: التوجيه والتقييم والمراقبة، المواءمة والتخطيط والتنظيم، البناء والامتلاك والتنفيذ، التوصيل والخدمة والدعم، المراقبة والتقييم والتقدير. وقد تم اختبار العلاقة بين هذه الأبعاد وفاعلية الرقابة الداخلية ممثلة بمبادئ COSO المتكامل السبعة عشر. واعتمد البحث على استبانة مكونة من ستين عبارة موزعة على محورين؛ وُزعت على المدققين الداخليين، وموظفي تقنية المعلومات في فروع الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية في خمس محافظات ضمن هيئة الفرات الأوسط، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي وعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد إطار COBIT2019 وفاعلية الرقابة الداخلية، مما يشير إلى أن تطبيق هذا الإطار يُسهم في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية، وأوصى البحث بضرورة تبني معايير الحوكمة المعلوماتية في الشركات النفطية، ونشر ثقافة حوكمة تقنية المعلومات بما يعزز من الشفافية والمساءلة والمشاركة، إضافة إلى اعتماد COBIT2019 كإطار شامل لحوكمة تقنية المعلومات في القطاع النفطي العراقي.

13- دراسة (شروق، 2025)، بعنوان: "أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة COBIT5 على فعالية المراجعة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 على فعالية المراجعة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بيئة الأعمال

المصرية، واعتمدت الباحثة المنهجين الاستنباطي والاستقرائي لتحقيق أهداف الدراسة، إذ تكوّن مجتمع الدراسة من المراجعين والمدراء في مكاتب المراجعة، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية.

وتم توزيع (200) استمارة استقصاء، واستُرْجعت (162) استمارة صالحة للتحليل، وقد استخدمت الباحثة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، إضافة إلى معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لاختبار موثوقية البيانات، وأظهرت النتائج وجود أثر معنوي لجميع أبعاد أنظمة الرقابة الداخلية على فعالية المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية، وذلك عند اختبار كل بُعد من أبعاد COBIT 5 بشكل منفرد مما يدل على أهمية الدور الذي تؤديه أنظمة الرقابة الداخلية المبنية وفق إطار COBIT 5 في تحقيق فعالية المراجعة الداخلية.

14- دراسة (جاد الله، 2025) بعنوان: "أثر تطبيق حوكمة تقنية المعلومات وفق إطار عمل COBIT5 على جودة المراجعة الداخلية في مصرف الصحارى - ليبيا".

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق حوكمة تقنية المعلومات وفق إطار عمل COBIT5 على جودة المراجعة الداخلية في مصرف الصحارى، ومدى تطبيق هذه الحوكمة في المصرف، وتكوّن مجتمع الدراسة من كافة المراجعين الداخليين، وقسم الدعم المستخدمين للمنظومة المصرفية، وقسم تقنية المعلومات، ومديري الفروع بمصرف الصحارى. وقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (114) فرداً، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، من أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق حوكمة تقنية المعلومات، وفق إطار عمل COBIT5 على جودة المراجعة الداخلية في مصرف الصحارى، كما أظهرت النتائج وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى تطبيق تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وفق إطار عمل COBIT5 على جودة المراجعة الداخلية في المصرف، ووجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى تطبيق التغطية من البداية إلى النهاية وفق إطار عمل COBIT5 على جودة المراجعة الداخلية، وأكّدت الدراسة كذلك وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى تطبيق إطار عمل متكامل، ومستوى تطبيق تمكين أسلوب كلي، ومستوى تطبيق فصل الحوكمة عن الإدارة وفق إطار عمل COBIT5 على جودة المراجعة الداخلية في

مصرف الصحارى، وقدمت الدراسة عددًا من التّوصيات، من أبرزها: ضرورة العمل على زيادة قدرات ومهارات العاملين في مجال المراجعة الداخليّة في مصرف الصحارى من خلال توفير البرامج والدورات التدريبية المتعلقة بكافة التطورات والأساليب الحديثة في مجال المراجعة الداخليّة.

15- دراسة (De Haas, H., Van Grembergen, W., & Debreceeny, R., 2015)

بعنوان: "The impact of COBIT5 on improving the effectiveness of internal audit

على تحسين فعالية المراجعة الداخليّة".

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد على العلاقة بين تطبيق إطار (COBIT5) وفعالية المراجعة الداخليّة في المنظمات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين تطبيق إطار (COBIT5) وفعالية المراجعة الداخليّة في المنظمات، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبيان لجمع البيانات من المراجعين الداخليين والإداريين، إلى جانب المقابلات مع الخبراء في مجال المراجعة الداخليّة والحوكمة، بالإضافة إلى تحليل الوثائق والتقارير المتعلقة بتطبيق إطار (COBIT5) داخل المؤسّسات، وقد أظهرت النتائج أن استخدام إطار (COBIT5) يمكن أن يؤدي إلى تحسينات كبيرة في عمليات المراجعة، بما في ذلك تعزيز كفاءة العمليات، وتقليل الأخطاء، وزيادة الشفافية، كما تم التأكيد على أهمية التعليم والتدريب المستمر للمراجعين لتحقيق أقصى استفادة من هذا الإطار، أوصت الدراسة بضرورة استثمار المنظمات في برامج تدريبية متخصصة للمراجعين الداخليين حول تطبيقات إطار عمل (COBIT 5)، لضمان تحقيق أقصى استفادة من مبادئه وأدواته. كما أكّدت أهمية تبني منهجية واضحة لدمج هذا الإطار ضمن العمليات الرقابية والتدقيقية، بما يعزز كفاءة وفعالية المراجعة الداخليّة، وينبغي أيضًا استخدام التكنولوجيا الحديثة لدعم عمليات المراجعة، مما يساهم في تحسين الدقة وتقليل الأخطاء، ومن الضروري تعزيز ثقافة الوعي بأهمية الحوكمة وإطار (COBIT5) داخل المنظمة لضمان الالتزام المستمر بمعاييرها، وأخيرًا يُنصح بتقييم دوري لأثر تطبيق (COBIT5) على المراجعة الداخليّة لضمان التّحسين المستمر وتحديد أي تحديات قد تعيق فعاليته.

16- دراسة (Sweet, 2016) بعنوان: "Appropriate processes for using the

COBIT5 framework in internal auditing، بمعنى: العمليات المناسبة لاستخدام

إطار COBIT5 في التدقيق الداخليّ".

سلّطت الدّراسة الضّوء على أهمية التدقيق الدّاخلية بوصفه أداة رئيسية في تنفيذ حوكمة تقنية المعلومات داخل المؤسسات، وركّزت على اعتماد إطار (COBIT5) في نسخته الخامسة كمرجعية فعالة في تنفيذ عمليات التدقيق والتقييم وإدارة المخاطر، وتهدف الدّراسة إلى إبراز دور آلية التدقيق الدّاخلية في إدارة المخاطر بوصفها خط الدفاع الأول داخل المنظمة، إذ تتيح هذه الآلية تغطية شاملة لكافة أنواع المخاطر المحتملة، وتشير الدّراسة إلى أن الإخفاق في تصميم أو إدارة أو مراجعة هذه الآلية قد يؤدي إلى تعرض المؤسسة لمخاطر تشغيلية وتكبّد تكاليف إضافية في معالجتها.

واستعرضت الدّراسة التحديات التي يواجهها المدققون الدّاخلية في ظلّ تطور التقنيات وتنوعها، مما يزيد الحاجة إلى استخدام أطر فعالة مثل: (COBIT5) التي تقدم منهجيات واضحة في المراجعة وتقييم المخاطر، سواء أكانت هذه المخاطر سلبية أو حتى فرصاً إيجابية، وتوصي الدّراسة بتعزيز استخدام (COBIT5) ضمن ممارسات التدقيق الدّاخلية، لما يوفره من أدوات متقدمة تساعد على موازنة الأهداف التقنية مع الأهداف الاستراتيجية، وتدعم اتخاذ قرارات مدروسة في إدارة المخاطر.

17- دراسة (Alzahrani, S. M., & Masha'al, D, 2020) بعنوان: "The Impact of Internal Control Systems on "the Effectiveness of Internal Audit: Evidence from Nigerian Banks، بمعنى: تأثير أنظمة الرقابة الدّاخلية على فعالية التدقيق الداخلي".

هدفت هذه الدّراسة تأثير أنظمة الرقابة الدّاخلية على فاعلية المراجعة الدّاخلية في المصارف النيجيرية، وتبرز أهمية إنشاء آليات رقابة داخلية قوية لتعزيز الكفاءة التشغيلية والامتثال للأنظمة، وتشير الدّراسة أيضاً إلى أنّ فعالية أنظمة الرقابة الدّاخلية تسهم في تحسين أداء المراجعة الداخلية، مما يعزز الاستراتيجيات العامّة للحوكمة وإدارة المخاطر في المصارف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على فاعلية المراجعة الدّاخلية في المصارف النيجيرية، إذ تمّ جمع البيانات باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، بالإضافة إلى تحليل التقارير المالية والتدقيق الدّاخلية في المصارف، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات، مثل تحليل الارتباط والانحدار، لاختبار العلاقة بين أنظمة الرقابة الدّاخلية وفاعلية المراجعة الداخلية، وأظهرت النتائج أنّ هناك علاقة إيجابية

قوية بين تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وفاعلية المراجعة الداخلية، وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة يؤدي إلى تحسين أداء المراجعة الداخلية، وتم تحديد عوامل محددة تؤثر على فعالية المراجعة الداخلية، بما في ذلك الشفافية والتواصل داخل المصارف التي تطبق إطار (COBIT5) لتحقيق أداء أعلى في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر، وقدمت الدراسة عدة توصيات لتعزيز فعالية المراجعة الداخلية، من خلال أنظمة الرقابة الداخلية منها: على المؤسسات المالية توفير التدريب اللازم للموظفين حول أهمية وفوائد أنظمة الرقابة، وتوصي الدراسة كذلك بإجراء تقييم دوري لأنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرارية فعاليتها، وتشجيع التواصل الفعال بين فرق المراجعة الداخلية والإدارة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

18- دراسة (Akman, Acar, & Kizil, 2020) بعنوان: "Corporate Governance and the Impact of COBIT5 on Internal Audit Effectiveness" بمعنى:

الحوكمة المؤسسية وتأثير إطار (COBIT5) على فاعلية المراجعة الداخلية."

هدفت هذه الدراسة في البحث على كيفية تأثير الحوكمة المؤسسية التي تم تطويرها بموجب إطار (COBIT5) على فاعلية المراجعة الداخلية في المؤسسات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تأثير الحوكمة المؤسسية وفقاً لإطار (COBIT5) على فاعلية المراجعة الداخلية في المؤسسات، أما أداة الدراسة فتمثلت في الاستبيان الموجه إلى العاملين في المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى المقابلات مع المختصين في الحوكمة وإدارة المخاطر، وتحليل الوثائق والتقارير ذات الصلة لضمان دقة النتائج، وأظهرت النتائج أن تطبيق إطار (COBIT5) يساعد على تحسين السيطرة على المخاطر، ويعزز من عمليات اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمنظمة، كما تم تقديم توصيات لتعزيز استخدام إطار (COBIT5) كإطار عمل موحد للمراجعة الداخلية في المؤسسات.

1-2-1 ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها من الدراسات:

نلاحظ من خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة، أن هذه الدراسات لم تتناول قياس أثر أنظمة الرقابة الداخلية المبنية في إطار (COBIT5) على فاعلية عمليات المراجعة الداخلية، من حيث تطبيقه ودرجة تأثيره على الأداء المالي للمؤسسات المالية، وبالتالي فإن أهم

ما يميز هذه الدراسة هو إضافة قيمة أكاديمية وعملية، من خلال ما تقدمه من مقاربات تطبيقية تعمل على سد الفجوات البحثية في الدراسات السابقة.

1-3 مشكلة الدراسة:

يُعد إطار (COBIT5) إطار شامل لإدارة تقنية المعلومات في المؤسسات، إذ يُعدّ أداة قوية لتحسين فعالية المراجعة الداخلية، مما يتيح لهذا الإطار تعزيز الرقابة وضبط العمليات، وهذا يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية، وأكدت منظمة التدقيق والرقابة (**International Standards for Audit and Control**) على نظم المعلومات أنه يمكن للمؤسسات تصميم إجراءات رقابية دقيقة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية والعمليات التشغيلية التي تسمح للمراجعة الداخلية بتقييم العمليات بشكل أكثر دقة وفاعلية (ISAC 2012).

كما يُعدّ التقييم الفعّال للمخاطر جزءاً أساسياً من عمليات المراجعة الداخلية، ويساعد إطار (COBIT5) على تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر من خلال تحديد واستدراك المخاطر المحتملة في إدارة تقنية المعلومات، مما يسمح للمراجعين الداخليين بتقديم توصيات قائمة على أسس قوية، لتقليل المخاطر وزيادة كفاءة المؤسسة (DE HAAS, H, VAN GREMBERGEN, 2015).

وفي هذا السياق أكدت دراسة (ALAZZABI 2020) أن إطار (COBIT5) له أثر مباشر في تقليل المخاطر، من خلال الاعتماد على إدارة المخاطر، والدّعم الإداري في تقليل الغش وتحسين جودة الرقابة، وفي المجمل يوفر (COBIT5) إطار عمل فعال يدعم المراجعة الداخلية بشكل كبير، سواء من خلال تحسين العمليات أو إدارة المخاطر، أو ضمان الشفافية باتباع إرشاداته، وتستطيع المصارف تحسين جودة وكفاءة المراجعة الداخلية، وتُسهم في تحقيق نجاحات أكبر على المستوى المؤسسي.

وتأسيساً على ما سبق؛ فإن مشكلة الدراسة التي تواجه المصارف التجارية الليبية في أنظمتها الرقابية من حيث فاعلية عمليات المراجعة الداخلية، في عدم وضوح فاعلية تطبيق إطار (COBIT5) على نظام المراجعة الداخلية، إذ إن معظم الأبحاث السابقة أشارت إلى أن عدم التوافق بين أنظمة الرقابة الداخلية، وبين الممارسات الفعلية للمراجعة الداخلية، يمكن أن

يؤدي إلى ضعف الأداء المالي لهذه المؤسسات وبالتالي عدم القدرة على تحقيق أهدافها بالشكل المطلوب.

وفي ظلّ التّحديات التي تواجهها المصارف التجارية الليبية، خصوصاً في مجال الرقابة الداخليّة والمراجعة الداخليّة، أضحت الحاجة ملحة لتطبيق نماذج إدارية وتقنية متكاملة تسهم في تحسين مستوى الرقابة وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتُعدُّ أطر حوكمة تقنية المعلومات، أحد الأدوات الحديثة التي تُستخدم لتحقيق هذا الهدف، ويأتي إطار COBIT 5 كإطار شامل ومتقدم يربط بين أهداف تقنية المعلومات والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، ويساعد في تقييم أداء نظم الرقابة والمراجعة الداخليّة وضمان مواءمتها مع الممارسات المثلى العالمية.

ورغم النجاحات التي تحققت في تطبيق هذا الإطار في العديد من الدول، إلا أن الواقع في المصارف التجارية الليبية يشير إلى وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وفقاً لمبادئ وممارسات COBIT 5، وبين ما هو قائم فعلياً على أرض الواقع، إذ تفتقر العديد من المؤسسات إلى التفعيل الكامل لهذا الإطار، إما لضعف البنية التحتية لتقنية المعلومات، أو لنقص الكفاءات المهنية المؤهلة، أو لعدم توفّر الوعي الكافي حول مزاياه (التائب وفرج، 2025؛ الدالي، 2025).

كما أن التوسع المتزايد في استخدام الأنظمة الإلكترونية والتقنيات الحديثة داخل المصارف التجارية الليبية، قابله وجود بعض أوجه القصور المرتبطة بكفاءة الأنظمة الرقابية وآليات المراجعة الداخليّة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف القدرة على اكتشاف الانحرافات والمخاطر في الوقت المناسب، ويؤثر في جودة المعلومات والتقارير الرقابية، خاصة في ظلّ التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال المصرفية، وهو ما يعزز الحاجة إلى تطبيق أطر رقابية حديثة مثل إطار (COBIT5) لتحسين فعالية المراجعة الداخليّة ورفع كفاءة الأداء الرقابي داخل المصارف التجارية الليبية.

وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة الدّراسة في عدم وضوح مدى تأثير تطبيق نظام الرقابة الداخليّة وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخليّة في المصارف التجارية الليبية، لا سيما أن عدداً من الدّراسات السابقة أشارت إلى ضعف التّناسق بين الأنظمة الرقابية والممارسات الفعلية في المراجعة الداخليّة، مما قد يؤدي إلى ضعف جودة التقارير الرقابية، وزيادة فرص حدوث الأخطاء، وتراجع الأداء المالي، كما أن معظم الدراسات السابقة تناولت

إطار (COBIT5) في بيئات مصرفية أو مؤسساتية مختلفة، في حين ما تزال الدراسات التي بحثت أثر تطبيق هذا الإطار على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية محدودة، الأمر الذي يُظهر وجود فجوة بحثية تستدعي الدراسة والتحليل للكشف عن طبيعة هذه العلاقة ومدى انعكاسها على كفاءة الأداء الرقابي داخل المصارف التجارية الليبية.

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى سدّ الفجوة البحثية من خلال دراسة أثر تطبيق إطار (COBIT 5) على عناصر المراجعة الداخلية، والبحث في مدى إسهام هذا التطبيق في تحسين إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية، تطوير السياسات والمراجعة الداخلية، رفع كفاءة الكوادر الوظيفية، وتحسين قنوات الاتصال والمعرفة بين فرق العمل.

ومن هنا ينبثق التساؤل الرئيسي التالي الذي يعبر عن المشكلة:

● "ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية

المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية؟"

التساؤلات الفرعية المنبثقة من التساؤل الرئيسي:

1- ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية؟

2- ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية؟

3- ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية؟

1-4 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي في:

- التعرف على تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

ولتحقيق الهدف الرئيسي تمت صياغة الأهداف الفرعية التالية:

1- تحديد أثر تطبيق إطار (COBIT5) على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية.

2- توضيح أثر تطبيق إطار (COBIT5) على سياسات وخطط المراجعة الداخلية.

3- بيان أثر تطبيق إطار (COBIT5) على مهارات موظفي المراجعة الداخلية.

1-5 أهمية الدراسة:

- 1- إثراء المعرفة العلمية حول أثر إطار (COBIT5).
- 2- تعزيز استقلالية وحياد المراجعين الداخليين.
- 3- تحسين المهارات الفنية والمهنية للمراجعين الداخليين.
- 4- دعم بيئة الاتصال وتطوير المعرفة داخل إدارة المراجعة الداخلية..
- 5- مساعدة المؤسسات في تبني أفضل الممارسات في الرقابة والمراجعة الداخلية.

1-6 فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة وتحقيقها للأهداف، تمت صياغة الفرضيات التالية:

• الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- ولاختبار الفرضية الرئيسية، تمت صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

1-7 منهجية الدراسة:

• نوع الدراسة:

-دراسة وصفية تحليلية:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فاعلية المراجعة الداخلية، إذ يتم جمع البيانات وتحليلها لفهم العلاقة بين المتغيرات.

أدوات جمع البيانات:

-الاستبانات:

تم تصميم استبانة مغلقة مكون من عدة محاور لقياس أثر تطبيق نظام الرقابة الداخليّة وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخليّة، واستند تصميم الاستبانة إلى الأدبيات والدراسات السابقة.

-المقابلات:

تم إجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في المصارف للحصول على رؤى معمقة حول التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق نظام الرقابة الداخليّة. عيّنة الدراسة:

تم اختيار عيّنة من المراجعين الداخليين والموظفين بالإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية العاملة بالمنطقة الغربية، إذ تشمل العيّنة مجموعة متنوعة من المستويات الوظيفية.

-أساليب التحليل:

•التحليل الإحصائي:

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات المجمعة من الاستبانات والمقابلات.

•الإطار الزمني:

تم تحديد إطار زمني لتنفيذ الدراسة، يشمل مراحل جمع البيانات، والتحليل، واستخراج النتائج، وكتابة التقرير النهائي.

-أخلاقيات الدراسة:

التأكيد على أهمية احترام الخصوصية وسرية المعلومات التي سيتم جمعها من المشاركين، والحصول على موافقتهم قبل إجراء الاستبانات والمقابلات.

1-8 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصرّت الدراسة على المصارف التجارية الليبية.

- الحدود الزمنيّة: تتناول الدراسة فترة زمنية 2026/2025.

- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل (COBIT5) وتأثيره على فاعلية المراجعة الداخلية.
- الحدود البشرية: استهدفت هذه الدراسة موظفي (إدارة المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، إدارة الامتثال، إدارة تقنية المعلومات، إدارات أخرى ذات العلاقة).

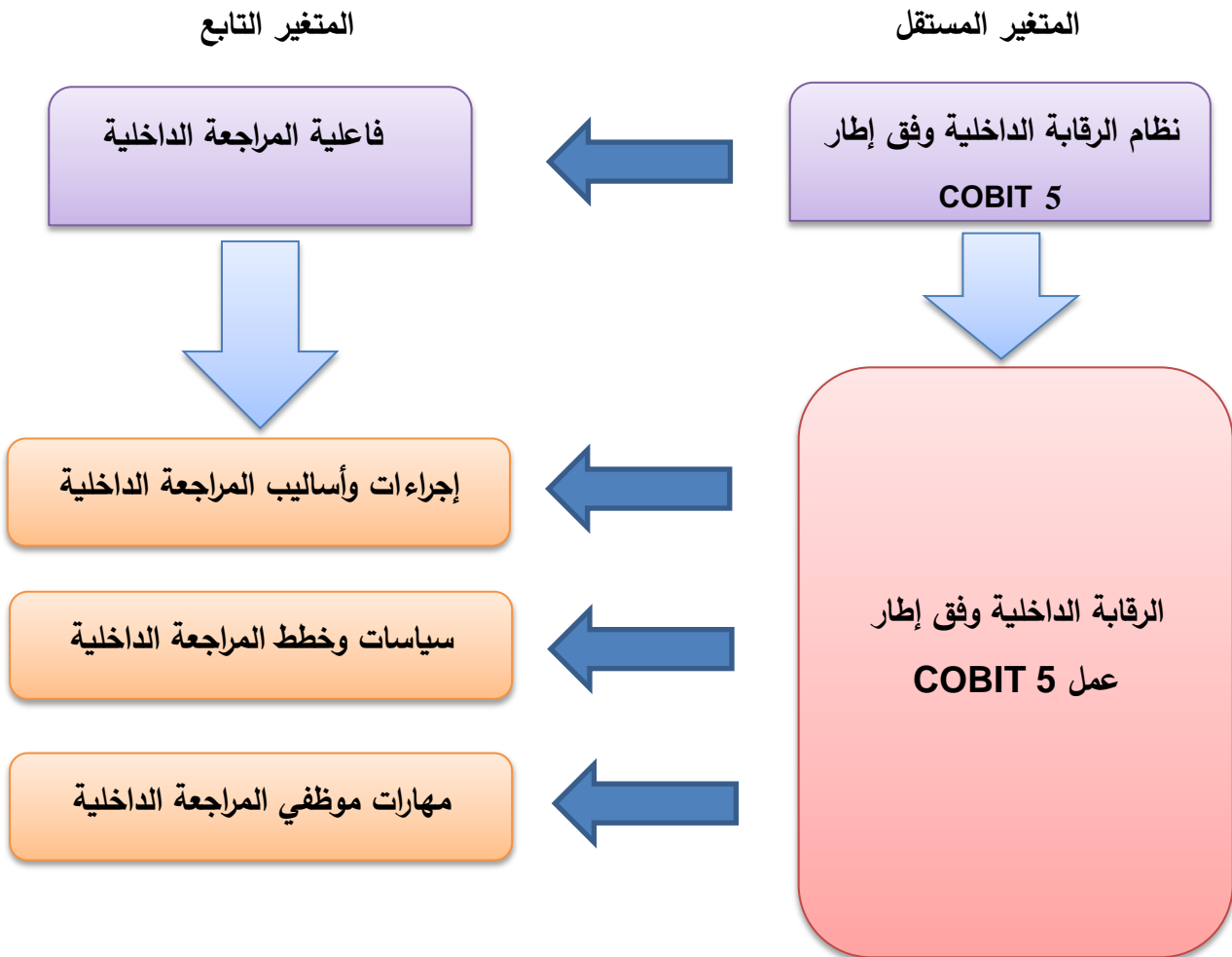
9-1 متغيرات الدراسة:

-المتغير المستقل:

نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل (COBIT5): يشمل معايير وإجراءات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) ومدى تطبيقه في المصارف التجارية الليبية.

-المتغير التابع:

فاعلية المراجعة الداخلية: وتتعلق باستقلالية وسياسات وخبرات واتصالات عملية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية وفق متطلبات إطار (COBIT5).



شكل رقم (1) نموذج الدراسة المقترح - من إعداد الباحث

10-1 المكونات الرئيسية لإطار COBIT 5 لحوكمة وإدارة تقنية المعلومات:

أولاً- مبادئ (COBIT 5 The Five Principles)

- 1- تلبية متطلبات أصحاب المصلحة.
- 2- تغطية المؤسسة بشكل شامل (من البداية إلى النهاية).
- 3- تطبيق إطار عمل موحد ومتكامل.
- 4- تمكين النهج الشمولي (المتكامل).
- 5- الفصل بين الحوكمة والإدارة.

ثانياً- الممكنات (Enablers) في إطار COBIT 5

- 1- المبادئ والسياسات والأطر التنظيمية.
- 2- العمليات.
- 3- الهياكل التنظيمية.
- 4- الثقافة والأخلاقيات والسلوك.
- 5- المعلومات.
- 6- الخدمات والبنية التحتية والتطبيقات.
- 7- الأفراد والمهارات والكفاءات.

ثالثاً- الحوكمة والإدارة في COBIT 5

- 1- الحوكمة (Governance).
- 2- الإدارة (Management).

رابعاً: إدارة المخاطر وأمن المعلومات

- 1- إدارة المخاطر.
- 2- أمن المعلومات.



شكل رقم (2) المكونات الرئيسية لإطار COBIT 5 لحوكمة وإدارة تقنية المعلومات

* المصدر: ISACA, COBIT 5 Framework

11-1 مصطلحات الدراسة:

- نظام الرقابة الداخليّة: "مجموعة من العمليات والإجراءات المصممة لتحقيق الأهداف التنظيمية، وتقليل المخاطر، وضمان دقة المعلومات المالية" (COSO, 2013:3-5).
- COBIT5: "هو إطار عمل يهدف إلى تحسين إدارة وتوجيه تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات، ويتضمن معايير وأدوات لتقييم الأداء" (ISACA, 2012-13).
- فاعلية المراجعة الداخليّة: "هي قدرة وظيفة المراجعة الداخليّة على تحقيق أهدافها من خلال تحسين العمليات وتقليل المخاطر" (IIA, 2017:3-4).
- المخاطر: "هي العوامل أو الظروف التي تؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف التنظيمية". (ISO, 2018:12)

الفصل الثّاني

الإطار النظري لنظام الرّقابة الداخليّة وفق إطار

COBIT 5

1-2 مقدمة:

يُعد بناء الإطار النظري خطوة أساسية لفهم الجوانب المفاهيمية والمنهجية المتعلقة بموضوع الدراسة، إذ يتيح هذا الفصل تسليط الضوء على المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالرقابة الداخلية وإطار COBIT 5، ويسهم في توضيح الأسس النظرية التي تستند إليها الدراسة. ويتناول هذا الفصل في مبحثه الأول المفاهيم والتعاريف المرتبطة بالرقابة الداخلية وإطار COBIT 5، مع التركيز على الأهمية المتزايدة لتطبيق هذه المفاهيم في بيئة العمل المصرفي، إضافة إلى تحديد الأهداف والمحددات التي تؤثر في فعالية هذه الأنظمة. أما المبحث الثاني، فيخصص لعرض نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COBIT 5، من خلال استعراض مكوناته الأساسية، ودور الإطار في تعزيز بيئة الرقابة، إضافة إلى عرض نماذج تطبيقية وتحديات التنفيذ داخل المصارف التجارية. يهدف هذا الفصل إلى بناء قاعدة معرفية متينة تسهم في تفسير العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفعالية المراجعة الداخلية، وهو ما سيتم التوسع فيه لاحقاً ضمن الفصول التالية من الدراسة.

المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية

2-2 مفهوم الرقابة الداخلية:

تُعد الرقابة الداخلية أداة أساسية لضمان انضباط العمل وحماية موارد المنظمة، فهي الإطار الذي ينظم العمليات ويحدّ من الأخطاء والمخاطر، مما يعزّز الثقة في المعلومات ويُسهّم في اتخاذ القرارات السليمة، ويقصد بالرقابة الداخلية ذلك النظام المتكامل من السياسات والإجراءات والخطط التنظيمية التي تضعها الإدارة بهدف حماية الأصول، وضمان دقة وموثوقية البيانات المالية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والالتزام بالقوانين واللوائح، بما يدعم تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية.

الرقابة اصطلاحًا: "تعني ملاحظة ومتابعة وتقييم التصرفات والأشياء بواسطة الفرد ذاته أو بواسطة الغير، وذلك بهدف التأكد من أنها تتم وفق قواعد وأحكام، وبيان الانحرافات ومعالجتها والقضاء عليها". (الواردات، 2013:283)

ويشير (السامرائي، 2016:17-18) أن نظام الرقابة الداخلية هو: "مجموعة من الخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الشركة، وإشراف المسؤولين الكبار والإدارة من أجل حماية أصول المنشأة من سوء الاستخدام، وتجنب المخاطر التي تواجه الشركة، ووضع الطرق والأساليب الكفيلة لمعالجة تلك المخاطر، وتجنب حالات الخروج عن القوانين للوصول إلى تقارير مالية أكثر شفافية تتضمن معلومات عن كافة الأنشطة التشغيلية والتمويلية والتدفقات النقدية بما يرضي المستثمرين ويساعدهم على اتخاذ قرارات موثوقة".

وقد عرفها معيار التدقيق الدولي رقم (315) بأنها: "عملية مصممة مسبقاً وتتأثر بالإدارة وبكل المعنيين بإدارة الشركة، والتي من خلالها الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها". (الذنيبات، 2010:173)

وعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين AICPA على أنها: "تتمثل في تلك الخطة التنظيمية والأساليب المتبعة من قبل الإدارة في الشركة بهدف حماية الأصول، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها، ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وزيادة

الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة". (عبد الله، 2004:228)

وعرّفها لجنة المنظمات الراعية الأمريكية التابعة للجنة "تريد وي" (COSO, 1992) على أنها: "عملية تنفذ من قبل مجلس الإدارة أو الشركة أو غيرهم من العاملين تهدف إلى توفير تأكيدات قوية فيما يتعلق بتحقيق أهداف الشركات في الفئات التالية: فعالية العمليات وكفاءتها وموثوقية المعلومات، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، إذ حدّدت اللجنة الإطار الذي يحكم الرقابة الداخلية، والذي بناءً عليه يتم تقييم فعالية الرقابة الداخلية، حيث يقع على الإدارة مسؤولية وضع نظام فعال قوي للرقابة الداخلية والإشراف عليه، ويكون تحت مراجعة وتطوير باستمرار". (نظمي والعزب، 2012:149)

وعرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد وأخلاقيات المهنة رقم (400) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أنها: "كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة منظمة، كفاءة عمل عالية، بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الأصول، ومنع الغش، واكتشاف الأخطاء، واختبار الدقة، واكتمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب". (المطارنة، 2009:207)

وعرفها (Arens, Beasley Elder, 2006) بأنها: "مجموعة من الخطط التنظيمية والإجراءات والوسائل واللوائح والتفسيرات لينتظم العمل ويتم بالشكل المخطط له".

وبناءً على ما سبق من التعريفات يمكن القول بأن الرقابة الداخلية هي: مجموعة من السياسات والإجراءات والوسائل التي تُعدّها الإدارة مسبقاً، بهدف حماية أصول وممتلكات المؤسسة من الفقد أو السرقة، والحد من المخاطر، بما يحقق مستوى عالٍ من الشفافية والموثوقية في إعداد القوائم المالية، ويضمن تنفيذ الخطط المعتمدة واكتشاف الانحرافات وتصحيحها إن وجدت.

2-3 أهمية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية:

تُعد أنظمة الرقابة المصرفية من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي، إذ تسهم في بناء قطاع مالي ومصرفي يتمتع بالكفاءة والفعالية من خلال دعم دور الوساطة المالية، بما يحقق تنمية مستدامة ونموًا اقتصاديًا مستمرًا وقابلًا للاستمرار، كما تساهم هذه الأنظمة في الحدّ

من المخاطر المصرفية وإدارتها بشكل مهني واحترافي، مما يقلل من آثارها السلبية ويُعزز من القدرة التنافسية للمصارف على المستويين المحلي والدولي.

وقد أصبحت الرقابة المصرفية التي تمارسها الأجهزة الرقابية ضرورة حتمية، نظرًا لما تتحمله من مسؤوليات مباشرة وغير مباشرة في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف، وهذا بدوره يؤدي إلى وجود جهاز مصرفي قوي وسليم، قادر على حماية حقوق المودعين والمستثمرين، وضمان تنفيذ السياسة النقدية للدولة بكفاءة وفعالية، كما تسهم الرقابة المصرفية إسهامًا كبيرًا في دعم وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يحقق الازدهار والتقدم والتطور. (الإمام، والشمري، 2011:355)

2-4 أهداف الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية:

تسعى أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تضمن سلامة الأداء وتحقيق الكفاءة والفاعلية، ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:

2-4-1 حماية الأصول: ويشمل ذلك كافة ممتلكات البنك سواء كانت مالية، أو عقارية، أو بشرية، بالإضافة إلى حماية البيانات والمعلومات من سوء الاستخدام أو التلف أو الضياع.

2-4-2 ضمان دقة البيانات المحاسبية: يتمثل ذلك في التحقق من صحة المعلومات المالية ومطابقتها، بما يتيح إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية والإدارية.

2-4-3 رفع الكفاءة التشغيلية: من خلال تحسين أداء العمليات البنكية وزيادة فعاليتها، بما يسهم في ترشيد النفقات وتعزيز الإنتاجية.

2-4-4 ضمان تنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف: تهدف الرقابة الداخلية إلى التأكد من تطبيق السياسات والخطط الموضوعة من قبل إدارة البنك، والسعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة. (ناجي، 1982:16)

ويتولى تحقيق هذه الأهداف نوعان رئيسيان من الأنظمة الفرعية ضمن نظام الرقابة الداخلية:

أ- **نظام الرقابة الداخلية المحاسبية:** يركّز على تحقيق الهدفين الأول والثاني، ويُعدّ نظامًا وقائيًا بطبيعته، إذ يعتمد على إجراءات رقابية ومعايير أمنية تهدف إلى منع الأخطاء الناتجة عن بيانات غير صحيحة أو أخطاء في جمع ومعالجة المعلومات.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنه لا يمكن ضمان وجود نظام رقابي فعال فقط من خلال تصميمه الجيد؛ بل يتطلب الأمر التأكد من فاعلية تنفيذه والتزام الأفراد به؛ فحتى أفضل الأنظمة الرقابية، إذا أسيء استخدامها من قبل الأفراد أو طبقت من قبل كوادر غير كفؤة، فإنها ستفقد فعاليتها وهدفها الأساسي في تعزيز الانضباط والسيطرة المؤسسية.

كما أشار (حجاج وسعيد، 1989:382) إلى جملة من المشكلات التي تواجه الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة، من أبرزها:

أ- قلة عدد الموظفين، مما يؤدي إلى ضعف في تطبيق الفصل بين المهام والرقابة المتبادلة.

ب- عدم قدرة المنشأة على استقطاب كفاءات بشرية عالية التأهيل، مما يؤثر على جودة الأداء الرقابي.

ج- عدم وجود سياسات وإجراءات تنظيمية دقيقة وموثقة، وهو ما يجعل الاعتماد يتم غالباً على العمليات المالية المباشرة دون مرجعية إدارية واضحة، مما يزيد من مخاطر الانحرافات أو الفساد.

2-6 معوقات نظام الرقابة الداخلية:

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها الرقابة الداخلية في تعزيز كفاءة الأداء وضمان سلامة العمليات داخل الشركات، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي قد تحدّ من فعاليتها، وتعود هذه المعوقات إلى عدة أسباب، من أبرزها القيود المفروضة من قبل الإدارة التنفيذية، أو مقاومة الموظفين والإداريين للإجراءات الرقابية، مما يؤدي إلى تحويل وظيفة الرقابة من أداة تطوير وتحسين إلى مصدر للتوتر أو الجمود التنظيمي.

وقد أشار كل من (Robinson & Pearce, 1989, 592) إلى أبرز هذه المعوقات

على النحو التالي:

2-6-1 الإفراط في الرقابة: عندما لا يتم توضيح أهداف وأبعاد العملية الرقابية للموظفين بشكل شفاف، فقد يُساء فهمها باعتبارها وسيلة لتقييد الحريات أو ممارسة الضغوط، مما يخلق مقاومة داخلية، لذا ينبغي على الإدارة أن تتجنب المبالغة في الرقابة التي تتجاوز الجوانب المهنية وتمس الجوانب الشخصية.

2-6-2 تجنب المحاسبة ونقص المرونة: قد يؤدي تحديد معايير رقابية صارمة وواضحة إلى توليد حالة من القلق بين الموظفين، خشية الوقوع في الأخطاء ومواجهة العقوبات المحتملة، مثل الخصم من الراتب أو الفصل من العمل، مما يخلق بيئة عمل غير مرنة ومنتوترة.

2-6-3 الرقابة التعسفية: عندما تتدخل الرقابة في الشؤون الشخصية للموظفين دون مبرر وظيفي واضح، فإنها تُعد تعسفية وتُقابل بالرفض، وتفقد مشروعيتها وأثرها الإيجابي داخل المؤسسة.

وقد أشار (الكروي، 2015) إلى مجموعة من المعوقات التي تتفق مع ما ذكره (Xiao, 2011)، وتتمثل فيما يلي:

- أ- **التحيز وغياب الموضوعية:** يؤدي إلى تقويض فاعلية النظام الرقابي، إذ يفقد ثقة الموظفين ويفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.
- ب- **تجاوزات الإدارة لتحقيق مصالح خاصة:** مثل إساءة استخدام أدوات الرقابة لتحقيق أهداف شخصية على حساب المصلحة العامة للمؤسسة.
- ج- **التواطؤ بين الموظفين:** إذ قد يحدث تلاعب داخلي يتم من خلاله تجاوز الإجراءات الرقابية أو التستر على المخالفات، مما يضعف من قدرة النظام الرقابي على اكتشاف الانحرافات ومعالجتها.

2-7 أدوات ومكونات نظام الرقابة الداخليّة:

2-7-1 أوّلاً- أدوات الرقابة الداخليّة:

تمثل أدوات الرقابة الداخليّة الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات لضمان تنفيذ أنشطتها وفق الخطط والسياسات المحددة، وهي مصمّمة للكشف عن الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب، بما يحقق الانضباط الإداري والمالي ويحافظ على الموارد.

ويعتمد نظام الرقابة الداخليّة على عدة أساليب وأدوات رئيسية، من أهمها: (الوردات، 2006:127)

2-7-1-1 الموازنات التّخطيطية:

تُعد الموازنة التّخطيطية أداةً مهمّةً للرقابة الإدارية؛ إذ تتضمن تقديراتٍ كميّةً وماليّةً لجميع العمليات المتوقعة حدوثها خلال فترة زمنية مقبلة، بالإضافة إلى الأهداف المرجوّ تحقيقها. ومن

خلال مقارنة النتائج الفعلية بالأرقام المستهدفة، يمكن تحديد الفروق وتحليل أسبابها وتحديد المسؤولين عنها. فإذا كان الانحراف سلبياً، فإن ذلك يشير إلى وجود قصور يستوجب المعالجة، أما إذا كان إيجابياً فهذا يعكس مواطن قوة ينبغي دعمها وتنميتها.

2-1-7-2 الرسوم البيانية والبيانات والجداول الإحصائية:

تُستخدم هذه الوسائل لعرض المعلومات بشكل بصري يسهل فهمه وتحليله، فقد يتم عرض تطور إنجازات المنشأة عبر فترات زمنية سابقة من خلال الرسوم البيانية بالأعمدة أو المنحنيات التي تُظهر تغيرات حجم الإنتاج أو المبيعات المحلية والمصدّرة، كما يمكن استخدام الجداول الإحصائية لتقديم بيانات مجمّعة ومقارنة.

2-1-7-3 تقارير الكفاية الدورية:

وهي تقارير تُقدّم للإدارة بشكل منتظم، تتضمن بيانات تاريخية يتم مقارنتها بفترات زمنية سابقة أو بأرقام مستهدفة، ومن خلال هذه التقارير، تستطيع الإدارة تقييم مستوى الكفاءة واتخاذ القرارات المناسبة سواء للتصحيح أو التطوير.

2-1-7-4 دراسات الحركة والزمن:

تمثل هذه الدراسات إحدى أدوات الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وذلك من خلال تحليل علمي لجميع الحركات والخطوات اللازمة للإنتاج، ويهدف هذا التحليل إلى تحديد الحركات المثلى، واستبعاد غير الضروري منها، لتحقيق الإنجاز بأقل قدر من الموارد البشرية وفي أقصر وقت ممكن.

2-1-7-5 البرامج التدريبية للعمال والموظفين:

تهدف هذه البرامج إلى رفع كفاءة أداء العاملين من خلال تزويدهم بشكل مستمر بكل ما هو جديد وحديث من المعلومات الملائمة.

2-1-7-6 الرقابة على الجودة:

تتم من خلال عمليات الرقابة الإحصائية على الجودة باستخدام خرائط الرقابة على الجودة (Quality Control Charts)، إضافةً إلى عناصر الرقابة المحاسبية التي تشمل: (المراجعة المستندية، المراجعة الفنية، الرقابة المالية، والمراجعة الداخلية للنظام المحاسبي).

2-7-2 ثانياً - مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من مجموعة عناصر مترابطة تعمل معاً لضمان فعالية الرقابة وتحقيق أهداف المنظمة، إذ يشكل كل مكون منها حلقة أساسية في سلسلة الإجراءات الهادفة إلى حماية الأصول، وضمان دقة المعلومات، وتحسين كفاءة الأداء.

ويتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات مترابطة ومتداخلة، وهي:

- بيئة الرقابة.
- تقييم مخاطر الإدارة.
- نظم المعلومات المحاسبية والاتصال.
- أنشطة الرقابة (إجراءات الرقابة).
- المتابعة.

يوضح الجدول رقم (1) مزيداً من التفاصيل حول كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية ووصفه، مع التأكيد على أن عملية تقييم المخاطر لا تُعامل كمكون منفصل تماماً، إذ يتم تقييم المخاطر في جميع المكونات الأخرى، بما في ذلك: مخاطر بيئة الرقابة، مخاطر نظام المعلومات، مخاطر نقص إجراءات الرقابة، والمخاطر الناتجة عن غياب المتابعة الكافية. (أحمد، 1997:260)

جدول رقم (1) يوضح مكونات الرقابة الإدارية

عناصر المكون	وصف المكون	المكونات
<ul style="list-style-type: none"> - النزاهة والقيم الأخلاقية. - الالتزام بالكفاءة. - المسؤولون عن حوكمة المنشأة (مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة). - فلسفة الإدارة ونمط التشغيل. - الهيكل التنظيمي. - تخصيص السلطة والمسؤولية. - سياسات وممارسات الموارد البشرية. 	<p>التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام والإدارة العليا والمديرين وملاك المنشأة والمرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.</p>	بيئة الرقابة
<p>تأكيد الإدارة: (الوجود، الاكتمال والتقييم، العرض والإفصاح، القياس والحدوث).</p>	<p>تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية طبقاً للإطار الدولي للتقرير المالي.</p>	تقييم مخاطر الإدارة

المكونات	وصف المكون	عناصر المكون
نظم المعلومات المحاسبية والاتصال	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتبويب وتسجيل والتقارير عن عمليات المنشأة، بالإضافة للاحتفاظ بالمسائل المحاسبية عن الأصول المرتبطة.	أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات: (الاكتمال، الدقة، التبويب، التوقيت، الترحيل، التلخيص).
أنشطة الرقابة (إجراءات الدمج بالرقابة)	السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي. السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي.	- الفصل الكافي للواجبات. - الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة (ضوابط الرقابة الخاصة بالكمبيوتر). - المستندات والسجلات الكافية (الضوابط العامة على الكمبيوتر). - الرقابة المادية على الأصول والسجلات. - الاختبارات المستقلة على الأداء.
المتابعة	التقييم المستمر والدوري للإدارة على فعالية تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مستهدف منها، ويتم تعديلها عندما يكون ذلك مطلوبًا.	غير واجبة التطبيق.

*المصدر: أحمد، أمين السيد، التطور الحديث في المراجعة، ص260.

2-7-2-1 بيئة الرقابة:

هناك عدد كبير من العناصر الخاصة التي تساهم بنجاح بيئة الرقابة الناجحة، والتي يمكن استخدامها كمؤشرات لجودة بيئة الرقابة في إحدى المنظمات، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أ- النزاهة والقيم الأخلاقية:

تحدد النزاهة والقيم والأخلاق للأفراد الذين يديرون ويتابعون ضوابط الرقابة الداخلية مستوى التزامهم بها، وإن توصل النزاهة والقيم الأخلاقية للشركة إلى العاملين بها والالتزام بها في الممارسة العملية يؤثر بشكل كبير على طريقة نظر العاملين إلى عملهم، وتحديد المثال الجيد وحده ليس كافيًا؛ بل يجب على الإدارة العليا أن توصل شفهيًا قيم المنشأة والمعايير

السلوكية للعاملين، ويمكن للإدارة تعزيز نزاهة الرقابة وتقليل التحريف من خلال استبعاد الحوافز والإغراءات التي تدفع العاملين إلى سلوك احتياطي أو غير أخلاقي.

تشمل الحوافز المؤثرة في السلوك الأخلاقي ضغوط الوفاء بأهداف أداء غير واقعية، ومكافآت الإدارة المرتبطة بالأداء العالي، بالإضافة إلى نقاط القطع في خطط الحوافز. أما مظاهرُ الإغراء غير السليمة فتشمل وجودَ ضوابط رقابية غير فعالة أو معدومة، وعدم وعي الإدارة العليا بالتصرفات الصادرة عن المستويات التنظيمية الدنيا، فضلاً عن ضعف دور مجلس الإدارة وعدم جدية العقوبات المفروضة على السلوك غير الملائم.

الالتزام بالكفاءة:

تكون بيئة الرقابة للشركة أكثر فعالية عندما تكون ثقافتها قائمة على المعرفة والمهارة (Competences)، إذ يتم تقييم جودة وكفاءة الأفراد بناءً على ذلك، ويُعدّ الالتزام بالكفاءة ضرورياً لتحقيق المهام المحددة لوظيفة كل فرد، وتحتاج الإدارة إلى تحديد مستويات كفاءة الوظائف المختلفة، والتأكد من أن القائمين على التشغيل يمتلكون التدريب والخبرة والذكاء اللازم لأداء مهامهم بشكل فعال.

ب- مشاركة المسؤولين عن الحوكمة:

إن مشاركة المسؤولين عن الحوكمة، ولا سيما مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في الشركة، تؤثر جوهرياً في بيئة الرقابة واتجاه القيم. كما تُعدُّ مسؤوليات الإرشاد والإشراف لمجلس الإدارة الفعال، الذي يمتلك خبرة إدارية وفنية كافية، عنصراً مهماً لضمان فعالية الرقابة الداخلية.

ج- فلسفة الإدارة ونمط التشغيل:

تُجسّد فلسفة الإدارة وأساليب تشغيلها التوجه العام للشركة تجاه الإبلاغ المالي، والقضايا المحاسبية، وإدارة مخاطر الأعمال. ويؤثر "المثال الشخصي" الذي تضربه الإدارة العليا ومجلس الإدارة بشكل مباشر في ثقافة المنظمة، مرسخاً لدى الموظفين أهمية الرقابة الداخلية. وفي هذا السياق، يلعب الرئيس التنفيذي (أو المسؤول الأول) دوراً محورياً في تشكيل سلوك المرؤوسين، وتحديد ما إذا كانوا سيلتزمون باللوائح أم سينحون نحو التجاوز أو تجاهل سياسات الشركة المتعلقة بمخاطر الأعمال المقبولة.

تجدر الإشارة إلى أن فلسفة الإدارة قد تولّد مخاطر جوهرية، خاصة عندما تتركز السيطرة بيد قلة من الأفراد (هيمنة الإدارة). لذا، يركز المدققون على استجواب الإدارة حول عدة جوانب، منها: مدى جدية أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار، وطبيعة هذه المخاطر (وما إذا كانت متعارضة مع الأهداف)، والتّوجه العام للإدارة نحو تحمل مخاطر الأعمال.

هـ- الهيكل التنظيمي:

يوفر الهيكل التنظيمي للمنشأة الإطار العام الذي يُخطّط ويُنفَّذ من خلاله نظام الرقابة على الأنشطة ومتابعتها. وتتمثل الاعتبارات الجوهرية في هذا الإطار في: وضوح خطوط السلطة والمسؤولية، والمستوى الإداري المخوّل بوضع السياسات والإجراءات، ومدى الالتزام بتطبيقها، وكفاية الإشراف على العمليات المركزية، فضلاً عن ملاءمة الهيكل التنظيمي لحجم الشركة وتعقيد عملياتها.

ومن خلال فهم الهيكل التنظيمي، يستطيع المراجع تحديد العناصر الإدارية والوظيفية الرئيسية، وتقييم آليات الرقابة المطبقة على تنفيذ تلك السياسات.

و- تخصيص السلطة والمسؤولية:

«يُعدّ تحديد كيفية تخصيص السلطة والمسؤولية داخل المنظمة، وفهم تأثير خطوط الإبلاغ على ضوابط الرقابة الداخلية، أمراً جوهرياً. فعلى سبيل المثال، قد يشترط البنك توقيع موظفين محددين على الشيكات التي تتجاوز مبلغاً معيناً، مما يستلزم تفويضاً واضحاً للسلطات وتحديدًا دقيقاً للمسؤوليات. وعادةً ما تُوثّق تفاصيل توزيع المسؤوليات وصلاحيات التفويض في أدلة السياسات والإجراءات الرسمية للشركة.

ز- سياسات وممارسات الموارد البشرية:

يُعدّ الأفراد العنصر الأكثر أهمية في بيئة الرقابة الداخلية، وهو ما يبرز الجوهر الحيوي لسياسات وممارسات الموارد البشرية. فالاعتماد على كوادرات تتسم بالكفاءة والنزاهة يمكن أن يعوّض نقاط الضعف في عناصر الرقابة الأخرى، ويسهم في الحفاظ على موثوقية القوائم المالية. ونظراً لأن الموظفين الأمناء والأكفاء قادرين على تحقيق مستويات أداء متميزة، فإن على الإدارة توخي الحذر والدقة في عمليات التوظيف، والتدريب، والتوجيه، والترقية، وتحديد

المكافآت، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الحاجة. إن تطبيق هذه الممارسات بشكل سليم يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة وأداء الموظفين.

2-2-7-2 تقييم مخاطر الإدارة:

يجب أن تخضع كافة مكونات الرقابة الداخلية، بدءاً من بيئة الرقابة وصولاً إلى أنشطة المتابعة، لتقييم المخاطر الكامنة فيها. وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين تقييم الإدارة للمخاطر وتقييم المراجع لها، إلا أنهما يختلفان في الغاية والمنهج؛ إذ تقوم الإدارة بتقييم المخاطر كجزء أساسي من تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية بهدف تقليل الأخطاء والمخالفات، بينما يهدف المراجعون من تقييمهم للمخاطر إلى تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، وبالتالي تحديد دليل الإثبات اللازم.

وترتبط مخرجات هذين التقييمين ارتباطاً وثيقاً؛ فإذا ما قامت الإدارة بتقييم المخاطر والاستجابة لها بفعالية، فإن المراجع يحتاج عادةً إلى جمع قدر أقل من أدلة الإثبات مقارنة بالحالات التي تفشل فيها الإدارة في ذلك، مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الرقابة.

وتنشأ مخاطر المنشأة عن عوامل داخلية أو خارجية. فمن الناحية الخارجية، قد تؤثر التطورات التكنولوجية، وتوقيت برامج البحث والتطوير، وخدمات ما بعد البيع، والتأمين، والتشريعات واللوائح الجديدة، والتقلبات الاقتصادية على قرارات الاستثمار. أما العوامل الداخلية فتشمل: تعطل نظم معلومات التشغيل، وجودة الكوادر البشرية وبرامج تدريبها، والتغيرات في المسؤوليات الإدارية، وفرص ارتكاب الاختلاس الناتجة عن طبيعة أنشطة المنشأة وإمكانية وصول الموظفين إلى الأصول، فضلاً عن عدم فعالية لجنة المراجعة.

أ- نظم المعلومات المحاسبية والاتصال:

يجب أن تتوفر لدى كل منشأة معلومات محدثة وذات صلة بالأحداث والأنشطة الداخلية والخارجية، سواء كانت مالية أو غير مالية. ويتعين على الإدارة تحديد هذه المعلومات بدقة، وإيصالها إلى الأفراد المعنيين بالشكل وفي الإطار الزمني المناسبين لتمكينهم من أداء مهامهم بفعالية.

وتُسجل المعلومات ذات الصلة بالتقارير المالية ضمن النظام المحاسبي، حيث تخضع لإجراءات الإدخال، والمعالجة، والتلخيص، وإعداد التقارير عن عمليات المنشأة. وتؤثر جودة المعلومات الناتجة عن هذا النظام بشكل مباشر في قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات

سليمة لمراقبة أنشطة المنشأة، ولإعداد تقارير مالية موثوقة تعكس الوضع المالي للمنشأة بدقة.

ب- أنشطة (إجراءات الرقابة):

تمثل إجراءات الرقابة (والتي يُشار إليها أحياناً بأنشطة الرقابة) السياسات والإجراءات الموضوعية لضمان تنفيذ توجيهات الإدارة. وتهدف هذه الإجراءات إلى التأكد من اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف المنشأة، سواء فيما يتعلق بالعمليات، أو إعداد التقارير المالية، أو الامتثال للقوانين واللوائح.

وتندرج إجراءات الرقابة بشكل عام ضمن أربع فئات رئيسية هي: مراجعة الأداء، وضوابط نظم المعلومات، والضوابط المادية، وفصل الواجبات والمسؤوليات.

ويمكن تحليل هيكل الرقابة الداخلية إلى عنصرين متكاملين:

1- سياسات الرقابة (Policies): وهي التوجيهات التي تحدد «ما يجب القيام به».

2- إجراءات الرقابة (Procedures): وهي الخطوات العملية التي تُفعل تلك السياسات وتنفذها.

على سبيل المثال، قد تنص **السياسة** على وجوب قيام مدير فرع التجزئة بالإشراف على التعاملات المتعلقة بالأوراق المالية للعملاء. أما **الإجراء** المتبع لتنفيذ هذه السياسة، فيتمثل في قيام المدير بمراجعة كشف الحسابات الصادر عن النظام الآلي للتحقق من صحة التعاملات اليومية، وذلك بشكل دوري يتناسب مع طبيعة وحجم هذه الأوراق المالية.

وتُطبق إجراءات الرقابة من خلال مهام روتينية محددة يؤدّيها أفراد معينون في أوقات معلومة، وتخضع للمساءلة عبر آليات الإشراف المباشر، وتوثيق الأدلة. وقد حدد المعيار

الدولي للمراجعة رقم (315) أنواع أنشطة الرقابة على النحو التالي:

- عمليات فحص الأداء.
- تشغيل المعلومات.
- ضوابط الرقابة المادية.
- الفصل بين الواجبات.
- الترخيص.

ج- المتابعة:

تتطلب نظم الرقابة الداخلية أن يتم متابعتها ورقابتها. وتمثل المتابعة العملية التي تتعامل مع التقييم المستمر لجودة أداء الرقابة الداخلية، وتتضمن تلك العمليات تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتشغيلها على أساس زمني مع الأخذ في الاعتبار التصرفات التصحيحية الضرورية، ومن خلال المتابعة يمكن للإدارة أن تحدد أن ضوابط الرقابة الداخلية تعمل كما هو مستهدف منها، وأنه قد تم تعديلها لمواجهة التغيرات المحيطة على نحو ملائم. (أحمد،

(278-261:1997)

المبحث الثاني: مدخل لإطار COBIT 5

2-8 مفهوم إطار COBIT:

يُعدّ إطار عمل COBIT واحدًا من أهم التّطورات في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات، نظرًا لدوره في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، والرقابة على العمليات المرتبطة بها، وتحسين العائد من الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات في مختلف الوحدات الاقتصادية، ويساعد في فهم أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وفي تطوير نماذج الحوكمة فيها، وذلك من خلال الجمع بين ممارسات الحوكمة والإجراءات الإدارية على نُظم المعلومات الإلكترونية والأنشطة المرتبطة باستعمال التكنولوجيا بهدف مراقبة عمليات تكنولوجيا المعلومات، وحماية أمن المعلومات، وتنسيق وربط أهداف تكنولوجيا المعلومات مع أهداف الوحدة الاقتصادية. (الحسناوي، والموسوي، 2017)

يُعدّ إطار COBIT بمثابة مجموعة من الإرشادات التي تُستخدم لإدارة تقنية المعلومات داخل المؤسسة، ويتضمن مجموعة من الممارسات التي تركز على توجيه وإدارة عمليات تقنية المعلومات بما يتوافق مع احتياجات المؤسسة، وتُعرف هذه الممارسات بالأبعاد الرئيسية لإطار COBIT. (Ali, R. Basim, 2019)

وإطار COBIT هو اختصار للجملة: (Control Objectives for Information and Related Technology)، وتعني باللغة العربية: (أهداف الرقابة على المعلومات والتقنيات المتعلقة بها).

وعرف الباحثون إطار (COBIT) من عدة اتجاهات كما يلي:
يُمثل هذا الإطار نظامًا شاملاً يُساعد المؤسسات على إدارة تقنية المعلومات بكفاءة على جميع المستويات التنظيمية، مع تحديد المسؤوليات الوظيفية، والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر المرتبطة بالبنية التقنية للمؤسسة. (Viecco, L. R., & Arevalo, J. G., 2020)
يتكوّن COBIT من مجموعة من الوثائق والمبادئ التوجيهية التي تهدف إلى تنفيذ حوكمة تقنية المعلومات داخل المؤسسات. (ISACA, 2012)

كما يُعد أداة تساهم في سدّ الفجوة بين مخاطر الأعمال، واحتياجات الرقابة، والمسائل الفنية، مما يجعله مفيدًا لكل من المدققين، والإدارة، والمستخدمين. (Mutia, Noor & Nur'ain, Renny, 2020)

ويعرف بأنه: "إطار عمل معترف به دوليًا يصف مجموعة من الممارسات الجيدة لمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والأعمال التشغيلية، ومديري تكنولوجيا المعلومات، ويحدد مجموعة من الضوابط على تكنولوجيا المعلومات، وينظمها حول إطار عمل منطقي لعمليات تكنولوجيا المعلومات للوحدة". (De Haes & Van, 2015:129)

كما أشارت دراسة (A.C. Amoriom et al, 2020:1) إلى أن إطار عمل COBIT هو: "إطار واسع الاستخدام يدخل في مجال تنفيذ الحوكمة السليمة لتكنولوجيا المعلومات في مختلف المؤسسات من خلال تقديم طرق موضوعية لمواءمة استراتيجيات الأعمال مع أهداف تكنولوجيا المعلومات".

بناءً على ما سبق، يُمكن تعريف إطار عمل COBIT 5 بأنه منهجية حديثة لحوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات، تهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للتقنيات والأجهزة الإلكترونية في المنظمة. ويعتمد الإطار على مجموعة من الأهداف المعيارية لتقييم كفاءة الرقابة الداخلية على نظم المعلومات، وتعزيز فعالية العمليات المرتبطة بها.

2-9 عمل إطار COBIT 5 ودوره في تعزيز الرقابة الداخلية:

سيتم التركيز على إطار COBIT 5، والذي يوفر مجموعة من الإرشادات للمنشآت حتى تقوم بالرقابة على حوكمة تكنولوجيا المعلومات لديها، وتقديم المساعدة والمساندة والدعم لمديري تكنولوجيا المعلومات لتحقيق التكامل بين متطلبات الرقابة وقضايا التكنولوجيا ومخاطر الأعمال، كما يقوم بتوفير مجموعة من العمليات التي من خلالها يتم تكوين إطار للرقابة على تكنولوجيا المعلومات، ويقدم إطار عمل COBIT 5 إطارًا شاملاً يساعد الشركات على تحقيق أهدافها في مجالات حوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تحقيق ما يلي: (نشوان وآخرون، 2018)

- 1- المحافظة على معلومات عالية الجودة لدعم قرارات الأعمال.
- 2- توليد قيمة إضافية للمنشأة من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات.
- 3- تحقيق التميز التشغيلي من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال.

- 4- الإبقاء على المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات عند مستوى مقبول.
 - 5- تحسين تكاليف تكنولوجيا المعلومات.
 - 6- الالتزام والتوافق مع القوانين والتشريعات والسياسات.
- وترجع أهمية استخدام إطار عمل COBIT 5 إلى الآتي:(إبراهيم، 2016:91)
- 1- يمثل إطار عمل مقبول دوليًا للرقابة الداخلية وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
 - 2- يتوافق مع متطلبات Sarbanes Oxley Act من حيث ضرورة إنشاء لجان المراجعة الداخلية في جميع شركات المساهمة، مع إلزام إدارة الشركات بإصدار تقرير يؤكد على مسؤولية مجلس الإدارة عن وجود نظام موثق للرقابة الداخلية، وتنفيذه بفعالية.
 - 3- يربط أهداف المنشأة بعمليات تكنولوجيا المعلومات، ويهتم بعناصر الرقابة الداخلية.
 - 4- يعتبر إطار عمل مفتوح يسمح للمنشأة بأن تهتم بالقضايا الخاصة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات، ويخاطب فئات متعددة من المستخدمين ليس فقط الإدارة والمراجعين.

2-10 مزايا تطبيق المنشآت لإطار عمل COBIT 5:

- يوفر تطبيق إطار عمل COBIT5 للمنشآت منهجية متكاملة لإدارة وحوكمة تقنية المعلومات، مما يساعد على تحسين الأداء وضمان توافق العمليات مع الأهداف الاستراتيجية، إضافةً إلى تعزيز الرقابة وتقليل المخاطر وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد التقنية.
- وتكتسب المنشآت العديد من المزايا والمنافع، ومن أهمها ما يلي:(محمود، 2016:25)
- 1- إحكام الرقابة والسيطرة على تكنولوجيا المعلومات.
 - 2- تزويد مراجعي الحسابات بمجموعة من المؤشرات للحصول على حوكمة جديدة.
 - 3- يساعد المديرين والمراجعين والمستخدمين في فهم أنظمة تكنولوجيا المعلومات التي تخص المنشأة.
 - 4- يساعد في تطوير نموذج الحوكمة، وتحسين مستوى الأمان والسيطرة الضرورية لحماية أصول المنشأة بكفاءة وفعالية.

2-11 مبادئ إطار عمل COBIT 5:

يُعد إطار COBIT 5 عمل عالمي طوّره مؤسّسة ISACA بهدف مساعدة المؤسسات على إدارة وحوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل فعّال، ويوفّر الإطار مجموعة من المبادئ والممارسات التي تضمن توافق أنشطة تكنولوجيا المعلومات مع أهداف المؤسسة الاستراتيجية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد التقنية، وهي: (أبو شديدة، 2016).

2-11-1 المبدأ الأول: تلبية احتياجات أصحاب المصالح.

ويتم ذلك عن طريق تحقيق المنافع، وتخفيض المخاطر، وتحسين موارد المنشأة بما يساهم في إضافة قيمة حقيقية لأصحاب المصالح.

2-11-2 المبدأ الثاني: تغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها.

يتكامل إطار عمل COBIT 5 مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي يتناغم بسلاسة مع أي نظام حوكمة.

2-11-3 المبدأ الثالث: تطبيق إطار عمل واحد متكامل.

يتصف COBIT 5 بأنه متكامل، إذ جمع كل الإرشادات والإصدارات السابقة، بالإضافة إلى الأطر والمعايير الأخرى مثل: ISO, ITIL، وغيرها.

2-11-4 المبدأ الرابع: استخدام عوامل التمكين.

يقصد بعامل التمكين أي شيء بمفرده أو مع عوامل أخرى يؤدي إلى نجاح عمل ما، والمقصود بالعمل هنا حوكمة تكنولوجيا المعلومات، إذ من الممكن أن تكون عوامل التمكين مدخلات لبعضها البعض أو مخرجات.

2-11-5 المبدأ الخامس: فصل الإدارة عن الحوكمة.

حيث تختلف الإدارة عن الحوكمة؛ فالكيان الذي يقوم بالحوكمة في غالبية المنشآت هو مجلس الإدارة، أما الإدارة فيقوم بها في الغالب الإدارة التنفيذية.

2-12 نماذج تطبيق COBIT 5 في المصارف التجارية:

في ظلّ التقدم السريع لتقنيات المعلومات ودورها الحيوي في عمل المصارف التجارية، أضحت من الضروري وجود إطار شامل ومتوازن لإدارة وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يضمن

تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة مع الحفاظ على الأمن والجودة والامتثال للأنظمة والقوانين.

ويعد إطار العمل COBIT 5 أحد أبرز الأطر العالمية التي تساعد المؤسسات المصرفية على تنظيم وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال، من خلال وضع سياسات واضحة، وتحديد أدوار ومسؤوليات، وتعزيز الرقابة والمراقبة المستمرة.

وفي هذا السياق نستعرض هذه النماذج المختلفة لتطبيق COBIT 5 في المصارف التجارية، والتي تهدف إلى تحسين الحوكمة، وإدارة المخاطر، وجودة الخدمات التقنية، والتكامل مع المعايير الدولية الأخرى، مما يساهم في رفع كفاءة الأداء وتعزيز ثقة العملاء والجهات الرقابية، وهي كالتالي: (ISACA, 2012:11-110)

2-12-1 نموذج حوكمة تكنولوجيا المعلومات المؤسسية:

الوصف:

- يطبق البنك إطار COBIT 5 بشكل كامل على جميع مستويات الحوكمة والتشغيل لتكنولوجيا المعلومات، مما يربط أهداف تكنولوجيا المعلومات بأهداف العمل البنكي.

التطبيق:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح ضمن مجلس الإدارة، وإدارة تكنولوجيا المعلومات.
- استخدام ممارسات COBIT 5 في تقييم وتحسين عمليات تكنولوجيا المعلومات.

الفائدة:

- تحسين الشفافية والسيطرة على عمليات تكنولوجيا المعلومات، ما يدعم اتخاذ قرارات استراتيجية صحيحة.

2-12-2 نموذج إدارة المخاطر التقنية والامتثال:

الوصف:

- يركز البنك على استخدام مكونات COBIT 5 الخاصة بإدارة المخاطر (APO12) والامتثال لضمان توافق العمليات التقنية مع اللوائح المصرفية والقوانين الوطنية.

التطبيق:

- إجراء تقييمات دورية لمخاطر تكنولوجيا المعلومات باستخدام عمليات COBIT.
- تنفيذ سياسات أمنية قوية مع مراقبة دائمة لأنظمة الحماية.

الفائدة:

- تقليل احتمالات الخروقات الأمنية والتأكد من الامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية.

3-12-2 نموذج تحسين جودة الخدمات التقنية:

الوصف:

- يستخدم البنك مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المحددة ضمن COBIT 5؛ لمراقبة جودة وأداء خدمات تكنولوجيا المعلومات وتحديد فرص التحسين.

التطبيق:

- قياس استجابة الأنظمة، توافر الخدمات، ومستوى رضا العملاء الداخليين.
- وضع خطط تطوير لتحسين أداء الأنظمة بناءً على نتائج التقييم.

الفائدة:

أ- تعزيز رضا العملاء، وتحسين استمرارية العمل، وتقليل الأعطال التقنية.

1- نموذج التكامل مع معايير أخرى:

الوصف:

ب- يدمج البنك COBIT 5 مع معايير أخرى مثل: ISO 27001 (إدارة أمن المعلومات) لتوفير إطار أمني قوي ومتكامل.

التطبيق:

ج- استخدام COBIT 5 لتحديد الحوكمة والإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.

د- تطبيق ISO 27001 لتركيز أكبر على الجوانب الأمنية التفصيلية.

الفائدة:

هـ- توفير إطار شامل لإدارة وتطوير تكنولوجيا المعلومات مع ضمان الأمن والامتثال التنظيمي.

2-13 التحديات التي تواجه تطبيق COBIT 5 في المصارف التجارية:

إطار COBIT 5 يساعد المصارف على تنظيم وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، لكنه عند التطبيق يواجه صعوبات، مثل: (ضعف الدعم من الإدارة، ونقص الخبرة، ومقاومة الموظفين للتغيير)، إضافةً إلى مشاكل في التكاليف والأنظمة القديمة، وفيما يلي نستعرض أهم هذه التحديات: (الغامدي، 2018: 55-80)

2-13-1 نقص دعم والتزام الإدارة العليا (Top Management Support):

يُعدّ دعم الإدارة العليا أحد أهم عوامل نجاح تطبيق COBIT 5 في البنوك، والإدارة العليا هي من تحدد الأولويات، توفر الميزانية اللازمة، وتدعم التغيير المؤسسي، وغياب هذا الدعم يؤدي إلى مقاومة داخلية، وضعف التمويل، وعدم تنفيذ السياسات والإجراءات بالشكل المطلوب، كما قد يؤدي إلى إهمال الحوكمة لتكنولوجيا المعلومات كأولوية مؤسسية في المصارف، حيث القرارات الاستراتيجية معقدة وتتداخل فيها اعتبارات مالية وتنظيمية، فإن تفاعل الإدارة العليا مع مشاريع الحوكمة والتزامها بها هو مفتاح النجاح أو الفشل.

2-13-2 مقاومة التغيير والثقافة التنظيمية (Change Resistance and Organizational Culture):

تطبيق COBIT 5 يتطلب تغييرًا في سلوكيات الموظفين، إعادة توزيع المسؤوليات، وضبط السياسات، مما قد يثير خوفًا من فقدان المناصب أو التغيير في الروتين المعتاد، وهذه المقاومة تظهر عندما لا يتم التواصل بوضوح عن فوائد الإطار، أو عندما يغيب التدريب المكثف، والثقافة التنظيمية التقليدية التي تعتاد على العمل غير المنظم أو المركزي تشكل عائقًا أمام تطبيق ممارسات حوكمة حديثة، وإدارة التغيير التي تشمل التوعية، التدريب، والحوار المستمر تعتبر ضرورية لتقليل هذه المقاومة.

2-13-3 نقص المهارات والمعرفة التقنية (Skills and Knowledge Gap):

الكفاءات البشرية هي ركيزة تطبيق أي إطار حوكمة. نقص المعرفة بمبادئ COBIT5، وضعف خبرة الكوادر في تقييم العمليات أو إدارة المخاطر، وعدم وجود خطط تدريب منهجية تعيق التطبيق، كما تعتمد بعض البنوك بشكل كبير على الاستشاريين الخارجيين، مما يؤخر اكتساب الخبرة الداخلية ويزيد التكلفة.

2-13-4 التكاليف ومحدودية الموارد (Costs and Limited Resources):

تطبيق COBIT 5 يتطلب تخصيص ميزانية كبيرة تشمل التدريب، شراء أدوات الدعم، الاستعانة بالخبراء، وتطوير أنظمة جديدة، وخصوصًا في البنوك متوسطة وصغيرة الحجم، قد تعوق هذه التكاليف التنفيذ أو تؤدي إلى تطبيق جزئي فقط، أيضاً يتطلب المشروع وقتًا وجهودًا كبيرة، مما قد يؤثر على العمليات اليومية.

5-13-2 تعقيد الإطار وصعوبة تكيفه مع البيئة المؤسسية (Framework Complexity and Customization Challenges)

COBIT 5 يشمل العديد من العمليات والممارسات (37 عملية أساسية مع عدد كبير من العوامل المساعدة)، مما يجعله معقدًا وصعب التطبيق في صورة "كاملة" دون تكيف يتناسب مع حجم البنك واحتياجاته الفعلية، والتطبيق الحرفي للإطار قد يؤدي إلى إرهاق الموظفين وفقدان التركيز على الأولويات، لذلك يجب إجراء تكيف دقيق (Tailoring) للتماشي مع البيئة المؤسسية.

6-13-2 ضعف ربط مبادرات الحوكمة بأهداف العمل (Weak Business-IT Alignment)

إن عدم ربط مبادرات تطبيق إطار COBIT 5 بالأهداف الاستراتيجية للمنظمة يؤدي غالباً إلى عزوف الإدارة العليا عن دعمها. لذا، يجب أن تبرز مبادرات الحوكمة مساهمتها المباشرة في تعزيز الربحية، وتحسين تجربة العملاء، وتخفيف المخاطر، وتحقيق المزايا التنافسية؛ وإلا تحولت إلى مجرد إجراءات تقنية لا تضيف قيمة ملموسة للأعمال.

7-13-2 ضعف قياس الأداء وجودة البيانات (Performance Measurement and Data Quality Issues)

تقييم نجاح تطبيق COBIT 5 يعتمد على مؤشرات أداء دقيقة وبيانات موثوقة، وفي كثير من البنوك تعاني نظم المعلومات من تشتت البيانات، ضعف موثوقيتها، وعدم وجود مؤشرات موحدة للقياس، مما يعوق القدرة على إجراء التحسينات المستمرة.

8-13-2 تحديات التكامل مع الأنظمة القديمة (Legacy Systems Integration)

الأنظمة القديمة في البنوك، التي تعمل على تشغيل العمليات الأساسية، غالباً ما تكون معقدة وغير مرنة، مما يصعب ربطها مع متطلبات COBIT 5، وقد يتطلب الأمر إعادة هندسة أو تحديث مكلف لهذه الأنظمة، أو إيجاد حلول تقنية متقدمة.

2-14 خلاصة الفصل الثاني:

يهدف هذا الفصل إلى ترسيخ قاعدة معرفية متينة حول مفهوم الرقابة الداخلية وإطار عمل COBIT 5، مع التركيز على دورهما المحوري في دعم كفاءة المصارف التجارية وتعزيز حوكمتها.

ففي المبحث الأول، تناولت الدراسة تعريف الرقابة الداخلية استناداً إلى مراجع ومعايير دولية متعددة؛ إذ عُرِّفت بأنها منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والآليات التي تضعها الإدارة مسبقاً لحماية أصول المؤسسة، وضمان دقة البيانات المالية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والالتزام بالقوانين والأنظمة. كما تم توضيح مفهوم إطار عمل COBIT 5 بوصفه أحد أبرز التطورات في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث يوفر نموذجاً شاملاً لإدارة المخاطر التقنية وربط أهداف تكنولوجيا المعلومات بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسات.

واستعرض المبحث أيضاً أهمية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، مسلطاً الضوء على دورها في تحقيق الاستقرار المالي، وحماية الأصول، وضمان موثوقية المعلومات، ورفع الكفاءة التشغيلية. كما بيّن أهدافها الرئيسية التي تشمل: حماية الأصول، وضمان دقة البيانات، وتحسين الأداء، وتنفيذ السياسات المعتمدة. وفي هذا السياق، أشارت الدراسة إلى الأنظمة الفرعية للرقابة (المحاسبية والإدارية)، وعوامل نجاح تطبيقها، مثل: وضوح الصلاحيات، وجود دليل إجراءات واضح، تأهيل الكوادر البشرية، وتوعية الموظفين. وعلى النقيض، ناقش المبحث معوقات الرقابة الداخلية، ومن أبرزها: غموض الصلاحيات، نقص الكفاءات، غياب الإجراءات الموثقة، الإفراط في الرقابة، والتحيز الإداري.

أما المبحث الثاني، فقد حُصِّص لشرح نظام الرقابة الداخلية في ضوء إطار COBIT5، بدأ المبحث باستعراض أدوات الرقابة، مثل: الموازنات التخطيطية، والرسوم البيانية، وتقارير الكفاءة، ودراسات الحركة والزمن، والبرامج التدريبية، ورقابة الجودة. ثم انتقل لعرض المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية، وهي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، وأنشطة المتابعة. واختتم المبحث بتوضيح دور COBIT 5 في تعزيز الرقابة من خلال توفير إرشادات الحوكمة، وتحسين جودة المعلومات، وزيادة القيمة المضافة، وضمان الامتثال التشريعي.

وفي الختام، قدّم الفصل نماذج تطبيقية لإطار COBIT 5 في المصارف التجارية، شملت:

- 1- نموذج حوكمة تكنولوجيا المعلومات المؤسسية.
- 2- نموذج إدارة المخاطر التقنية والامتثال.
- 3- نموذج تحسين جودة الخدمات التقنية.
- 4- نموذج التكامل مع المعايير الدولية الأخرى مثل: (ISO 27001).

وأخيرًا، تناول الفصل التّحديات التي تواجه تطبيق COBIT 5، ومنها: ضعف دعم الإدارة العليا، مقاومة التغيير، نقص المهارات، ارتفاع التكاليف، تعقيد الإطار، ضعف الربط بين الحوكمة والأهداف الاستراتيجية، قصور قياس الأداء، وصعوبة دمج الإطار مع الأنظمة القديمة.

الفصل الثالث
المراجعة الداخلية

3-1 مقدمة:

تُعدّ فعالية المراجعة الداخلية ركيزةً أساسية لضمان جودة العمليات داخل المؤسسات المالية؛ إذ تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، والكشف المبكر عن المخاطر والانحرافات. وفي موازاة ذلك، يمثل نظام الرقابة الداخلية إطاراً تنظيمياً داعماً لتحقيق أهداف المؤسسة، لا سيما عند اعتماده وفق نماذج عالمية كإطار عمل COBIT 5، الذي يوفر أدوات ومعايير تقنية ومنهجية لإدارة وضبط أنظمة المعلومات والعمليات المرتبطة بها.

ويناقش هذا الفصل محورين مترابطين: يركّز المحور الأول على فعالية المراجعة الداخلية، متناولاً مفهوماً، ومعاييرها، وأهميتها، والمعوقات التي تواجهها. أما المحور الثاني، فيستعرض العلاقة النظرية بين نظام الرقابة الداخلية المبني على إطار COBIT 5 وفعالية المراجعة الداخلية، بهدف توضيح كيف يمكن لهذا التكامل أن يعزز الأداء المؤسسي ويرقى بمستوى الحوكمة إلى أعلى درجات الكفاءة.

المبحث الأول: فعالية إلى المراجعة الداخلية

3-2 مفهوم فعالية المراجعة الداخلية:

تُعد المراجعة الداخلية أداة أساسية في تعزيز الحوكمة وضمان كفاءة وفعالية الأداء داخل المؤسسات، ولا يمكن تحقيق أهدافها إلا من خلال فهم واضح لمفهوم الفاعلية ودوره في قياس نجاح أعمال المراجعة الداخلية.

3-2-1 أولاً - مفهوم الفاعلية.

تُعرّف الفاعلية بصورة عامة بأنها "تحقيق الأهداف المطلوبة". (السيد، 2019: 17) ويشير (Lansiluoto, 2016:7) إلى أهم معايير فاعلية الرقابة الداخلية، وهي: فعالية وكفاءة العمليات، والتي ترتبط بقدرة الوحدات الاقتصادية على الاستجابة المناسبة للمخاطر، وتحقيق أهداف الأداء والربحية، وحماية الموارد من الخسارة، وضمان موثوقية التقارير المالية التي تتعلق بإعداد بيانات مالية دقيقة وموثوقة، إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالإفصاح عن أي نقاط ضعف في الضوابط مع تطبيق الإجراءات التصحيحية اللازمة، وكذلك الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها والتي تحدّد الإطار القانوني المنظم لعمل الوحدة الاقتصادية.

3-2-2 ثانياً - مفهوم المراجعة الداخلية.

تُعدّ المراجعة الداخلية عنصراً جوهرياً يركز عليه المراجع الخارجي عند إعداد برنامج المراجعة، وتحديد طبيعة الاختبارات التي سينفذها. فلا يقتصر تأثير قوة أو ضعف نظام المراجعة الداخلية على تحديد كيفية الحصول على أدلة الإثبات فحسب، بل يمتد ليشمل تحديد عمق الفحص المطلوب، وتوقيت بدء الإجراءات، وتركيز الجهود على الجوانب ذات الأهمية النسبية الأعلى.

وعلى المراجع الاستمرار في فحص وتقييم نظام المراجعة الداخلية طوال فترة التدقيق؛ لضمان الإلمام الكافي بالأساليب المتبعة في الوحدة الاقتصادية، وبناء درجة مناسبة من الثقة، وإزالة الشكوك حول فاعلية وكفاءة هذا النظام. ومن هنا، تتحمل الإدارة مسؤولية إنشاء نظام مراجعة داخلية قوي وسليم، والحفاظ على استمرارية تطبيقه بفعالية (أبو كميل، 2014: 10).

وقد عرّفت جمعية إجراءات المراجع التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) المراجعة الداخلية بأنها: «الخطة المنظمة والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة

المنشأة لضمان صحة ودقة المعلومات المحاسبية، وزيادة الاعتماد عليها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والتأكد من التزام العاملين بالسياسات الإدارية المقررة» (يحيات ولعرابة، 2017: 11).

ويكمن الهدف الأساسي من تصميم أنظمة المراجعة الداخلية في مساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها؛ إذ توفر هذه الأنظمة مجموعة من السياسات والإجراءات المصممة لمنح الإدارة «درجة تأكيد معقولة» بأن الأهداف الجوهرية للمنظمة سيتم إنجازها.

وفي هذا السياق، يشير تقرير لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى أن تزايد الاهتمام بالمراجعة الداخلية يعود لعدة عوامل، أبرزها ما يلي: (البغدادي وعودة، 2019: 180)

أ- زيادة حجم الوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى توسع هيكلها التنظيمية، وبما أن المراجعة الفعّالة على العمليات أصبحت أكثر تعقيداً، فإن الإدارة تحتاج إلى الاعتماد على العديد من التقارير والتحليلات التي تتميز بدرجة عالية من الموثوقية.

ب- تحمل الإدارة المسؤولية الأولى في المحافظة على موجودات الوحدة الاقتصادية، ومنع الأخطاء، واكتشاف حالات الاختلاس، وبالتالي فإن وجود نظام مراجعة داخلية كفاء وفعّال يعد أمراً لا غنى عنه، إذ تعتمد عليه الإدارة في الوفاء بمسؤولياتها كافة.

ج- الاعتبارات العملية في التدقيق الخارجي، إذ يتعذر على المراجع الخارجي إجراء تدقيق تفصيلي شامل للعديد من الوحدات الاقتصادية ضمن حدود أتعاب معقولة، الأمر الذي يدفع إلى الاعتماد على أسلوب التدقيق الاختباري بدلاً من التدقيق الكامل، مما يجعل من الضروري إعطاء الأولوية لوجود مراجعة رقابة داخلية كفاء يعمل وفق ضوابط سليمة.

3-3 معايير قياس فعالية المراجعة الداخلية:

ترتكز فعالية المراجعة الداخلية على مجموعة من العناصر المرتبطة بوظائفها الرئيسية، وهي: (منصور، 2019: 8-10)

3-3-1 تقييم مدى كفاية وسلامة نظم الرقابة:

تعكس قدرة المراجعة الداخلية على تقييم نظم الرقابة مدى الاعتماد على هذه النظم لضمان التعامل الرشيد مع المخاطر؛ فوجود تقييم دقيق لنقاط التحكم الداخلية يوفر مؤشراً أساسياً على مدى فعالية هذه الوظيفة، وإمكانيتها في دعم الإدارة بتحسين الأداء الشامل.

3-3-2 التحقق من الالتزام بالخطط والسياسات والإجراءات:

تُركز المراجعة الداخلية على فحص مدى امتثال المنشأة للخطط والسياسات المعتمدة، مما يسلط الضوء على التزام الإدارة وتطبيقها للإطار التنظيمي، وإن الالتزام الفعلي يعكس جدية المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويُعد مؤشراً مركزياً لفعالية المراجعة.

3-3-3 حماية أصول المنشأة:

من أهم أدوار المراجعة الداخلية ضمان حماية الموارد والأصول من الهدر أو السرقات أو التلاعب، إذ يكون للأداء الموثوق لهذه الوظيفة أثر واضح في الحفاظ على قيمة الأصول وسلامة استخدامها، ما يجعلها معياراً فعالاً من معايير الفعالية.

3-3-4 ضمان سلامة المعلومات الناتجة من نظام المعلومات:

تعتمد الإدارة على معلومات دقيقة وموثوقة لاتخاذ القرارات، والمراجعة الداخلية الموفرة لهذه الثقة عبر التأكد من سلامة نظم المعلومات ومخرجاتها تدعم فعالية العملية برمتها، عبر تقليل المخاطر المرتبطة بالمعلومات الخاطئة أو غير الموثوقة.

3-3-5 مقارنة نتائج المراجعة بمعايير خصائص المراجعة:

لا تُقوّم فعالية المراجعة الداخلية بشكل انطباعي، بل تُقاس من خلال عملية تقييم موضوعية تعتمد على مقارنة مخرجاتها بمعايير محددة، كالشمولية، والجودة، والالتزام. ويُمكن هذا الإطار المقارن الإدارة من تقييم أداء قسم المراجعة الداخلية بدقة، وتحديد أوجه القصور لمعالجتها.

3-3-6 التّقدير الإداري لفعالية المراجعة كوظيفة:

أخيراً، يعكس التقييم الذي تقدّمه الإدارة لوظيفة المراجعة الداخلية (من حيث نتائجها ومخرجاتها)، مدى فعالية هذه الوظيفة في تحقيق دورها، فعندما ترى الإدارة القيمة التنظيمية للمراجعة، يتم تعزيز استقلاليتها ومواردها، وتُصبح أكثر قدرة على الأداء الفعّال.

3-4 أهمية فعالية المراجعة الداخلية في تحسين أداء المصارف التجارية:

تُعدّ فعالية المراجعة الداخلية عنصراً حاسماً في نجاح المصارف التجارية، إذ تُمكنها من حماية أصولها، وضمان الالتزام بالأنظمة، وتحسين كفاءة عملياتها، ومن خلال تقديم تقييمات دقيقة وموضوعية، تسهم المراجعة الداخلية الفعّالة في دعم القرارات الإدارية، وتعزيز الثقة لدى المساهمين والعملاء، ورفع القدرة التنافسية في بيئة مصرفية تتسم بالتغير المستمر، وفيما يلي نستعرض أهمية فعالية المراجعة الداخلية في تحسين أداء المصارف التجارية: (خاوي، وعريوة، 2019: 187-202)

3-4-1 الكشف المبكر عن المخاطر والحدّ من الخسائر:

"تؤدي المراجعة الداخلية دوراً استباقياً في رصد المخاطر، من خلال إجراء فحوصات دورية وتقييمات منهجية لعمليات الإقراض، والتسويات المالية، والأنظمة المعلوماتية، والعمليات التشغيلية الأخرى. وعن طريق تحديد مؤشرات الإنذار المبكر وتحليل الأسباب الجذرية للانحرافات، تُمكن المراجعة البنك من اتخاذ إجراءات تصحيحية وقائية؛ مما يحول دون تطور المشكلات إلى خسائر مالية جسيمة أو تدهور في جودة محفظة القروض. وبذلك، تتحول المراجعة من مجرد وظيفة ردّية تعالج الآثار بعد وقوع الخطر، إلى أداة وقائية فعّالة تسهم في خفض التكلفة الإجمالية للمخاطر، وتقليل الاعتماد على الموارد الباهظة المطلوبة للإصلاحات الطارئة.

3-4-2 تعزيز متانة نظم الرقابة الداخلية والامتثال التنظيمي:

تقوم المراجعة الداخلية بتقييم كل من تصميم الضوابط وفعاليتها تطبيقاً عملياً، مما يؤكّد أن السياسات والإجراءات ليست مجرد نصوص إجرائية؛ بل تعمل فعلاً على أرض الواقع، وهذا التقييم يتيح اكتشاف الثغرات البنوية أو نقاط الضعف التشغيلية وإصدار توصيات لتقوية الضوابط، كما يساعد على ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المصرفية، الأمر الذي يقلل من مخاطر العقوبات والغرامات ويحفظ سمعة المؤسسة ويعزز استقرارها التشغيلي والتشريعي.

3-4-3 حماية الأصول والحد من الاحتيال الداخلي والخارجي:

من خلال مراجعة آليات مراقبة الأموال والمخزون والحقوق والالتزامات، والتأكد من تطبيق مبادئ فصل الواجبات والتحكم في صلاحيات الوصول، تقلل المراجعة الداخلية من إمكانيات الاحتيال والاختلاس والاستخدام غير المصرح به للأصول، كما تدمج المراجعة تقنيات

الرقابة الرقمية والتدقيق الجنائي عند الحاجة، وتضع آليات للتقارير الداخلية (مثل نظام البلاغات) تسرع من اكتشاف الحوادث وتقليل أثرها المالي والسمعي.

3-4-4 رفع جودة التقارير المالية ونظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار:

تتحقق المراجعة الداخلية من سلامة مصادر البيانات وعمليات المعالجة وتقنية المعلومات، مما يضمن أن التقارير المالية والإدارية تعكس الواقع بدقة وفي الوقت المناسب، واعتماد الإدارة على معلومات موثوقة يحسن تخطيط السيولة، إدارة رأس المال، وتقييم المخاطر الائتمانية والتشغيلية، وبالتالي يؤدي إلى قرارات أكثر دقة واستراتيجية أفضل تسهم مباشرة في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمصرف.

3-4-5 تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف:

تحدد المراجعات التشغيلية مواطن الهدر والتكرار والاختناقات في الإجراءات المصرفية، وتقدم حلولاً لإعادة تصميم العمليات أو أتمتها أو إعادة توزيع الموارد، وتنفيذ مثل هذه التوصيات يؤدي إلى تقليل زمن دورة العمليات وتقليل التكلفة لكل عملية، وتحسين تجربة العملاء، وكل ذلك يساهم في خفض نسبة التكلفة إلى الدخل ورفع ربحية البنك على المدى القصير والمتوسط.

3-4-6 تعزيز الحوكمة وثقة أصحاب المصلحة:

توفر المراجعة الداخلية تقارير موضوعية ومستمرة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة، ما يعزز من قدرتهم على الرقابة الاستراتيجية ومتابعة الأداء، ووجود مراجعة داخلية فعالة يزيد الشفافية ويقوي ثقة المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية، مما قد ينعكس في خفض تكلفة التمويل، توسيع قاعدة المودعين، وتحسين التصنيف الائتماني للمصرف على المدى الطويل.

3-4-7 قياس الأثر: مؤشرات أداء قابلة للمراقبة .

لقياس مساهمة المراجعة في تحسين الأداء، تُستخدم مجموعة من مؤشرات الكم والنوع مثل: نسبة تنفيذ توصيات المراجعة وسرعة إغلاق الملاحظات، عدد وقيمة حوادث الاحتيال المكتشفة أو المتجنبة، تحسن مؤشرات جودة المحفظة مثل: انخفاض القروض المتعثرة، وتحسن نسب الربحية والكفاءة، ورصد هذه المؤشرات على فترات متتابعة مع تحليلات أسباب التغير يسمح بتقييم حتمي ونوعي لأثر المراجعة، وتغذية دورات التحسين المستمر واستراتيجيات إدارة المخاطر وربط نتائج المراجعة بالأهداف الاستراتيجية للمصرف.

وعندما تعمل المراجعة الداخلية بفاعلية - عبر الكشف المبكر عن المخاطر، تقوية الضوابط، حماية الأصول، ضمان دقة المعلومات، تحسين الكفاءة وتعزيز الحوكمة - فإنها لا تكتفي بالحدّ من الخسائر؛ بل تصبح محركًا لرفع الأداء المؤسسي والربحية واستدامة الأعمال البنكية.

3-5 المعوقات التي تؤثر على فعالية المراجعة الداخلية:

تُعدّ المراجعة الداخلية من الوظائف الحيوية في المؤسسات، إذ تهدف إلى تعزيز الرقابة وضمان سلامة العمليات المالية والإدارية، ومع ذلك تواجه هذه الوظيفة عدة عوائق تحدّ من قدرتها على أداء دورها بفعالية، مما يؤثّر سلبيًا على جودة الرقابة وتحقيق الأهداف المنشودة. لذا، من المهم التعرف على هذه المعوقات لفهم كيفية تجاوزها وتحسين أداء المراجعة الداخلية، ومن أهم هذه المعوقات: (العبيدي، 2016: 45-68)

3-5-1 ضعف الاستقلالية والحيادية:

تؤدي التدخلات الإدارية والارتباط الوظيفي المباشر للمراجع الداخلي مع الإدارة التنفيذية إلى تقليل مستوى استقلالية المراجعة، مما يؤثّر سلبيًا على قدرتها في إبداء الرأي الموضوعي والكشف عن المخالفات.

3-5-2 نقص الكفاءات والمهارات الفنية:

قلة الخبرة العملية والمعرفة المتخصصة بالمجال المحاسبي والمالي والمخاطر تؤدي إلى ضعف جودة أعمال المراجعة وتقليل قدرتها على اكتشاف النقاط الحرجة.

3-5-3 القصور في الموارد والتقنيات:

عدم توفير الميزانيات الكافية، والأدوات التقنية الحديثة، مثل: أنظمة تحليل البيانات وبرامج التدقيق الإلكتروني، يحدّ من فعالية المراجعة في التغطية الشاملة والتحليل الدقيق.

3-5-4 ضعف الدعم المؤسسي:

عدم اهتمام الإدارة العليا بأراء وتقارير المراجعة الداخلية وتأخير تنفيذ التوصيات يقلل من دور المراجعة ويجعلها غير مؤثرة على تحسين الأداء.

3-5-5 تحديد نطاق محدود للمراجعة:

التركيز فقط على الجوانب المالية دون شمول العمليات التشغيلية والإدارية يؤدي إلى فجوات في تقييم المخاطر ويقلل من الفاعلية الشاملة للرقابة الداخلية.

3-5-6 ضعف التوعية والتدريب المستمر:

عدم توفير برامج تدريب وتطوير مستمرة للمراجعين الداخليين يحد من تحديث مهاراتهم ومعارفهم بما يتماشى مع المستجدات المهنية والتقنية.

3-6 أساليب وإجراءات المراجعة الداخلية:

تُعد المراجعة الداخلية من الركائز الأساسية لنظام الرقابة داخل المؤسسات، إذ تهدف إلى تقييم كفاءة العمليات المالية والإدارية، والتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة، إضافة إلى الكشف المبكر عن المخاطر والانحرافات، وتعتمد هذه العملية على مجموعة من الأساليب والإجراءات المنظمة التي تمكن المراجع الداخلي من أداء مهامه بكفاءة. ومن أبرز هذه الأساليب الفحص والتحقق، إذ يقوم المراجع بمراجعة المستندات والسجلات المالية للتأكد من صحتها ودقتها، ومدى توافقها مع العمليات الفعلية داخل المؤسسة، كما يُستخدم أسلوب الملاحظة المباشرة لمتابعة تنفيذ الإجراءات على أرض الواقع، مما يساعد في تقييم مدى الالتزام بالتعليمات الرقابية. (Arens, Elder & Beasley, 2017).

كذلك تُعد المقابلات والاستفسارات أداة مهمة لفهم طبيعة العمل داخل المؤسسة، إذ يعتمد المراجع على التواصل مع الموظفين للحصول على معلومات حول كيفية تنفيذ العمليات، وتحديد نقاط الضعف المحتملة في النظام الرقابي، ويُضاف إلى ذلك أسلوب التحليل والمقارنة، الذي يعتمد على تحليل البيانات المالية ومقارنتها عبر فترات مختلفة أو مع معايير محددة، بهدف اكتشاف أي انحرافات غير طبيعية. (الصبان وآخرون، 2014: 162)

ومن الإجراءات الجوهرية في المراجعة الداخلية تقييم واختبار نظام الرقابة الداخلية، إذ يتم فحص فعالية الضوابط المطبقة، مثل: فصل الاختصاصات وإجراءات التفويض، للتأكد من قدرتها على الحد من الأخطاء والتلاعب، كما يُستخدم إجراء إعادة الأداء للتحقق من دقة العمليات، من خلال إعادة تنفيذ بعض الإجراءات أو العمليات الحسابية. (الشرقاوي، 2012: 97)

وفي ظلّ التطور التكنولوجي، أصبح من الضروري استخدام الأساليب الحديثة المعتمدة على تحليل البيانات الإلكترونية، والتي تساعد في فحص كميات كبيرة من البيانات بسرعة وكفاءة، خاصة في البيئات الرقمية. وتختتم عملية المراجعة الداخلية بإعداد التقارير الرقابية التي

تتضمن النتائج والتوصيات، والتي تُعد أساسًا لاتخاذ القرارات وتحسين الأداء المؤسسي. (Institute of Internal Auditors, 2017: 45-52)

3-7 سياسات وخطط المراجعة الداخلية:

تُعد سياسات وخطط المراجعة الداخلية من الركائز الأساسية التي تضمن كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة داخل المؤسسات، إذ تمثل الإطار التنظيمي الذي يحدد منهجية العمل، ويوجه أنشطة المراجعة نحو تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛ فوجود سياسات واضحة يساهم في تنظيم العلاقة بين المراجعة الداخلية والإدارة، ويعزز من استقلالية المراجع وموضوعيته في تقييم الأداء.

وتشير سياسات المراجعة الداخلية إلى مجموعة القواعد والإرشادات التي تحكم عمل المراجعين، مثل: تحديد نطاق المراجعة، ومسؤولياتها، وآليات تنفيذها، إضافة إلى الالتزام بالمعايير المهنية المعتمدة، أما خطط المراجعة الداخلية، فتتمثل الجانب التطبيقي لهذه السياسات، إذ يتم من خلالها تحديد مجالات المراجعة وفق أولويات تعتمد على درجة المخاطر وأهمية الأنشطة داخل المؤسسة. (الشرقاوي، 2012: 112)

تعتمد خطط المراجعة الحديثة على المدخل القائم على المخاطر، الذي يوجّه جهود التدقيق نحو الأنشطة الأكثر عرضة للخطر؛ مما يساهم في رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز جودة الرقابة. وتتضمن مراحل إعداد خطة المراجعة: تحديد الأهداف، وتقييم المخاطر، وضبط نطاق العمل، وتخصيص الموارد، ووضع الجدول الزمني للتنفيذ، فضلاً عن المتابعة المستمرة لنتائج المراجعة. (الحيالي، 2016: 88)

كما تساهم هذه السياسات والخطط في تحسين التنسيق بين مختلف أنشطة الرقابة داخل المؤسسة، وتدعم اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة للإدارة العليا، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال والتوسع في استخدام النظم الإلكترونية. (الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين، 2015: 40-44)

3-8 تطوير مهارات المراجعة الداخلية:

يُعد تطوير مهارات المراجعة الداخلية من العوامل الأساسية التي تساهم في رفع كفاءة نظام الرقابة داخل المؤسسات، خاصة في ظلّ التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال والتطور

التكنولوجي؛ إذ لم يعد دور المراجع الداخلي مقتصرًا على الفحص التقليدي؛ بل أصبح يتطلب مهارات تحليلية وتقنية متقدمة تمكّنه من تقييم المخاطر وتقديم توصيات فعّالة للإدارة.

وتشمل هذه المهارات القدرة على التحليل المالي، واستخدام نظم المعلومات، وفهم بيئة العمل، إضافة إلى مهارات الاتصال والتفكير النقدي التي تساعد المراجع على تفسير النتائج واتخاذ الأحكام المهنية، كما تبرز أهمية التدريب المستمر والتأهيل العلمي والمهني في تطوير أداء المراجع الداخلي، إذ يسهم ذلك في تحسين جودة المراجعة وزيادة قدرتها على اكتشاف الأخطاء والمخاطر.

وفي هذا السياق، تؤكد الدراسات التطبيقية أن التأهيل العلمي والتدريب المستمر والخبرة العملية تعد من أهم العوامل المؤثرة في كفاءة المراجع الداخلي، خاصة في بيئات الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، إذ تزداد الحاجة إلى مهارات تقنية متقدمة. (الشرفاء، أمجد، 2012: 15-18)

كما تشير الأدبيات الحديثة إلى أن تطوير مهارات فريق المراجعة الداخلية يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الأداء وتقليل المخاطر داخل المؤسسات، من خلال تعزيز القدرة على التحليل واتخاذ القرار المهني السليم. (الغامدي، سالم، 2024: 190-192)

المبحث الثاني: فعالية المراجعة الداخلية وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية وفق

إطار COBIT5

3-9 العلاقة النظرية بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 وفعالية

المراجعة الداخلية:

تُعد الرقابة الداخلية جزءًا حيويًا من الحوكمة المؤسسية، خصوصًا مع الاعتماد المتزايد على نظم تقنية المعلومات داخل المؤسسات الحديثة. تأتي أهمية إطار COBIT 5 من كونه يقدم منهجية متكاملة للرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات، والتي تمكّن المؤسسات من ضبط المخاطر وتعزيز الأداء، وتتصل فعالية المراجعة الداخلية بشكل وثيق بمدى تكامل وتنظيم نظم الرقابة الداخلية التي يوفرها هذا الإطار، مما يجعل العلاقة بينهما محورية لضمان جودة الحوكمة والشفافية المؤسسية.

3-10 العلاقة النظرية بين نظام الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 وفعالية

المراجعة الداخلية:

أ- إطار COBIT 5 يوفر نموذجاً موحداً ومنهجية متكاملة لفهم وتصميم وتقييم نظم الرقابة الداخلية، خصوصاً في مجال تقنية المعلومات، مما يسهل على المراجعة الداخلية تحليل المخاطر، وضوابط الرقابة، وعمليات الحوكمة، ويمكن التطرق الآن إلى توضيح العلاقة النظرية بين نظام الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 وفعالية المراجعة الداخلية، باعتبارها محوراً أساسياً لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية وتعزيز الحوكمة الرشيدة. (ISACA, 2012)

ب- إطار COBIT 5 يقدم تصنيفاً دقيقاً للعمليات والضوابط المتعلقة بتقنية المعلومات، مع تحديد واضح للأهداف الرقابية ومستويات الأداء المتوقعة، وهذا النموذج الموحد يسمح للمراجعين الداخليين بالاعتماد على معايير موضوعية ومتسقة عند تقييم نظم الرقابة، مما يقلل من العشوائية في عمليات المراجعة ويعزز من دقة النتائج، كذلك يُسهل في COBIT5 تيسير عملية رصد المخاطر من خلال آليات متطورة لتحديدها وتصنيفها بناءً على أولويتها وتأثيرها، مما يساعد المراجعين على التركيز على القضايا الأكثر حساسية وتأثيراً.

ج- فعالية المراجعة الداخلية تعتمد بشكل كبير على وجود نظام رقابة داخلي قوي ومنظم كما هو موضح في COBIT 5، إذ يزود المراجع الداخلي بمعايير واضحة لتقييم مدى كفاءة الضوابط وأدوات الرقابة.

د- وجود نظام رقابي متين يمكّن المراجعين من تقييم العمليات بدقة وموضوعية COBIT 5 يضمن تنظيم هذا النظام عبر تحديد مسؤوليات واضحة وعمليات موثقة، بحيث يصبح من السهل تتبع الأداء وقياس مدى الالتزام بالضوابط المعتمدة، وهذا التنظيم المنهجي يجعل وظيفة المراجعة الداخلية أكثر فاعلية، إذ تعتمد على بيانات موثوقة وإجراءات محددة يمكن اختبارها وتحليلها بموضوعية.

هـ- باستخدام COBIT 5، تستطيع المراجعة الداخلية تحديد الثغرات في الرقابة التقنية بدقة أكبر، والتأكد من أن ضوابط تكنولوجيا المعلومات تدعم الأهداف المؤسسية وتقلل المخاطر التشغيلية.

و- إطار COBIT 5 لا يقتصر على وضع الضوابط فقط، بل يوفر أيضًا آليات لتقييم فاعليتها وتأثيرها على العمليات، والمراجعة الداخلية التي تستند إلى هذا الإطار يمكنها تحليل كل عنصر من عناصر النظام الرقابي، والكشف عن أوجه القصور مثل: التداخل في الصلاحيات، أو ضعف التحقق من الهوية، أو نقص في إجراءات النسخ الاحتياطي، وغيرها من الثغرات التقنية التي قد تؤدي إلى مخاطر تشغيلية أو أمنية، وبالتالي يساعد COBIT 5 في توجيه جهود المراجعة نحو المجالات الحرجة التي تحتاج إلى تحسين.

ز- هناك تكامل وظيفي بين نظام الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 والمراجعة الداخلية؛ إذ يعمل النظام كبيئة رقابية تُمكن المراجعة من تنفيذ مهامها بكفاءة عبر توفير بيانات موثوقة وإجراءات مراقبة واضحة.

ح- التكامل الوظيفي يشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية لا يعمل بمعزل عن وظيفة المراجعة؛ بل هو إطار داعم يمكّنها من الأداء بكفاءة، ويوفر COBIT 5 مجموعة من السياسات والإجراءات التي تخلق بيئة يتم فيها جمع البيانات وتنظيمها بشكل يسهل مراجعتها وتحليلها، هذا الدعم يسرع من عمليات المراجعة، ويرفع من مستوى الثقة في

النتائج التي يتم التوصل إليها، كما يعزز دور المراجعة الداخلية كمصدر مستقل لتقييم الرقابة.

ط- يُعزّز COBIT 5 من فعالية المراجعة الداخلية من خلال توفير إطار شامل لتقييم العمليات التقنية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الشفافية والمساءلة في المؤسسة. ي- الشفافية والمساءلة من أهم ركائز الحوكمة الرشيدة، ومن خلال اعتماد COBIT 5، تُصبح العمليات التقنية والإدارية تحت مراقبة دقيقة ومنظمة، ويُسهل تقديم تقارير دورية تتسم بالوضوح والدقة، وتعكس هذه التقارير مدى الالتزام بالمعايير والسياسات، وتبرز أي تجاوزات أو إخفاقات، وهذا يعزّز من قدرة المراجعة الداخلية على إقناع الإدارة والمساهمين بأهمية تحسين نظم الرقابة، مما يؤدي إلى بيئة مؤسسية أكثر شفافية ومسؤولية.

3-11 مخرجات العلاقة النظرية:

وجود نظام رقابة داخلية مبني على COBIT 5 يرفع من قدرة المراجعة الداخلية على:

3-11-1 الكشف المبكر عن المخاطر التقنية والتشغيلية: إذ توفر الضوابط المحددة في COBIT 5 منظومة رصد مستمرة تساعد المراجعة على اكتشاف الخلل أو التهديدات قبل أن تتفاقم.

3-11-2 تقديم توصيات مبنية على معايير موثقة: بفضل المعايير الصارمة التي يوفرها الإطار، تستطيع المراجعة الداخلية أن تستند إلى أدلة واضحة في اقتراح التحسينات، مما يزيد من قابلية تنفيذ التوصيات.

3-11-3 تعزيز الحوكمة وضمن الامتثال التنظيمي: يدعم COBIT 5 التوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة، ما يساهم في تجنب العقوبات وتعزيز سمعة المؤسسة.

تساهم هذه العلاقة التكاملية في تحسين الأداء العام للمؤسسة، والحد من احتمالات الوقوع في الأخطاء أو التلاعب، مما يعزّز ثقة الأطراف ذات العلاقة. كما أن وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال يرفع من كفاءة العمليات التشغيلية، ويقلل مخاطر الفساد والأخطاء؛ وهو ما يدعم بدوره ثقة المساهمين والعملاء وأصحاب المصلحة في قدرة المؤسسة على إدارة مواردها بكفاءة وشفافية.

3-12 خلاصة الفصل الثالث:

يتناول هذا الفصل موضوع فعالية المراجعة الداخلية ودورها المحوري في تعزيز نظم الرقابة الداخلية، مع تركيز خاص على تطبيق إطار عمل COBIT 5، بوصفه أحد أشمل الأطر العالمية في حوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات. وتبرز أهمية هذا الطرح بشكل جلي في القطاع المصرفي؛ نظراً لتعقيد البيئة التشغيلية، وتعدد الأنظمة التقنية، وارتفاع مستويات المخاطر التشغيلية والائتمانية، مما يستدعي وجود منظومة رقابية متكاملة تحقق التوازن بين الالتزام التنظيمي وتحقيق الأداء الأمثل.

ففي المبحث الأول، تم استعراض مفهوم الفعالية في سياق المراجعة الداخلية، مُعرِّفاً إياه بالقدرة على تحقيق الأهداف المرسومة بأعلى درجات الكفاءة والجودة. ويتحقق ذلك من خلال فحص وتقييم كفاية الضوابط الداخلية، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات، وحماية الأصول، وتعزيز موثوقية البيانات المالية والإدارية. كما أوضح المبحث دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية كأداة استباقية للكشف المبكر عن المخاطر المحتملة، وتقوية بيئة الرقابة، والحد من فرص الاحتيال أو الهدر، فضلاً عن تحسين جودة التقارير المالية، ودعم استمرارية الأعمال، ورفع الكفاءة التشغيلية. ولقياس هذه الفعالية، أشار الفصل إلى مؤشرات كمية (كنسبة تنفيذ التوصيات، وعدد الملاحظات المتكررة)، وأخرى نوعية (كمستوى رضا الإدارة العليا، ودرجة الامتثال التنظيمي). وفي المقابل، ناقش المبحث أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الفعالية، ومنها: ضعف استقلالية وظيفة المراجعة، ونقص الكوادر المؤهلة، ومحدودية الموارد التقنية، وضعف الدعم المؤسسي، وغياب برامج التطوير المهني المستدامة.

أما المبحث الثاني، فقد ركّز على العلاقة التكاملية بين نظم الرقابة الداخلية المبنية على إطار COBIT 5 وفعالية المراجعة الداخلية. وقد بيّن المبحث أن COBIT 5 يوفر إطاراً معيارياً يربط الأهداف المؤسسية بمتطلبات تكنولوجيا المعلومات عبر مجموعة متكاملة من العمليات والضوابط التي تضمن الشفافية والمساءلة وتحسين الأداء. ويسهم هذا الإطار في تسهيل مهام المراجعة الداخلية من خلال التحديد الواضح للمسؤوليات والعمليات، وتوثيق آليات العمل، وتمكين المراجعين من تقييم المخاطر التقنية والتشغيلية بدقة، والكشف عن الثغرات، وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ ومستندة إلى معايير عالمية. كما يعزز هذا التكامل قدرة المصارف

على الامتثال للمتطلبات الرقابية المحلية والدولية، ويرفع مستوى ثقة الأطراف ذات العلاقة، ويدعم صنع القرار الاستراتيجي على أسس معلوماتية دقيقة.

ويخلص الفصل إلى أن الدمج بين المراجعة الداخلية الفعّالة ونظم الرقابة المستندة إلى COBIT 5 يُنشئ بيئة رقابية متطورة، قادرة على إدارة المخاطر بكفاءة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوازن بين متطلبات الامتثال وتحسين الأداء، بما يدعم استدامة الأعمال المصرفية في مواجهة تحديات بيئة مالية وتقنية شديدة التغير".

الفصل الرَّابِع:
الدَّرَاسَةُ المِيدَانِيَّةُ

4-1 مقدمة:

يُركز هذا الفصل على الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال عرض نتائج الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها بهدف اختبار الفرضيات والتحقق من العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 وفعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وتم جمع البيانات باستخدام أدوات بحثية ملائمة مثل: الاستبيانات والمقابلات، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بما يعزّز من مصداقية النتائج المستخلصة.

ويتضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً لنتائج الدراسة وتحليلها في ضوء الإطار النظري والمفاهيمي الذي تم التطرق إليه في الفصول السابقة، إضافة إلى تقديم خاتمة شاملة، وأبرز النتائج المستخلصة، والنّوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تحسين مستوى الرقابة والمراجعة الداخلية داخل المؤسسات المصرفية، كما يشتمل الفصل على قائمة المصادر والمراجع المعتمدة، والملاحق التي تتضمن الأدوات البحثية والمستندات التوضيحية ذات الصلة.

4-2 صدق وثبات أداة الدراسة:

4-2-1 أولاً صدق الاستبيان:

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد

من صدق الاستبيان من خلال أنواع الصدق التالية:

4-2-1-1 الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين):

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة إذ تمّ استخدام أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض

الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة، وقد أخذ الباحث

بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية، أنظر الملحق رقم (1)

4-2-1-2 الصدق التمييزي:

الصدق التمييزي أو صدق المقارنة الطرفية ويحسب باستخدام اختبار t لعينتين

مستقلتين لمعرفة الفرق بين المجموعتين المتطرفين، فقيمة t المحسوبة لدلالة الفرق بين

المجموعتين المتطرفتين في الدرجة الكلية تمثل الصدق التمييزي للمقياس، ولتحقيق ذلك، يتم

ترتيب الدرجات الكلية لمفردات الاستبيان ترتيباً تنازلياً من أعلى درجة إلى أقل درجة. وحددت

المجموعتان المتطرفتان في الدرجة الكلية بنسبة (27%) في كل مجموعة، ومن خلال اختبار t

لعينتين مستقلتين، تم الحصول على قيمة الدلالة المحسوبة والتي تساوي (0.000) لجميع

محاور الاستبيان وهي أصغر من (0.05) مما يدل على أن الأداة تمتاز بصدق تمييزي أي لها

قدرة تمييزية عالية.

جدول رقم (2) نتائج اختبار t لاختبار الفرق بين المجموعتين

المقياس	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
إجراءات وأساليب	المجموعة العليا	52.12	1.556	10.54	16.611	< 0.001
	المجموعة الدنيا	41.58	3.298			
سياسات وخطط	المجموعة العليا	52.18	1.629	11.85	21.516	< 0.001
	المجموعة الدنيا	40.33	2.712			

المقياس	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
مهارات موظفي المراجعة الداخلي	المجموعة العليا	51.70	1.262	13.70	18.126	< 0.001
	المجموعة الدنيا	38.00	4.153			
الدرجة الكلية للمقياس	المجموعة العليا	154.88	3.586	32.44	20.359	< 0.001
	المجموعة الدنيا	122.42	8.426			

تشير نتائج الصدق التمييزي المعروضة في جدول (2) إلى قدرة أداة الدراسة على التمييز بفعالية بين أفراد العينة ذوي الدرجات المتطرفة (العليا والدنيا) في محاور الاستبيان. فقد أظهرت نتائج اختبار (t) لعينتين مستقلتين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في جميع محاور المقياس، وكذلك في الدرجة الكلية؛ إذ بلغت قيم مستوى الدلالة (p-value) أقل من (0.001)، وهي قيمة أدنى من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وتؤكد هذه النتائج وجود فروق معنوية واضحة بين المجموعتين المتطرفتين، مما يدل على تمتع الأداة بقدرة تمييزية عالية في قياس المتغيرات محل الدراسة، وبالتالي تحقق درجة مرضية من الصدق التمييزي.

4-2-1-3 صدق الاتساق الداخلي:

لتقييم صدق الاتساق الداخلي، قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأبعاد وبُعدها الخاص، وكذلك مع الدرجة الكلية للمقياس. كما تم حساب معامل الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية. وتوضح الجداول (2) و(3) النتائج، إذ يتبين أن جميع الفقرات ترتبط ارتباطاً ذا دلالة إحصائية بالدرجة الكلية للاستبيان. وقد بلغت مستويات الدلالة لمعاملات الارتباط المحسوبة لكل فقرة أقل من (0.05)، مما يؤكد وجود ارتباط معنوي. وعليه، تُعدّ فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخلياً فيما يتعلق بما وُضعت لقياسه.

أولاً- بين درجات كل فقرة مع بعدها والدرجة الكلية للمقياس:

جدول رقم (3) معاملات الارتباط ل فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للبعد ومع الدرجة الكلية

للمقياس

رقم الفقرة	ارتباطه بالبعد	ارتباطه بالدرجة الكلية للمقياس	رقم الفقرة	ارتباطه بالدرجة الكلية للمقياس	ارتباطه بالبعد
إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية					
1	0.660**	0.414**	7	0.603**	0.564**
2	0.509**	0.562**	8	0.422**	0.648**
3	0.603**	0.595**	9	0.533**	0.569**
4	0.635**	0.581**	10	0.464**	0.581**
5	0.578**	0.457**	11	0.446**	0.424**
6	0.700**			0.544**	
سياسات وخطط المراجعة الداخلية					
1	0.684**	0.556**	7	0.655**	0.680**
2	0.664**	0.541**	8	0.661**	0.553**
3	0.625**	0.520**	9	0.574**	0.588**
4	0.537**	0.471**	10	0.440**	0.559**
5	0.703**	0.431**	11	0.622**	0.380**
6	0.623**			0.515**	
مهارات موظفي المراجعة الداخلية					
1	0.681**	0.619**	7	0.611**	0.670**
2	0.686**	0.523**	8	0.609**	0.669**
3	0.657**	0.624**	9	0.574**	0.726**
4	0.728**	0.585**	10	0.610**	0.697**
5	0.658**	0.547**	11	0.590**	0.652**
6	0.500**			0.471**	

تشير نتائج صدق الاتساق الداخلي الموضحة في جدول (3) إلى وجود ارتباطات

إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فقرات المقياس وأبعادها من جهة، وبين الفقرات والدرجة الكلية

للمقياس من جهة أخرى، إذ تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات وأبعادها في بعد إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية بين (0.424) و(0.700)، كما تراوحت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية للمقياس بين (0.414) و(0.603)، وهي جميعها معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائياً، كما أظهرت النتائج في بعد سياسات وخطط المراجعة الداخلية، أن معاملات الارتباط بين الفقرات والبعد تراوحت بين (0.380) و(0.703)، بينما تراوحت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية للمقياس بين (0.431) و(0.661)، وهي أيضاً معاملات ارتباط دالة إحصائياً، أما في بُعد مهارات موظفي المراجعة الداخلية، فقد تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والبعد بين (0.500) و(0.728)، في حين تراوحت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية للمقياس بين (0.471) و(0.624)، وتشير جميع قيم الارتباط إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط معنوية بين الفقرات وأبعادها وكذلك مع الدرجة الكلية للمقياس. وبناءً على ذلك يمكن القول إن فقرات الاستبيان تتمتع بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي، وأنها تقيس المفاهيم التي وضعت لقياسها بصورة متسقة، مما يعزز من صدق الأداة وصلاحيتها للتطبيق في الدراسة.

ثانياً- الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد مع الدرجة الكلية للمقياس:

جدول رقم (4) علاقة الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس

ارتباطه بالدرجة الكلية للمقياس	البعد
0.868**	إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية
0.909**	سياسات وخطط المراجعة الداخلية
0.868**	مهارات موظفي المراجعة الداخلية

تشير نتائج جدول (4) إلى وجود ارتباطات قوية وإيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل بُعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية للمقياس، فقد بلغ معامل الارتباط بين بعد إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية والدرجة الكلية للمقياس 0.868، وبين بعد سياسات وخطط المراجعة الداخلية والدرجة الكلية 0.909، وبين بُعد مهارات موظفي المراجعة الداخلية والدرجة الكلية 0.868، وجميع هذه القيم معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، مما يدل على أن كل بعد يساهم بشكل كبير في تفسير الفروق في الدرجة الكلية للمقياس، وتعكس هذه النتائج أن أبعاد الاستبيان مترابطة بشكل جيد مع المقياس الكلي، مما يؤكد الصدق الداخلي للأداة وأن كل بعد

يعكس جزءًا مهمًا من المتغير العام المقاس، إضافة إلى أن المقياس يتمتع بتناسق داخلي قوي بين أبعاده الثلاثة.

4-2-2 ثباتًا - ثبات الاستبيان:

للتحقق من ثبات الأداء قام الباحث بحساب معاملات ثبات المقياس باستخدام الطرق

التالية:

4-2-2-1 معامل ألفا كرونباخ:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي، وقد وردت النتائج كما هو موضح في الجدول (5).

جدول رقم (5) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	البعد
0.811	11	إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية
0.820	11	سياسات وخطط المراجعة الداخلية
0.874	11	مهارات موظفي المراجعة الداخلية
0.926	33	فقرات المقياس ككل

تشير نتائج جدول (5) إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات عند قياس متغيرات الدراسة المختلفة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ بعد إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية 0.811، وبعد سياسات وخطط المراجعة الداخلية 0.820، وبعد مهارات موظفي المراجعة الداخلية 0.874، بينما بلغ الثبات الكلي للمقياس 0.926، وتعكس هذه القيم أن الفقرات مترابطة بشكل جيد داخل كل بعد، وأن المقياس الكلي يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، بما يشير إلى أن الأداة موثوقة ويمكن الاعتماد عليها لقياس المتغيرات محل الدراسة بشكل دقيق ومستقر.

4-2-2-2- التجزئة النصفية:

تم حساب ثبات المقياس عن طريق التجزئة النصفية وذلك بتقسيم فقرات المقياس إلى نصفين، إذ يحتوي النصف الأول على الفقرات الفردية بينما يحتوي على الفقرات الزوجية، وتم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصفين حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية

معامل الارتباط المصحح باستخدام معادلة سبيرمان براون	معامل الارتباط		البعد
	معدل الفقرات الزوجية		
0.673	0.507	معدل الفقرات الفردية	إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية
0.707	0.547	معدل الفقرات الفردية	سياسات وخطط المراجعة الداخلية
0.770	0.625	معدل الفقرات الفردية	مهارات موظفي المراجعة الداخلية
0.794	0.658	معدل الفقرات الفردية	المقياس ككل

تشير نتائج جدول (6) الخاصة بثبات المقياس باستخدام طريقة التجزئة النصفية، إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات عند تقسيم الفقرات إلى نصفين ومقارنة مجموع الدرجات بين النصفين، فقد تراوحت معاملات الارتباط بين مجموع فقرات النصفين بين 0.507 و0.658، بينما بعد تصحيحها باستخدام معادلة سبيرمان براون ارتفعت قيم الثبات إلى نطاق 0.673-0.794، وهو ما يشير إلى أن المقياس الكلي؟ ي وفروعه تظهر اتساقاً داخلياً جيداً ومستقرًا. وهو ما يعزز موثوقية الأداة ويؤكد أن الفقرات مترابطة بشكل كافٍ لقياس المتغيرات المستهدفة بدقة.

3-4 أساليب تحليل البيانات:

لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، تم استخدام الأسلوب الوصفي الإحصائي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS 27) إذ تم استخدام الوسائل التالية:

1-3-4 أولاً- الإحصاء الوصفي، ويشمل :

- أ- الجداول التكرارية: متضمنة العدد والنسبة.
- ب- الرسومات البيانية: متمثلة في الأعمدة البيانية.
- ج- المتوسط الحسابي: بهدف التعرف على تقييمات عينة الدراسة.
- د- الانحراف المعياري: لقياس درجة تشتت قيم إجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي.

2-3-4 ثانياً- الإحصاء الاستدلالي، ويشمل:

- أ- اختبار **t-test** لعينة واحدة: تم استخدام هذا الاختبار لاختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

4-4 وصف خصائص العينة:

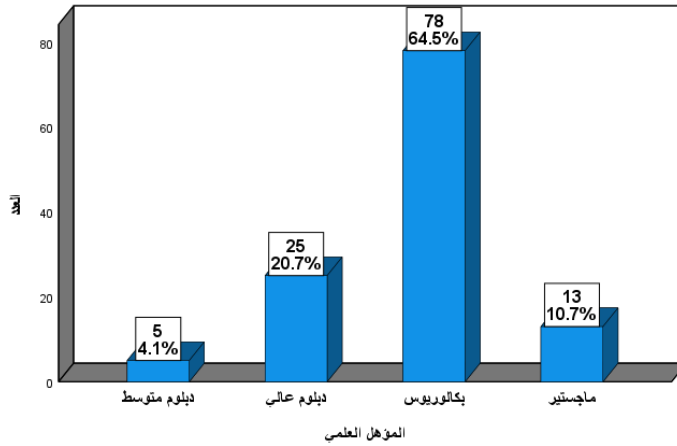
يتناول هذا الجزء، النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث والمؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي والإدارة التابع لها وسنوات الخبرة.

جدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
4.1%	5	دبلوم متوسط
20.7%	25	دبلوم عالي
64.5%	78	بكالوريوس
10.7%	13	ماجستير
100.0%	121	المجموع

يتضح من الجدول (7) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة

بلغت 64.5%، تليها فئة حاملي الدبلوم العالي بنسبة 20.7%، ثم حملة درجة الماجستير بنسبة 10.7%، فيما كانت أدنى نسبة لفئة الدبلوم المتوسط (4.1%). ويعكس هذا التوزيع ارتفاع المستوى التعليمي للعينة، مما يعزز موثوقية البيانات وقدرتهم على استيعاب مفردات الاستبيان والإجابة عنها بدقة.

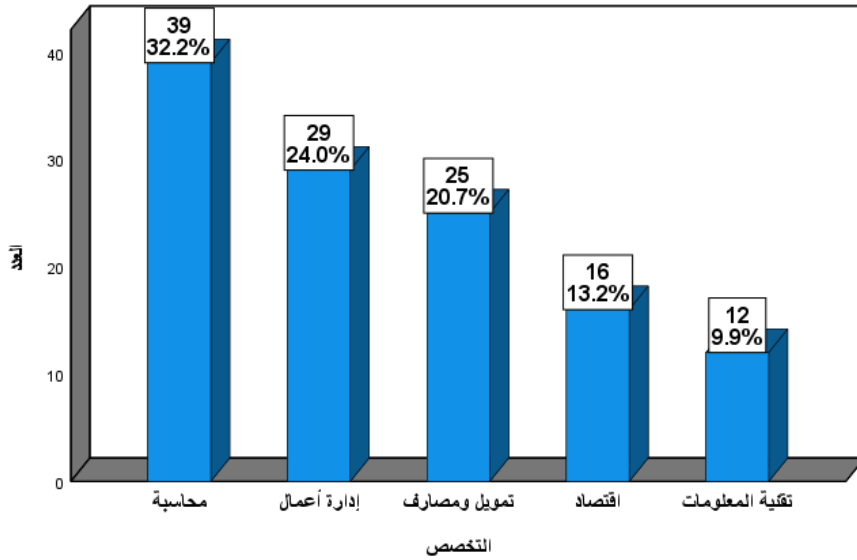


شكل رقم (3) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة وفق التخصص

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	39	32.2%
إدارة أعمال	29	24.0%
تمويل ومصارف	25	20.7%
اقتصاد	16	13.2%
تقنية معلومات	12	9.9%
المجموع	121	100.0%

يبين جدول (8) أن أكبر نسبة من عينة الدراسة كانت من تخصص المحاسبة بنسبة 32.2%، تليها إدارة الأعمال بنسبة 24.0%، ثم التمويل والمصارف بنسبة 20.7%، بينما جاءت نسبة المتخصصين في الاقتصاد 13.2%، وتقنية المعلومات 9.9%، ويشير هذا التوزيع إلى تنوع التخصصات بين أفراد العينة مع تمركز أكبر في التخصصات المرتبطة مباشرة بالمجال المالي والمصرفي، مما يعزز صلة النتائج بسياق المراجعة الداخلية وإطار COBIT5.

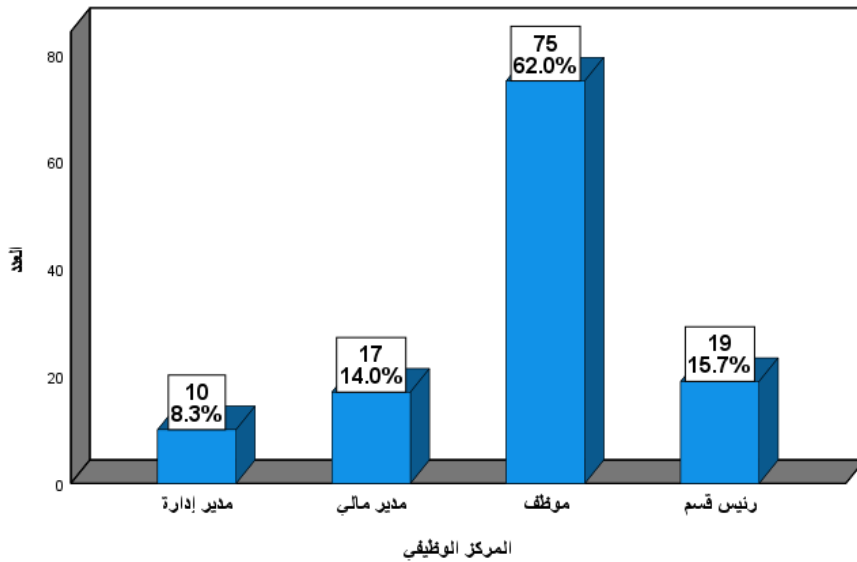


شكل رقم (4) توزيع العينة حسب التخصص

جدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة
مدير إدارة	10	8.3%
مدير مالي	17	14.0%
موظف	75	62.0%
رئيس قسم	19	15.7%
المجموع	121	100.0%

يبين جدول (9) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون مناصب موظفين بنسبة 62.0%، تليهم فئة رؤساء الأقسام بنسبة 15.7%، ثم المديرون الماليون بنسبة 14.0%، وأدنى النسب كانت لفئة مديري الإدارات بنسبة 8.3%، ويشير هذا التوزيع إلى تمثيل العينة لمختلف المستويات الوظيفية داخل المصارف، مع تركيز أكبر على الموظفين التنفيذيين، مما يتيح تقييماً شاملاً لتأثير تطبيق إطار COBIT5 على فعالية المراجعة الداخلية عبر مستويات وظيفية متعددة.

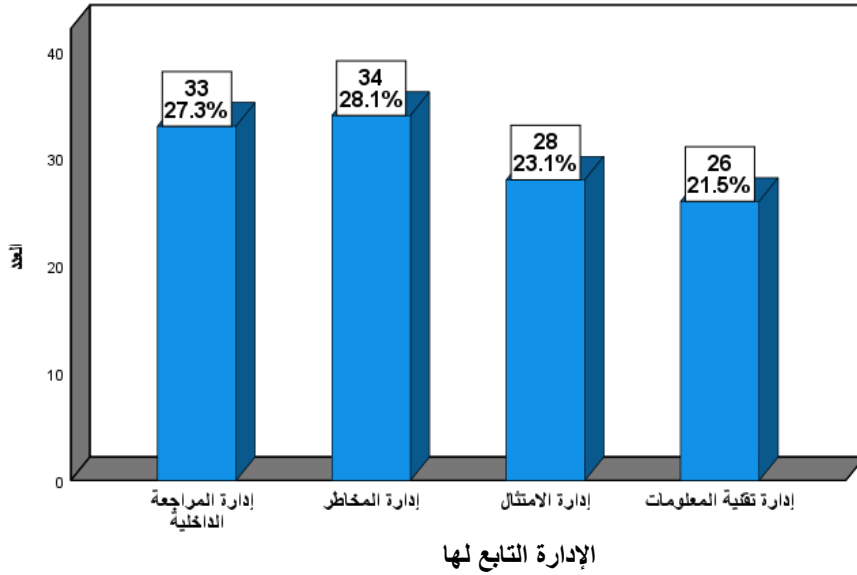


شكل رقم (5) توزيع العينة حسب المركز الوظيفي

جدول رقم (10) توزيع عينة الدراسة وفق الإدارة التابع لها

النسبة	العدد	الإدارة التابع لها
27.3%	33	إدارة المراجعة الداخلية
28.1%	34	إدارة المخاطر
23.1%	28	إدارة الامتثال
21.5%	26	إدارة تقنية المعلومات
100.0%	121	المجموع

يبين جدول (10) أن أفراد عينة الدراسة موزعون بشكل متقارب بين الإدارات المختلفة داخل المصارف، إذ تشكل نسبة موظفي إدارة المخاطر 28.1%، وإدارة المراجعة الداخلية 27.3%، تليهما إدارة الامتثال بنسبة 23.1%، وأدنى النسب كانت في إدارة تقنية المعلومات بنسبة 21.5%، ويشير هذا التوزيع إلى تمثيل متوازن نسبياً لمختلف الإدارات ذات العلاقة بالرقابة والمراجعة، مما يعزز شمولية تقييم أثر تطبيق إطار COBIT5 على فعالية المراجعة الداخلية.

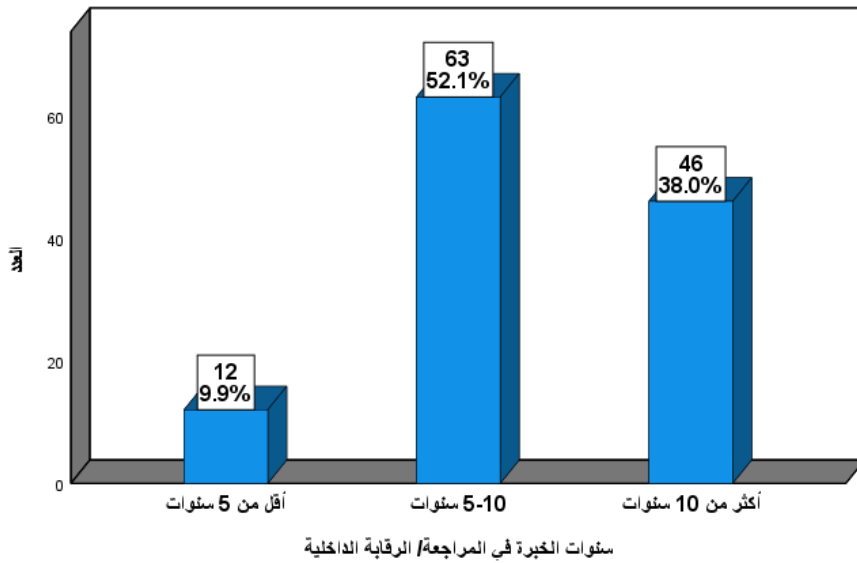


شكل رقم (6) توزيع العينة حسب الإدارة التابع لها

جدول رقم (11) توزيع عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة في المراجعة/الرقابة الداخلية

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	12	9.9%
5 - 10 سنوات	63	52.1%
أكثر من 10 سنوات	46	38.0%
المجموع	121	100.0%

يبين جدول (11) أن أكثرية أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات بنسبة 52.1%، تليهم فئة أصحاب الخبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة 38.0%، بينما كانت نسبة من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات منخفضة نسبياً عند 9.9%، ويشير هذا التوزيع إلى أن العينة تتميز بخبرة عملية جيدة في مجالات المراجعة والرقابة الداخلية، مما يعزز موثوقية استجاباتهم وقدرتهم على تقديم تقييم دقيق لتطبيق إطار COBIT5 وتأثيره على فعالية المراجعة الداخلية.



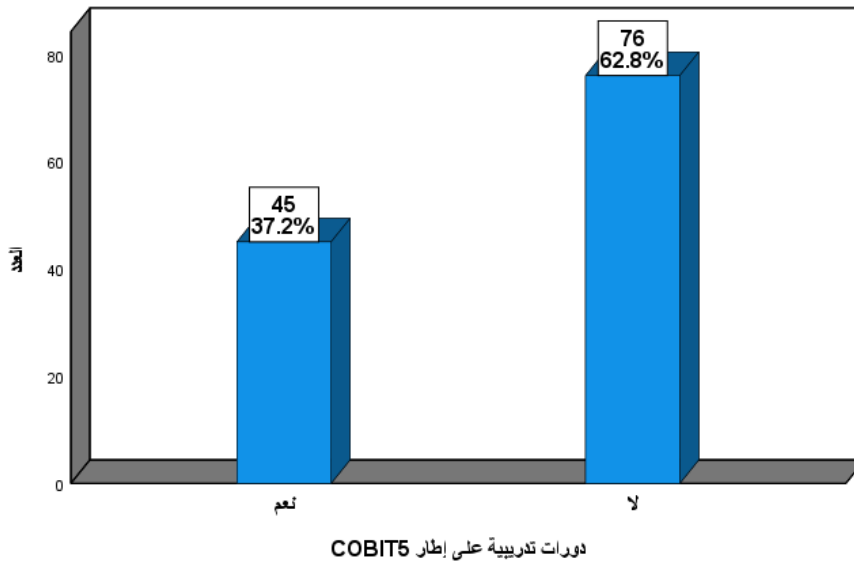
شكل رقم (7) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة وفق الدورات التدريبية المتحصل عليها في إطار

COBIT5

النسبة	العدد	دورات تدريبية
37.2%	45	نعم
62.8%	76	لا
100.0%	121	المجموع

يبين جدول (12) أن نسبة الموظفين الذين حصلوا على دورات تدريبية في إطار COBIT5 تمثل 37.2% من عينة الدراسة، في حين لم يحصل 62.8% منهم على أي تدريب في هذا الإطار، ويشير هذا التوزيع إلى أن غالبية العينة لم تتلق تدريباً رسمياً في COBIT5، مما قد يؤثر على مستوى معرفتهم المباشر بالإطار، لكنه يعكس أيضاً أن تقييمهم لتأثير تطبيق النظام يعتمد على الخبرة العملية والتطبيق الفعلي داخل المصارف.



شكل رقم (8) توزيع العينة حسب الدورات التدريبية

4-5 اختبار مقياس الاستبانة:

لقد تم اعتماد مقياس ليكرث الخماسي (Likert Scale of five points) لتحديد درجة

الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (13) قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة

المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

5-2-1 مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:

تم وضع مقياس ترتيبي للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته؛ وذلك لاستخدامه في

تحليل النتائج وفقا لما يلي:

جدول رقم (14) مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5.00

جدول رقم (15) مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

الأهمية النسبية	المتوسط الحسابي
منخفضة جدا	1-1.79
منخفضة	1.80-2.59
متوسطة	2.60-3.39
مرتفعة	3.40-4.19
مرتفعة جدا	4.20-5.00

ثانيًا - عرض نتائج اتفاق أفراد العينة:

● التساؤل الأول - ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية؟

جدول رقم (16) إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية

وفق إطار (COBIT5) على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يساهم تطبيق الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في وضوح إجراءات المراجعة الداخلية.	4.48	0.607	مرتفعة جدا
2	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تحسين أسلوب تحديد المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.	4.22	0.584	مرتفعة جدا
3	ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في توثيق مراحل عملية المراجعة الداخلية.	4.36	0.681	مرتفعة جدا
4	يساعد إطار COBIT 5 في توحيد إجراءات المراجعة الداخلية داخل المؤسسة.	4.30	0.691	مرتفعة جدا
5	يؤدي تطبيق COBIT 5 إلى تحسين إجراءات جمع أدلة المراجعة.	4.17	0.703	مرتفعة
6	يساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين اختيار أساليب فحص العمليات بما يتناسب مع طبيعتها.	4.21	0.755	مرتفعة جدا
7	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تقليل التكرار والأخطاء أثناء تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية.	4.34	0.714	مرتفعة جدا
8	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تعزيز فعالية تقييم المخاطر قبل تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية.	4.26	0.750	مرتفعة جدا
9	ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في كفاءة تقارير المراجعة الداخلية من حيث الدقة والشمول.	4.26	0.665	مرتفعة جدا

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
10	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلي وفق إطار COBIT 5 في تحسين القدرة على الكشف المبكر عن المخالفات أو نقاط الضعف.	4.30	0.749	مرتفعة جدا
11	يساعد تطبيق الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 في تحسين إجراءات متابعة ملاحظات وتقارير المراجعة الداخلية	4.21	0.698	مرتفعة جدا
	المتوسط العام	4.28	0.407	مرتفعة جدا

تشير النتائج الواردة في جدول، (16) إلى وجود مستوى مرتفع جدًا من اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، فقد بلغ المتوسط الحسابي العام (4.28) وانحراف معياري (0.407)، وهو ما يعكس درجة توافق مرتفعة جدًا بين المبحوثين بشأن الدور الإيجابي لتطبيق هذا الإطار في تحسين ممارسات المراجعة الداخلية، وتوضح النتائج أن أعلى مستويات الاتفاق تمثلت في الفقرة التي تشير إلى أن تطبيق الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 يساهم في وضوح إجراءات المراجعة الداخلية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.48) وانحراف معياري (0.607)، مما يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية الإطار في تنظيم وتوضيح خطوات العمل الرقابي، كما أظهرت النتائج أن تطبيق النظام يساهم في تحسين توثيق مراحل عملية المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (4.36) وانحراف معياري (0.681)، إضافة إلى دوره في تقليل التكرار والأخطاء أثناء تنفيذ إجراءات المراجعة بمتوسط حسابي (4.34)، وانحراف معياري (0.714)، وهو ما يعكس مساهمة الإطار في تعزيز كفاءة وموثوقية العمليات الرقابية، كما بينت النتائج أن تطبيق إطار COBIT5، يساعد في توحيد إجراءات المراجعة الداخلية داخل المؤسسة بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (0.691)، وكذلك في تحسين القدرة على الكشف المبكر عن المخالفات أو نقاط الضعف بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (0.749)، مما يشير إلى دوره في دعم فعالية نظم الرقابة وإدارة المخاطر، كذلك أظهرت النتائج أن الإطار يعزز فعالية تقييم المخاطر قبل تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.750)، ويساهم في تحسين كفاءة تقارير المراجعة الداخلية من حيث الدقة والشمول بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.665)، الأمر الذي

يعزز جودة المعلومات الرقابية التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ القرارات، وفي السياق نفسه، أوضحت النتائج أن تطبيق النظام يؤدي إلى تحسين أسلوب تحديد المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.584)، كما يساعد في تحسين اختيار أساليب فحص العمليات بما يتناسب مع طبيعتها بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.755)، إضافة إلى تحسين إجراءات متابعة ملاحظات وتقارير المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.698)، في حين جاءت الفقرة المتعلقة بأن تطبيق COBIT5 يؤدي إلى تحسين إجراءات جمع أدلة المراجعة بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.703)، ومع ذلك بقيت ضمن مستوى الاتفاق المرتفع.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج وجود إدراك قوي لدى أفراد العينة لأهمية تطبيق إطار COBIT5 في تطوير إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية، إذ يسهم في تحسين وضوح الإجراءات، وتعزيز توثيق عمليات المراجعة، ودعم تقييم المخاطر، ورفع جودة تقارير المراجعة الداخلية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعزيز فعالية وظيفة المراجعة الداخلية داخل المصارف التجارية.

● التساؤل الثاني - ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية؟

جدول رقم (17) إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية

وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يساعد تطبيق COBIT 5 في توضيح أهداف وسياسات المراجعة الداخلية.	4.31	0.764	مرتفعة جدا
2	يساعد نظام الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 في مواءمة خطط المراجعة الداخلية مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.	4.13	0.718	مرتفعة
3	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار 5 COBIT في تحديث سياسات المراجعة الداخلية بما يتماشى مع التغيرات التشغيلية والتقنية.	4.21	0.744	مرتفعة جدا

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
4	يؤدي تطبيق COBIT 5 إلى تحسين عملية إعداد خطط المراجعة الداخلية السنوية.	4.32	0.648	مرتفعة جدا
5	يسهم COBIT 5 في تنظيم السياسات والإجراءات بشكل متسق وموحد داخل المؤسسة.	4.28	0.766	مرتفعة جدا
6	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار 5 COBIT في تحسين الالتزام بالجدول الزمنية لخطّة المراجعة الداخلية.	4.26	0.793	مرتفعة جدا
7	يساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار 5 COBIT في دمج نتائج التقييم المستمر في تعديل سياسات وخطط المراجعة الداخلية.	4.14	0.809	مرتفعة
8	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار 5 COBIT إلى تعزيز الامتثال للمعايير المصرفية والتنظيمية المعمول بها.	4.19	0.722	مرتفعة
9	يسهم إطار 5 COBIT في تعزيز اعتماد المراجعة الداخلية على منهجية قائمة على المخاطر.	4.17	0.746	مرتفعة
10	يساعد نظام الرقابة الداخلية وفق 5 COBIT في تحديد أولويات أعمال المراجعة الداخلية بشكل أكثر دقة.	4.22	0.689	مرتفعة جدا
11	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار 5 COBIT إلى تحسين قرارات تخصيص الموارد الأعمال المراجعة المختلفة.	4.16	0.837	مرتفعة
	المتوسط العام	4.22	0.449	مرتفعة جدا

تشير النتائج الواردة في جدول (17) إلى وجود درجة توافق مرتفعة جدًا بين أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 في تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، فقد بلغ المتوسط الحسابي العام (4.22) بانحراف معياري (0.449)، وهو ما يدل على إدراك المبحوثين للدور المهم الذي يؤديه هذا

الإطار في دعم عملية التخطيط للمراجعة الداخلية وتطوير سياساتها بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة والرقابة المؤسسية. وتبين النتائج أن الفقرة المتعلقة بأن تطبيق COBIT5 يؤدي إلى تحسين عملية إعداد خطط المراجعة الداخلية السنوية، قد حصلت على أعلى مستوى من الاتفاق، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.32) وانحراف معياري (0.648)، مما يعكس أهمية الإطار في تنظيم عملية التخطيط السنوي لأعمال المراجعة. كما أظهرت النتائج أن تطبيق الإطار يسهم في توضيح أهداف وسياسات المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (0.764)، إضافة إلى دوره في تنظيم السياسات والإجراءات بشكل متسق وموحد داخل المؤسسة بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (0.766)، وهو ما يشير إلى مساهمة الإطار في تعزيز وضوح الإطار التنظيمي الذي تستند إليه أنشطة المراجعة الداخلية، كما بينت النتائج أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 يساعد في تحسين الالتزام بالجدول الزمنية لخطّة المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.793)، ويساعد كذلك في تحديد أولويات أعمال المراجعة الداخلية بشكل أكثر دقة بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.689)، الأمر الذي يعكس دور الإطار في رفع كفاءة التخطيط وتوجيه الموارد الرقابية نحو المجالات ذات الأهمية الأعلى، كما أظهرت النتائج أن تطبيق النظام يسهم في تحديث سياسات المراجعة الداخلية بما يتماشى مع التغيرات التشغيلية والتقنية بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.744)، ويعزز الامتثال للمعايير المصرفية والتنظيمية المعمول بها بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (0.722)، مما يعزّز التوافق المؤسسي مع متطلبات الحوكمة والرقابة. وفي السياق ذاته، أوضحت النتائج أن إطار COBIT5 يسهم في تعزيز اعتماد المراجعة الداخلية على منهجية قائمة على المخاطر بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.746)، كما يساعد في تحسين قرارات تخصيص الموارد لأعمال المراجعة المختلفة بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.837)، إضافة إلى دوره في دمج نتائج التقييم المستمر في تعديل سياسات وخطط المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.809)، كما أظهرت النتائج أن تطبيق النظام يساعد في مواءمة خطط المراجعة الداخلية مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.718)، وهي جميعها ضمن مستوى الاتفاق المرتفع.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج أن تطبيق إطار COBIT5 يسهم بصورة واضحة في تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية، من خلال تحسين عملية التخطيط، وتعزيز مواعمة أنشطة المراجعة مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، ودعم منهجية المراجعة القائمة على المخاطر، إضافة إلى تعزيز الامتثال التنظيمي وتحسين كفاءة إدارة الموارد الرقابية داخل المصارف التجارية.

● التساؤل الثالث- ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية؟

جدول رقم (18) إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية

وفق إطار (COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يؤثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية.	4.41	0.833	مرتفعة جدا
2	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تحسين قدرة موظفي المراجعة الداخلية على تحليل المخاطر.	4.22	0.769	مرتفعة جدا
3	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تطوير مهارات استخدام أدوات وتقنيات الرقابة الحديثة.	4.29	0.700	مرتفعة جدا
4	ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسين في 4 مستوى فهم المراجعين الداخليين لأفضل الممارسات في الرقابة المصرفية.	4.16	0.730	مرتفعة جدا
5	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى رفع كفاءة موظفي المراجعة الداخلية في إعداد التقارير	4.17	0.782	مرتفعة
6	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين مهارات تقييم نظم المعلومات وأمن البيانات المصرفية.	4.17	0.746	مرتفعة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
7	يساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلي وفق إطار 5 COBIT في تطوير مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار المستند إلى البيانات.	4.13	0.785	مرتفعة
8	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلي وفق إطار 5 COBIT إلى تعزيز القدرة على اكتشاف المخالفات أو نقاط الضعف في العمليات المصرفية.	4.15	0.792	مرتفعة
9	يساعد 5 COBIT في تعزيز التعاون بين فرق المراجعة الداخلية وبقية الأقسام في المؤسسة.	4.15	0.891	مرتفعة
10	ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلي وفق إطار 5 COBIT تحسن في مهارات التخطيط والتنظيم أثناء تنفيذ أعمال المراجعة.	4.17	0.888	مرتفعة
11	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلي وفق إطار 5 COBIT إلى تنمية التفكير الاستراتيجي لدى موظفي المراجعة الداخلية.	3.97	0.948	مرتفعة
	المتوسط العام	4.18	0.538	مرتفعة

تشير النتائج الواردة في جدول (18) إلى وجود مستوى مرتفع من الاتفاق بين أفراد عينة الدراسة، حول أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلي وفق إطار COBIT5 في تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية. فقد بلغ المتوسط الحسابي العام (4.18) بانحراف معياري (0.538)، وهو ما يعكس إدراك المبحوثين لأهمية هذا الإطار في تنمية القدرات المهنية للمراجعين الداخليين وتعزيز كفاءتهم في أداء المهام الرقابية، وتوضح النتائج أن أعلى درجات الاتفاق جاءت في الفقرة التي تشير إلى أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 يؤثر في تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.41) بانحراف معياري (0.833)، مما يدل على إدراك أفراد العينة للدور الذي يلعبه هذا الإطار في الارتقاء بالمستوى المهني للعاملين في مجال المراجعة الداخلية، كما أظهرت النتائج أن تطبيق الإطار يسهم في تطوير مهارات استخدام أدوات وتقنيات الرقابة الحديثة بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.700)، إضافة إلى دوره في تحسين قدرة

موظفي المراجعة الداخلية على تحليل المخاطر بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.769)، وهو ما يعكس مساهمة الإطار في دعم منهجية المراجعة القائمة على المخاطر وتعزيز فعالية الأداء الرقابي. كما بينت النتائج أن تطبيق إطار COBIT5 يسهم في تحسين مستوى فهم المراجعين الداخليين لأفضل الممارسات في الرقابة المصرفية بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.730)، ويساعد كذلك في رفع كفاءة موظفي المراجعة الداخلية في إعداد التقارير بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.782)، كما أظهرت النتائج أن تطبيق النظام يسهم في تحسين مهارات تقييم نظم المعلومات وأمن البيانات المصرفية بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.746)، وهو ما يعكس أهمية الإطار في دعم المهارات التقنية المرتبطة ببيئة العمل المصرفي الحديثة، وفي السياق ذاته، أوضحت النتائج أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 يساعد في تحسين مهارات حلّ المشكلات واتخاذ القرار المستند إلى البيانات بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.785)، كما يعزّز القدرة على اكتشاف المخالفات أو نقاط الضعف في العمليات المصرفية بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.792)، ويسهم كذلك في تعزيز التعاون بين فرق المراجعة الداخلية وبقية الأقسام داخل المؤسسة بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.891)، كما أظهرت النتائج أن تطبيق الإطار يساعد في تحسين مهارات التخطيط والتنظيم أثناء تنفيذ أعمال المراجعة بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.888)، في حين جاءت الفقرة المتعلقة بأن تطبيق COBIT5 يؤدي إلى تنمية التفكير الاستراتيجي لدى موظفي المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.948)، وهي ضمن مستوى الاتفاق المرتفع رغم أنها الأقل مقارنة ببقية الفقرات.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج أن تطبيق إطار COBIT5 يسهم بصورة واضحة في تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية من خلال تعزيز قدراتهم في تحليل المخاطر، واستخدام التقنيات الحديثة، وإعداد التقارير، وتقييم نظم المعلومات، إضافة إلى دعم مهارات حلّ المشكلات والتخطيط والتنظيم، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة وفعالية أداء وظيفة المراجعة الداخلية داخل المصارف التجارية.

ثالثاً - اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد من أن هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وللوقوف على ذلك تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov، وعلى أساس الفرضية التالية:

- الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

- الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

والجدول التالي يبين نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov.

جدول رقم (18) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

المعنوية المشاهدة	Kolmogorov- Smirnov	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البعد
0.153	0.090	0.407	4.28	إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية
0.141	0.097	0.449	4.22	سياسات وخطط المراجعة الداخلية
0.186	0.071	0.538	4.18	مهارات موظفي المراجعة الداخلية

من نتائج الجدول أعلاه رقم (18)، يتبين أن قيم مستوى المعنوية المشاهدة لكل الأبعاد أكبر من 0.05 مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي فإنه يمكن استخدام أساليب التحليل الإحصائي المعلمي في اختبار فرضيات الدراسة.

4-6 اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق

إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية،

ويتفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

4-6-1 الفرضية الفرعية الأولى:

-الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق

إطار (COBIT5) على إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

-الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق

إطار (COBIT5) على إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج، كما في

الجدول التالي:

جدول رقم (19) نتائج اختبار t لاختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار

(COBIT5) على إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

مستوى الدلالة	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفرضية
< 0.001	34.660	0.407	4.28	121	لا يوجد أثر لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

تشير نتائج اختبار t لعينة واحدة الواردة في جدول (19) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 على إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية. فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.28) بانحراف معياري (0.407)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من اتفاق أفراد عينة الدراسة حول تأثير تطبيق هذا الإطار في تطوير إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية. كما أظهرت النتائج أن قيمة اختبار t بلغت (34.660) عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، وهي قيمة دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط المحسوب والمتوسط الفرضي للاختبار، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه؛ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 على إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا التطبيق، وتدلل هذه النتيجة على أن اعتماد إطار COBIT5 يسهم بشكل واضح في تطوير إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية، من خلال تعزيز تنظيم العمليات الرقابية، وتحسين آليات تقييم المخاطر، ودعم فعالية نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية.

4-6-2 الفرضية الفرعية الثانية:

-الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

-الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، إذ كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (20) نتائج اختبار t لاختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار

(COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

مستوى الدلالة	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفرضية
< 0.001	29.866	0.449	4.22	121	لا يوجد أثر لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

تشير نتائج اختبار t لعينة واحدة الواردة في جدول (20) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية. فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.22) بانحراف معياري (0.449)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من اتفاق أفراد عينة الدراسة حول الدور الذي يؤديه تطبيق هذا الإطار في تطوير سياسات المراجعة الداخلية وتحسين عملية التخطيط لها داخل المؤسسات المصرفية، كما أظهرت النتائج أن قيمة اختبار t بلغت (29.866) عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، وهو مستوى دلالة أقل من المستوى المعتمد في الدراسات الإحصائية (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لعينة الدراسة والمتوسط الفرضي للاختبار، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي

تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا التطبيق. وتشير هذه النتيجة إلى أن اعتماد إطار COBIT5 يسهم بشكل واضح في تعزيز عملية التخطيط للمراجعة الداخلية وتطوير سياساتها، من خلال دعم مواءمة خطط المراجعة مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتحسين تنظيم السياسات والإجراءات، وتعزيز الاعتماد على منهجية قائمة على المخاطر في التخطيط لأعمال المراجعة الداخلية.

3-6-4 الفرضية الفرعية الثالثة:

-الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

-الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (21) نتائج اختبار t لاختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار

(COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

مستوى الدلالة	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفرضية
< 0.001	24.147	0.538	4.18	121	لا يوجد أثر لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

تشير نتائج اختبار t لعينة واحدة الواردة في جدول (21) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 على تطوير مهارات موظفي

المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.18) بانحراف معياري (0.538)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من اتفاق أفراد عينة الدراسة حول الدور الذي يؤديه تطبيق هذا الإطار في تنمية مهارات المراجعين الداخليين وتعزيز كفاءتهم المهنية في أداء مهام المراجعة والرقابة، كما أظهرت النتائج أن قيمة اختبار t بلغت (24.147) عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، وهو مستوى دلالة أقل من المستوى المعتمد في الدراسات الإحصائية (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الفرضي للاختبار، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا التطبيق. وتدل هذه النتيجة على أن اعتماد إطار COBIT5 يسهم في تطوير القدرات المهنية للمراجعين الداخليين من خلال تعزيز مهارات تحليل المخاطر، واستخدام التقنيات الحديثة في الرقابة، وتحسين كفاءة إعداد التقارير، إضافة إلى دعم مهارات تقييم نظم المعلومات واتخاذ القرارات المبنية على البيانات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على فعالية وظيفة المراجعة الداخلية داخل المصارف.

4-6-4 الفرضية الرئيسية:

-الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
-الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
ولاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (22) نتائج اختبار t لاختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

مستوى الدلالة	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفرضية
< 0.001	32.991	0.409	4.23	121	لا يوجد أثر لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

تشير نتائج اختبار t لعينة واحدة الواردة في جدول (22) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.23) بانحراف معياري (0.409)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من اتفاق أفراد عينة الدراسة حول الدور الذي يؤديه تطبيق هذا الإطار في تعزيز فعالية المراجعة الداخلية وتحسين كفاءة الأداء الرقابي داخل المؤسسات المصرفية، كما أظهرت النتائج أن قيمة اختبار t بلغت (32.991) عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، وهو مستوى دلالة أقل من المستوى المعتمد في الدراسات الإحصائية (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لعينة الدراسة والمتوسط الفرضي للاختبار، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT5 على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا التطبيق. وتشير هذه النتيجة إلى أن اعتماد إطار COBIT5 يسهم في تعزيز فعالية المراجعة الداخلية من خلال تحسين إجراءات المراجعة وأساليبها، وتطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية، إضافة إلى تنمية مهارات موظفي المراجعة الداخلية، الأمر الذي يدعم جودة نظم الرقابة الداخلية ويعزز كفاءة الحوكمة والرقابة في المصارف التجارية.

4-7 ملخص النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية وجود مستوى مرتفع من الاتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول أهمية تطبيق هذا الإطار في تطوير مختلف جوانب المراجعة الداخلية، فقد بينت النتائج الوصفية أن تطبيق إطار (COBIT5) يسهم بدرجة كبيرة في تحسين إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية، إذ أظهرت استجابات أفراد العينة مستويات توافق مرتفعة جداً، مما يدل على إدراكهم لدور هذا الإطار في توضيح إجراءات المراجعة، وتحسين عملية تحديد المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية، وتعزيز توثيق مراحل عملية المراجعة الداخلية، إضافة إلى المساهمة في توحيد الإجراءات الرقابية داخل المؤسسة، كما أظهرت النتائج أن تطبيق النظام يساعد في تعزيز القدرة على الكشف المبكر عن المخالفات ونقاط الضعف في العمليات المصرفية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة وفعالية أداء المراجعة الداخلية، كما أوضحت النتائج أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) يسهم في تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية، إذ أظهرت استجابات أفراد العينة مستويات توافق مرتفعة، مما يشير إلى أن هذا الإطار يساعد في توضيح أهداف وسياسات المراجعة الداخلية ومواءمة خططها مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، إضافة إلى تحسين عملية إعداد خطط المراجعة السنوية وتنظيم السياسات والإجراءات بشكل أكثر اتساقاً داخل المؤسسة، كما يسهم الإطار في تعزيز الالتزام بالجدول الزمني لخطط المراجعة الداخلية، ودعم الاعتماد على منهجية المراجعة القائمة على المخاطر، فضلاً عن تحسين عملية تحديد أولويات أعمال المراجعة وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وفيما يتعلق بتطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية، أظهرت النتائج أن تطبيق إطار (COBIT5) يسهم في تنمية القدرات المهنية للمراجعين الداخليين، إذ يساعد في تطوير مهارات تحليل المخاطر واستخدام أدوات وتقنيات الرقابة الحديثة، إضافة إلى تحسين مستوى فهم أفضل الممارسات في الرقابة المصرفية. كما يسهم في رفع كفاءة إعداد التقارير، وتعزيز مهارات تقييم نظم المعلومات وأمن البيانات، وتنمية القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، فضلاً عن تحسين مهارات التخطيط والتنظيم أثناء تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية. كما بينت نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة

الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، فقد أظهرت النتائج وجود أثر معنوي لتطبيق هذا الإطار على إجراءات وسياسات المراجعة الداخلية، وكذلك على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية، إضافة إلى أثره في تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية، كما أكدت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية بشكل عام، مما يدل على أن اعتماد هذا الإطار يسهم في تعزيز كفاءة نظم الرقابة الداخلية، وتحسين جودة الأداء الرقابي، ودعم ممارسات الحوكمة داخل المصارف التجارية.

الاستنتاجات:

- 1- يسهم تطبيق إطار (COBIT5) بشكل واضح في تعزيز فعالية المراجعة الداخلية داخل المصارف التجارية.
- 2- يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) إلى تحسين إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية وزيادة وضوحها وتنظيمها.
- 3- يساعد إطار (COBIT5) في تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية بما يضمن مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المصرفية.
- 4- يسهم تطبيق الإطار في تعزيز منهجية المراجعة القائمة على المخاطر وتحسين عملية تحديد أولويات أعمال المراجعة الداخلية.
- 5- يساهم إطار (COBIT5) في تنمية مهارات وقدرات موظفي المراجعة الداخلية، خاصة في مجالات تحليل المخاطر واستخدام التقنيات الحديثة.
- 6- يعزز تطبيق الإطار القدرة على اكتشاف المخالفات ونقاط الضعف في العمليات المصرفية وتحسين جودة تقارير المراجعة الداخلية؛ بالإضافة إلى تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية.

التوصيات:

- 1- ضرورة تبني المصارف التجارية الليبية لإطار (COBIT5) بشكل أوسع باعتباره أحد الأطر الحديثة التي تسهم في تعزيز نظم الرقابة الداخلية وتحسين فعالية المراجعة الداخلية.

- 2- العمل على تطوير سياسات وإجراءات المراجعة الداخلية بما يتوافق مع متطلبات إطار (COBIT5) وأفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة والرقابة.
- 3- تنظيم برامج تدريبية متخصصة لموظفي المراجعة الداخلية بهدف تنمية مهاراتهم في تطبيق إطار (COBIT5) واستخدام التقنيات الحديثة في مجال الرقابة والمراجعة.
- 4- تعزيز الاعتماد على منهجية المراجعة القائمة على المخاطر عند إعداد خطط المراجعة الداخلية بما يضمن توجيه الجهود الرقابية نحو المجالات الأكثر أهمية.
- 5- دعم استخدام نظم المعلومات والتقنيات الحديثة في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الرقابي.
- 6- تشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المراجعة الداخلية، وبقية الإدارات داخل المصارف بما يعزّز من فعالية تطبيق نظم الرقابة الداخلية.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

1- سورة الأحزاب - الآية (72).

أولاً-الكتب:

1- أمين السيد أحمد، (1977): "الاتجاهات الحديثة في المراجعة والمراقبة على الحسابات"، القاهرة، دار النهضة العربية.

2- إبراهيم، نادر شعبان، (2016): "حكمة تكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

3- الذنبيات، علي عبد القادر، (2010): "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق"، الطبعة 3، عمان، المكتبة الوطنية.

4- المطارنة، غسان فلاح، (2013): "مدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصر"، الطبعة 1، عمان، زمزم للنشر والتوزيع.

5- الوردات، عبد الله، (2006): "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، عمان، الأردن، دار الوراق للنشر، الطبعة 1، ص 127.

6- توماس، ولي، وينايمي، أمرسوف، (1989): "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، ترجمة: حجاج، أحمد؛ وسعيد، كمال، السعودية، دار المريخ للنشر.

7- ساريا، محمد السيد، (2007): "أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل - الإطار النظري والمعايير والقواعد - مشكلات التطبيق العملي"، الطبعة 1، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث للنشر.

8- ناجي، السيد عبده، (1982): "الرقابة على الأداء"، الطبعة 2، جدة، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

9- نظمي، إيهاب، والعزب، هاني، (2012): "تدقيق الحسابات: الإطار النظري"، عمان، دار وائل للنشر والطباعة.

ثانيًا - البحوث والمقالات العلمية:

- 1- البصري، عبد الرضا شفيق، ومحمد، عدنان ياسر، (2021): "تأثير تطبيق إطار عمل COBIT5 في تقنيات الصيرفة الحديثة: دراسة تطبيقية في المصارف العراقية المساهمة الخاصة"، الكلية التقنية الإدارية - الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، مجلة الدنانير، المجلد 1، العدد 24، ص 283.
- 2- البغدادي، صلاح صاحب شاكر، وعوده، أحمد نوفل، (2019): "كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية: دراسة تطبيقية في مديرية مجاري محافظة القادسية"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 20، ص 80.
- 3- التميمي، أمل محمد سلمان، والتميمي، زاهر محسن مطلب، (2025): "دور إطار عمل COBIT 2019 في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية: بحث تطبيقي في الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 21، العدد 1، ص 239.
- 4- الحسناوي، عقيل حمزة حبيب، والموسوي، إنعام محسن، (2017): "دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقليل مخاطر تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ظل إطار عمل COBIT للرقابة الداخلية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 9، العدد 3، ص 6.
- 5- الزيني، ياسمين عماد الدين محمد، (2020): "العمليات الملائمة لاستخدام إطار COBIT5"، بحث مستخرج من رسالة ماجستير تحت عنوان: دراسة تحليلية لآليات إطار COBIT 5 لتحسين جودة المراجعة الداخلية في منظمات الأعمال، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 1، ص 189.
- 6- السجيني، صبري عبد الحميد، وعبد الرزاق، دنيا سمير، وعياده، طيف خضر عياده، (2023): "دور إطار COBIT2019 في إدارة مخاطر عمليات تكنولوجيا المعلومات في المصارف العراقية: دراسة ميدانية"، مجلة تنمية الرافدين للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 47، العدد 2، ص 318-343.

- 7- الشرفاء، أمجد، (2012): التأهيل العلمي والعملية للمراجعين الداخليين في ظل أنظمة المحاسبة الإلكترونية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد التاسع، يناير.
- 8- الشمري، صادق راشد، والإمام، صلاح الدين، (2011): "تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية: نظام CRAFT نموذجًا"، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 34، العدد 90.
- 9- العبيدي، زيد عبد الكريم، (2016): "العوائق التي تواجه فعالية المراجعة الداخلية في القطاع العام: دراسة ميدانية في وزارة المالية العراقية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 3، العدد 2، ص 45-68.
- 10- الغامدي، سالم (2024): الأدبيات الحديثة في تطوير مهارات المراجعة الداخلية واتخاذ القرار المهني، ص 190-192.
- 11- الغامدي، خالد عبد الله، (2018): "دور القيادة الإدارية في نجاح تطبيق نظم حوكمة تكنولوجيا المعلومات: دراسة تطبيقية في البنوك السعودية"، مجلة الدراسات الإدارية، جامعة الملك سعود، العدد 31، ص 55-80.
- 12- القصار، نهى، (2019): "تقييم البنى التقنية لدى المصارف السورية بالاعتماد على إطار عمل COBIT5"، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
- 13- خاوي، محمد، وعريوة، محاد، (2019): "أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، ص 187-202.
- 14- زبلج، علي حسين، الشويرف، عبد الله مفتاح، وقجبونه، سالم بشير، (2020): "فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية: دراسة ميدانية في مدينة مصراتة"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ص 521-538.
- 15- شروق محمد سيد أحمد علي، (2025): "أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة COBIT5 على فعالية المراجعة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات

في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية"، مجلة منارة الإسكندرية للعلوم التجارية، العدد1، إبريل 2025، المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة (ISSN: 3062-5548).

16- عبد الله، خالد أمين، (2004): "علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية"، الطبعة2، عمان، دار وائل للنشر، ص228.

17- محمود، ماجد يحيى، (2016): "مزايا تطبيق المنشآت لإطار عمل COBIT 5"، مجلة العلوم الإدارية وتقنية المعلومات، ص25.

18- منصور، أشرف محمد إبراهيم (2019): "فعالية المراجعة الداخلية: التعريف والطبيعة وأساليب القياس"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد21، العدد62، الصفحات، ص8-10.

19- نشوان، إسكندر محمود، والطويل، عصام محمد، وشحادة، محمد ماهر، (2018): "دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشور في التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات الخدمية الفلسطينية"، مجلة جامعة الأزهر، جامعة غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد2، عدد خاص B، ص658-660.

ثالثاً- الرسائل العلمية:

1- أبو شديدة، أيمن عمر فتح الله، (2016): "حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على فجوة التوقعات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، ص51-56.

2- أبو كميل، هناء، (2014): "تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص10.

3- السامرائي، محمد أحمد، (2016): "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

4- الكروي، أسعد جاس خضير، (2015): "دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي - الواقع والمعوقات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

5- الوادية، محمد رفيق، (2016): "دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على رأس المال العامل بوزارة الصحة الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

6- جاد الله، معتز محمود، (2022): "أثر تطبيق حوكمة تقنية المعلومات وفق إطار عمل COBIT5 على جودة المراجعة الداخلية في مصرف الصحارى - ليبيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية - فرع بنغازي، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة.

7- يحيات، حمزة، ولعراية، فوزية، (2017): "دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة - مسيلة"، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، ص11، متاح على: <http://dspace.univ-msila.dz:8080>

رابعًا- المواقع الإلكترونية:

1- السيد صالح، أحمد، والسيد، داليا، (2019): الموقع الإلكتروني لكلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ص17، متاح على: www.comm.alexu.edu.eg

خامسًا- التقارير:

1- العبيدي، سيف خالد عبد المجيد، (2019): "أثر حوكمة تقنيات المعلومات وفق إطار COBIT5 على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، قسم المحاسبة، الأردن.

2- النعيمي، لارا نايف محمد، (2022): "أثر فاعلية التدقيق الداخلي في العلاقة بين تطبيق نموذج (COBIT5) واتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

3- الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين، (2015): "دليل المراجعة الداخلية"، الرياض: الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين.

4- بني أحمد، فايز، وعبد المنعم، أسامة علي، (2021): "أثر نظام الرقابة الداخلي وفق لجنة (COBIT5) على فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة جرش، كلية الأعمال، الأردن.

5- ربيع، هبة زياد محمد، (2021): "الأثر الرقابي لنظامي COSO و COBIT5 على جودة التدقيق الداخلي لدى شركات التأمين الأردنية"، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، ص1-178.

6- والي، محمد زيدان إبراهيم، وعبد اللطيف، محمود عوض الله، ووهدان، علي محمد، (2021): "أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار (COBIT5) على جودة المراجعة: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة، العدد2، ص207-239.

7- منوخ، زيد محمد، وتاج الأصفياء، محمد الأمين، وعيسى، محمد موسى، (2021): مبادئ الحوكمة الرقابية لتقنية المعلومات والرقابة الداخلية ودورها في تحقيق مصداقية القوائم المالية بالتطبيق على المصارف العراقية، مجلة السودان الأكاديمية للبحوث والعلوم، المجلد15، العدد28، 2022، ص2.

سادساً-المراجع الأجنبية:

- 1- A.C. Amorim, M. Mira da Silva, R. Pereira, M. Goncalves., (2020): Using agile methodologies for adopting COBIT, Information Systems, Available at <https://doi.org/10.1016/j.is.2020.101496>.
- 2- Akman, Acar, & Kizil, (2020): Corporate Governance and the Impact of COBIT5 on Internal Audit Effectiveness.
- 3- Ali, R. Basim. (2019): The impact of using information technology on the quality of information under the dimensions of COBIT5.
- 4- Alzahrani, S. M., & Masha'al, D, (2020): The Impact of Internal Control Systems on "the Effectiveness of Internal Audit: Evidence from Nigerian Banks.
- 5- De Haas, H., Van Grembergen, W., & Debreceeny, R., (2015): The impact of COBIT5 on improving the effectiveness of internal audit.
- 6- De Haes, S., & Van Grembergen, W., (2015): Enterprise Governance of Information Technology: Achieving Alignment and Value, Featuring COBIT 5 Second Edition, Springer International Publishing Switzerland.
- 7- Institute of Internal Auditors. (2017). International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing. Altamonte Springs, FL: The Institute of Internal Auditors.

- 8- ISACA (2012): COBIT 5: A Business Framework for the Governance and Management of Enterprise IT.
- 9- ISACA. (2012): COBIT 5: A Business Framework for the Governance and Management of Enterprise IT. ISACA., <https://www.isaca.org/resources/cobit>
- 10- ISACA. (2012): COBIT 5: A Business Framework for the Governance and Management of Enterprise IT. ISACA.
- 11- ISACA. (2012): COBIT 5: Enabling Processes.
- 12- John A. Pearce and Richard B. Robinson, Jr (1989): "management by random house inc , 1ST Ed p592.
- 13- Lämsiluoto, A., Jokipii, A., & Eklund, T. (2016): Internal control effectiveness – a clustering approach. *Managerial Auditing Journal*, 31(1).
- 14- Mutia, Noor & Nur'aing, Renny. (2020): IT Governance: Measure capability level using COBIT5 framework.
- 15- Sweet, Eva. (2016): *Information Systems Auditing: Tools and Techniques – COBIT 5 Focus*. ISACA.
- 16- Viecco, L. R., & Arevalo, J. G. (2020): Information Technology Governance Model, Based on Risk Management and Information Security for Colombian Public Universities.

الملاحق



الملحق (1)

أسماء لجنة تحكيم الاستبيان



أسماء السادة المحكمين لاستمارة الاستبيان:

الدرجة العلمية	مكان العمل	التخصص	الاسم	ت
أستاذ مشارك	جامعة الزاوية - كلية الاقتصاد	محاسبة	المختار إمحمد كريمه	1
أستاذ	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع الساحل الغربي	محاسبة حكومية	طارق المهدي مامي	2
أستاذ مشارك	جامعة الزاوية - كلية الاقتصاد	محاسبة إدارية	خليفة إبراهيم ميلاد	3
أستاذ مشارك	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع الساحل الغربي	محاسبة	سالم محمد عمر عمارة	4
أستاذ مشارك	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع الساحل الغربي	محاسبة	عيسى عبد الله الغنودي	5
أستاذ	جامعة الزاوية - كلية الاقتصاد	محاسبة	عبد المجيد الطيب شعبان	6
أستاذ مشارك	جامعة صبراتة - كلية الاقتصاد	محاسبة مالية	محمد الطيب الشريف	7
أستاذ مساعد	جامعة الزاوية - كلية الاقتصاد	محاسبة	مروة محمد الزروق	8

الملحق (2)
الاستبيان في صورته الأولى

جامعة الزاوية
قسم الدراسات العليا
شعبة المحاسبة
استبيان آراء المحكمين
الاستبيان في صورته الأولى

السيد الدكتور:.....المحترم.

التخصص:.....

مكان العمل:.....

الدرجة العلمية:.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يعتزم الباحث القيام بدراسة عنوانها: "أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)"، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء استمارة استبيان نظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال، لذا نرجو تعاونكم في إبداء آرائكم وملاحظاتكم السديدة في مدى صلاحية الاستمارة من حيث:

- سلامة اللغة والصياغة، ومناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة.
- ملائمة الفقرات للمجال الموجود فيه.
- التعديل بالحذف والإضافة أو التغيير أو نقل الفقرات بما ترونه مناسب للمجالات، وستكون بدائل الإجابة كالتالي: (أوافق بشدة- أوافق- أوافق إلى حد ما -لا أوافق- لا أوافق بشدة).

ولكم جزيل الشكر وفائق الاحترام

الباحث

أحمد إبراهيم البشير عثمان

الجزء الأول- البيانات العامة للمشاركة:

أ- المؤهل العلمي:

بكالوريوس ماجستير دكتوراه أخرى

تذكر.....

ب-

التخصص:.....

ج- الوظيفة الحالية:

إدارة الموارد البشرية إدارة تقنية المعلومات إدارة المخاطر

إدارة الائتمان إدارة الحسابات إدارة المراجعة الداخلية

أخرى

تذكر.....

د- عدد سنوات الخبرة في المراجعة/الرقابة الداخلية:

أقل من 5 من 5-10 أكثر من 10

ه- هل حصلت على دورات تدريبية على إطار COBIT5 أو على أحدث التطورات في

المراجعة الداخلية؟

.....
.....
.....
.....
.....

الجزء الثاني- الأسئلة المتعلقة بقياس أبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار

COBIT5

على فاعلية المراجعة الداخلية.

المحور الأول- إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية

أولاً إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية

تستهدف هذه العبارات قياس أثر الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 على إجراءات

وأساليب المراجعة الداخلية، حدد درجة موافقتك على العبارات التالية:

ر.م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا بشدة
1	يساهم تطبيق الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في وضوح إجراءات المراجعة الداخلية.					
2	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تحسين أسلوب تحديد المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.					
3	ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في توثيق مراحل عملية المراجعة الداخلية.					
4	يساعد إطار COBIT 5 في توحيد إجراءات المراجعة الداخلية داخل المؤسسة.					
5	يؤدي تطبيق COBIT 5 إلى تحسين إجراءات جمع أدلة المراجعة.					
6	يساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين اختيار أساليب فحص العمليات بما يتناسب مع طبيعتها.					
7	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تقليل التكرار والأخطاء أثناء تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية.					
8	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تعزيز فعالية تقييم المخاطر قبل تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية.					

لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	ر.م
					ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في كفاءة تقارير المراجعة الداخلية من حيث الدقة والشمول.	9
					يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين القدرة على الكشف المبكر عن المخالفات أو نقاط الضعف.	10
					يساعد تطبيق الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 في تحسين إجراءات متابعة ملاحظات وتقارير المراجعة الداخلية.	11

المحور الثاني - سياسات وخطط المراجعة الداخلية

تستهدف هذه العبارات قياس أثر الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 على سياسات وخطط المراجعة الداخلية، حدد درجة موافقتك على العبارات التالية:

ر.م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا بشدة أوافق
1	يساعد تطبيق COBIT 5 في توضيح أهداف وسياسات المراجعة الداخلية.					
2	يساعد نظام الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 في مواءمة خطط المراجعة الداخلية مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.					
3	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحديث سياسات المراجعة الداخلية بما يتماشى مع التغيرات التشغيلية والتقنية.					
4	يؤدي تطبيق COBIT 5 إلى تحسين عملية إعداد خطط المراجعة الداخلية السنوية.					
5	يسهم COBIT 5 في تنظيم السياسات والإجراءات بشكل متنسق وموحد داخل المؤسسة.					
6	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين الالتزام بالجدول الزمني لخطة المراجعة الداخلية.					
7	يساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في دمج نتائج التقييم المستمر في تعديل سياسات وخطط المراجعة الداخلية.					
8	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تعزيز الامتثال للمعايير المصرفية والتنظيمية المعمول بها.					
9	يسهم إطار COBIT 5 في تعزيز اعتماد المراجعة الداخلية على منهجية قائمة على المخاطر.					
10	يساعد نظام الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 في تحديد أولويات أعمال المراجعة الداخلية بشكل أكثر دقة.					
11	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تحسين قرارات تخصيص الموارد لأعمال المراجعة المختلفة.					

المحور الثالث - مهارات موظفي المراجعة الداخلية

تستهدف هذه العبارات قياس مستوى مهارات موظفي المراجعة الداخلية في المصرف، ودور إطار COBIT 5 في دعم هذه المهارات، حدد درجة موافقتك على العبارات التالية:

لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	العبرة	ر.م
					يؤثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية.	1
					يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تحسين قدرة موظفي المراجعة الداخلية على تحليل المخاطر.	2
					يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تطوير مهارات استخدام أدوات وتقنيات الرقابة الحديثة.	3
					ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في مستوى فهم المراجعين الداخليين لأفضل الممارسات في الرقابة المصرفية.	4
					يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى رفع كفاءة موظفي المراجعة الداخلية في إعداد التقارير	5
					يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين مهارات تقييم نظم المعلومات وأمن البيانات المصرفية.	6
					يساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تطوير مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار المستند إلى البيانات.	7
					يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تعزيز القدرة على اكتشاف المخالفات أو نقاط الضعف في العمليات المصرفية.	8
					يساعد COBIT 5 في تعزيز التعاون بين فرق المراجعة الداخلية وبقية الأقسام في المؤسسة.	9
					ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في مهارات التخطيط والتنظيم أثناء تنفيذ أعمال المراجعة.	10
					يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تنمية التفكير الاستراتيجي لدى موظفي المراجعة الداخلية.	11

الاقتراحات والتوصيات:

- هل لديك اقتراحات أو توصيات لتحسين نظام الرقابة الداخليّة أو تعزيز فعالية المراجعة الداخليّة في المصارف التجاريّة الليبيّة إن وجدت؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

شكراً لكم على تعاونكم
الباحث

المحق (2)
الاستبيان في صورته النهائية



إدارة الدراسات العليا والتدريب
كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة

السيد/ الموظف - السيدة / الموظفة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: "أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية، دراسة ميدانية: على المصارف التجارية الليبية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كما إن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، وإن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي، ويساعد في قياس أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على فعالية المراجعة الداخلية، لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- قياس أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية.
- قياس أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير سياسات وخطط المراجعة الداخلية.
- قياس أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COBIT5) على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية.

ولكم جزيل الشكر وفائق الاحترام

الباحث

أحمد إبراهيم البشير عثمان

الجزء الأول - البيانات العامة للمشارك

1- المؤهل العلمي:

دبلوم متوسط دبلوم عالي بكالوريوس ماجستير دكتوراه

2- التخصص:

محاسبة إدارة أعمال التمويل والمصارف اقتصاد أخرى تُذكر.....

3- المركز الوظيفي:

مدير إدارة مدير مالي موظف أخرى تُذكر.....

4- الإدارة التابع لها:

إدارة المراجعة الداخلية إدارة المخاطر إدارة الامتثال إدارة تقنية المعلومات أخرى تُذكر.....

5- عدد سنوات الخبرة في المراجعة/الرقابة الداخلية:

أقل من 5 من 5-10 أكثر من 10

6- هل حصلت على دورات تدريبية على إطار COBIT5 أو على أحدث التطورات في المراجعة الداخلية؟

.....
.....
.....

ISACA – COBIT 5

• تعريف COBIT 5:

هو إطار عالمي لحوكمة وإدارة تقنية المعلومات أصدرته ISACA وهي جمعية التدقيق ورقابة نظم المعلومات عام 2012، ويهدف إلى مساعدة المؤسسات على تحقيق أقصى قيمة من تكنولوجيا المعلومات مع إدارة المخاطر وضمان الامتثال وتحسين الأداء.

أولاً- المبادئ الأساسية (5 مبادئ):

يرتكز COBIT 5 على خمس مبادئ رئيسية:

1- تلبية احتياجات أصحاب المصلحة.

2- تغطية المؤسسة من البداية إلى النهاية.

3- تطبيق إطار موحد متكامل.

4- تمكين نهج شامل.

5- الفصل بين الحوكمة والإدارة.

ثانياً- المكونات الرئيسية (الممكنات - Enablers) :

يتضمن الإطار سبعة ممكنات مترابطة تمثل عناصر التطبيق العملي للحوكمة والإدارة:

1- المبادئ والسياسات والأطر.

2- العمليات.

3- الهياكل التنظيمية.

4- الثقافة والأخلاقيات والسلوك.

5- المعلومات.

6- الخدمات والبنية التحتية والتطبيقات.

7- الأفراد والمهارات والكفاءات.

ثالثاً- مجالات العمليات:

ينظم COBIT 5 العمليات في خمسة مجالات رئيسية:

- EDM: التقييم والتوجيه والمراقبة (جانِب الحوكمة).

- APO: المواءمة والتخطيط والتنظيم.

- BAI: البناء والافتاء والتنفيذ.

- DSS: التسليم والخدمة والدعم.

- MEA: المراقبة والتقييم والتدقيق.

الجزء الثاني- الأسئلة المتعلقة بقياس أبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار

COBIT5

على فاعلية المراجعة الداخلية.

المحور الأول: إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية

تستهدف هذه العبارات قياس أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية، حدد درجة موافقتك على العبارات التالية:

ر.م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1	يساهم تطبيق الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في وضوح إجراءات المراجعة الداخلية.				
2	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تحسين أسلوب تحديد المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.				
3	ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في توثيق مراحل عملية المراجعة الداخلية.				
4	يساعد إطار COBIT 5 في توحيد إجراءات المراجعة الداخلية داخل المؤسسة.				
5	يؤدي تطبيق COBIT 5 إلى تحسين إجراءات جمع أدلة المراجعة.				
6	يساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين اختيار أساليب فحص العمليات بما يتناسب مع طبيعتها.				
7	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تقليل التكرار والأخطاء أثناء تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية.				
8	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تعزيز فعالية تقييم المخاطر قبل تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية.				
9	ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في كفاءة تقارير المراجعة الداخلية من حيث الدقة والشمول.				

لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	ر.م
					يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين القدرة على الكشف المبكر عن المخالفات أو نقاط الضعف.	10
					يساعد تطبيق الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 في تحسين إجراءات متابعة ملاحظات وتقارير المراجعة الداخلية.	11

المحور الثاني - سياسات وخطط المراجعة الداخلية

تستهدف هذه العبارات قياس أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 على سياسات وخطط المراجعة الداخلية، حدد درجة موافقتك على العبارات التالية:

ر.م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يساعد تطبيق COBIT 5 في توضيح أهداف وسياسات المراجعة الداخلية.					
2	يساعد نظام الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 في مواءمة خطط المراجعة الداخلية مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.					
3	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحديث سياسات المراجعة الداخلية بما يتماشى مع التغيرات التشغيلية والتقنية.					
4	يؤدي تطبيق COBIT 5 إلى تحسين عملية إعداد خطط المراجعة الداخلية السنوية.					
5	يسهم COBIT 5 في تنظيم السياسات والإجراءات بشكل متسق وموحد داخل المؤسسة.					
6	يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين الالتزام بالجدول الزمني لخطة المراجعة الداخلية.					
7	يساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في دمج نتائج التقييم المستمر في تعديل سياسات وخطط المراجعة الداخلية.					
8	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تعزيز الامتثال للمعايير المصرفية والتنظيمية المعمول بها.					
9	يسهم إطار COBIT 5 في تعزيز اعتماد المراجعة الداخلية على منهجية قائمة على المخاطر.					
10	يساعد نظام الرقابة الداخلية وفق COBIT 5 في تحديد أولويات أعمال المراجعة الداخلية بشكل أكثر دقة.					
11	يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تحسين قرارات تخصيص الموارد لأعمال المراجعة المختلفة.					

المحور الثالث مهارات موظفي المراجعة الداخلية:

تستهدف هذه العبارات قياس أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 على تطوير

مهارات موظفي المراجعة الداخلية، حدد درجة موافقتك على العبارات التالية:

لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	العبرة	ر.م
					يؤثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 على تطوير مهارات موظفي المراجعة الداخلية.	1
					يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تحسين قدرة موظفي المراجعة الداخلية على تحليل المخاطر.	2
					يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تطوير مهارات استخدام أدوات وتقنيات الرقابة الحديثة.	3
					ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في مستوى فهم المراجعين الداخليين لأفضل الممارسات في الرقابة المصرفية.	4
					يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى رفع كفاءة موظفي المراجعة الداخلية في إعداد التقارير	5
					يسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تحسين مهارات تقييم نظم المعلومات وأمن البيانات المصرفية.	6
					يساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 في تطوير مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار المستند إلى البيانات.	7
					يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تعزيز القدرة على اكتشاف المخالفات أو نقاط الضعف في العمليات المصرفية.	8
					يساعد COBIT 5 في تعزيز التعاون بين فرق المراجعة الداخلية وبقية الأقسام في المؤسسة.	9
					ينتج عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 تحسن في مهارات التخطيط والتنظيم أثناء تنفيذ أعمال المراجعة.	10
					يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COBIT 5 إلى تنمية التفكير الاستراتيجي لدى موظفي المراجعة الداخلية.	11

المحق (4)
المراسلات



التاريخ: / /
الموافق: 2025/5/12

الإشاري: 1737/7.ع

السيد المحترم / مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب / جامعة الزاوية

بعد التحية ...

بالإشارة إلى مراسلتكم ذات الرقم الإشاري (1/575)

بتاريخ (2025/05/08 ف) بشأن تسجيل عنوان البحث
(اثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار " COBIT 5 " على فعالية المراجعة
الداخلية دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)

للتألب / احمد ابراهيم البشير عثمان، وذلك للحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير).

نفيدكم بأنه قد تم تسجيل البحث بمنظومة الحاسوب المعدة لهذا الغرض بإدارة الدراسات العليا بالوزارة
تحت رقم (27031) وكذلك بمنظومة المكتبة الوطنية للعلوم التقنية على النحو المبين أدناه.
عليه ... نأمل منكم إحالة نسخة من البحث للمكتبة الوطنية للعلوم التقنية حال تخرج الطالب.
كما نؤكد على ضرورة إحالة نسخة من البحث على قرص اسطواني مضغوط و ذلك لبناء قاعدة بيانات تخص الرسائل العلمية
طلبة الدراسات العليا بالوزارة.

عنوان البحث	الكلية / القسم	الطالب	الإستاذ المشرف / الدرجة العلمية	الترتيب في الإشراف
اثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار " COBIT 5 " على فعالية المراجعة الداخلية دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية	كلية الاقتصاد / المحاسبة	احمد ابراهيم البشير عثمان	يوسف شعبان المبروك أستاذ مساعد	((2))

علماً بأن البحث لا يتشابه مع أي اطروحات ماجستير أو دكتوراة مسجلة بالإدارة
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عطية محمد لريش
مدير إدارة الدراسات العليا بالوزارة




ت.ع
27 MAY 2025

رقم التسجيل في المنظومة
الرقم الإشاري في المنظومة

2903-251

أ. منير علي البكوش
مدير المكتبة الوطنية للعلوم والتقنية بالهيئة
الليبية للتعليم العالي والبحث العلمي



صورة إلى:
- مصادر الإدارة
- القوي العلم
- مدير الإدارة

هاتف: 00218 21 484 3457
هاتف: 00218 21 484 3252

www.mhesr.gov.ly

طرابلس - ليبيا



السيد المحترم / مدير إدارة فروع مصرف شمال أفريقيا المنطقة الغربية.

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحييكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية وبناء على الطلب المقدم من الباحث أحمد إبراهيم البشير عثمان.
أحد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، وهو في مرحلة إعداد الرسالة _ الذي مفاده تسهيل محمته في الحصول على البيانات الخاصة برسالتة.

عليه ...

نأمل ... مساعدة الباحث المعني للاطلاع والحصول على بعض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الرسالة .

شاكين لكم حسن التعاون
والسـ عليكم ورحمة الله وبركاته —لام

د. حمزة الهادي كشلاف

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمعيدين

عند الحاجة

مسودة إلى
رؤساء الجامعة للشؤون العلمية
مكتب التخطيط والتأهيل
البيانات
عبد الكريم
2024م

السيد المحترم / مدير إدارة فروع مصرف الوحدة المنطقة الغربية.

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحييكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية وبناء على الطلب المقدم من الباحث /أحمد إبراهيم البشير عثمان. احد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، وهو في مرحلة إعداد الرسالة _ الذي مفاده تسهيل مهمته في الحصول على البيانات الخاصة برسالتة.

عليه ...

نأمل ... مساعدة الباحث المعني للاطلاع والحصول على بعض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الرسالة .

شاكرين لكم حسن التعاون
والسـ عليكم ورحمة الله وبركاته —لام

د. حمزة الهادي كشلاف
مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمهنيين



مسئولة إلسي
وكل الجامعة للشؤون العلمية
مكتب التخطيط والتقييم
البيانات
مدراك 2026م



السيد المحترم / مدير إدارة فروع مصرف الجمهورية المنطقة الغربية.

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحبيكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية وبناء على الطلب المقدم من الباحث أحمد إبراهيم البشير عثمان.
أحد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، وهو في مرحلة إعداد الرسالة _ الذي مفاده تسهيل مهمته في الحصول على البيانات الخاصة برسالتة.

عليه ...

نأمل ... مساعدة الباحث المعني للاطلاع والحصول على بعض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الرسالة .

شاكرين لكم حسن التعاون
والسـ طـيـكـ ورحمة الله وبركاته ————— لام

د. همزة الهادي كشلاف
مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمعيدين



مسـ ورة لسـ
بركل الجامعة للدراسات العليا
تـك التـطـيق والتـدـرب
الـتـدـرب والتـدـرب
مـدـتـر 2020م



السيد المحترم / مدير إدارة فروع مصرف الصحاري المنطقة الغربية.

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحبيكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية وبناء على الطلب المقدم من الباحث / أحمد إبراهيم البشير عثمان. احد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، وهو في مرحلة إعداد الرسالة _ الذي مفاده تسهيل مهمته في الحصول على البيانات الخاصة برسالتة.

عليه ...

نأمل ... مساعدة الباحث المعني للاطلاع والحصول على بعض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الرسالة .

شاكرين لكم حسن التعاون
والسـ عليكم ورحمة الله وبركاته — لام

د. هبة الهادي كشلاف
مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمعنيين

مسـورة لـسـي
وكل الجامعة للشؤون الطلبة
مكتب التخطيط والتأهيل
الصحاري
ميدان 2020م



السيد المحترم / مدير إدارة فروع مصرف التجاري الوطني المنطقة الغربية.

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحبيكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية وبناء على الطلب المقدم من الباحث /أحمد إبراهيم البشير عثمان. احد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، وهو في مرحلة إعداد الرسالة _ الذي مفاده تسهيل مهمته في الحصول على البيانات الخاصة برسالتة.

عليه ...

نأمل ... مساعدة الباحث المعني للاطلاع والحصول على بعض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الرسالة .

شاكرين لكم حسن التعاون
والسـ عليكم ورحمة الله وبركاته —لام

د. حمزة الهادي كشلاف

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمهنيين

مسورة إلسى.
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
مكتب المحاسبة والمالية
الضاحية
عند الكرم 2026م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الزاوية
UNIVERSITY OF ZAWIA

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

موضوع رقم (22)

نموذج: المراجعة اللغوية.

أفيدكم أنا الأستاذ تحوالي حسن الخزيرة التخصص لغة عربية والتابع لجامعة الزاوية
قد أطلعت على هذة الرسالة العلمية وعنوانها أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق الجمارك
(COBIT5) على فاعلية المراجعة الداخلية لدراسة ميدانية على المصارف التجارية للجامعة
لجامعة الزاوية ، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة شعبة المحاسبة .وقمت بمراجعتها
لغويًا ، وأنها صارت جاهزة للمناقشة من هذه الناحية .

رقم الهاتف 092-6167078

الاسم : تحوالي حسن الخزيرة

التاريخ 2026/4/13

التوقيع مع

المصادقة على صحة وتوقيع المراجع اللغوي من المشرف .

الأستاذ المشرف : د. محمد صالح

التوقيع محمد صالح

التاريخ 2020-7-28